تحقيق النصوص التراثية

من منظور الخصوصية

مداخل وتطبيقات

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

فهمي ، خالد
تحقيق النصوص التراثية من منظور الخصوصية: مداخل وتطبيقات / د. خالد فهمي
ط١ - القاهرة: الوادي للثقافة والإعلام، ٢٠١٨.
٣١٢ ص، ٢٤سم.
تدمك ٩٧٨ ٩٧٧ ٦٥١٥ ٥٥ ٠
١ - التراث العربي
أ- العنوان ٣٠١.٢٠٩٥٣

تاريخ الإصدار: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م
حقوق الطبع: محفوظة
الطبعة: الأولى
رقم الإيداع: ٢٠١٨/٩٥١٩م
الترقيم الدولي: ISBN: 978 – 977 – 6515 – 55 – 0

الوادي للثقافة والإعلام
ص.ب ١٣٠ **محمد فريد) القاهرة** ١١٥١٨
E-mail: darannshr@hotmail.com

تحقيق النصوص التراثية من منظور الخصوصية

مداخل وتطبيقات

أ.د. خالد فهمي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

"اللّٰهم إني أسألك صحة في إيمان، وإيمانًا في حسن خلق، ونجاحًا يتبعه فلاح، ورحمة منك وعافية، ومغفرة منك ورضوانًا". [من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق د. فاروق حمادة، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م، ص١٢٤ (رقم ٢١)]، وبعد:

فهذا كتاب رعيت أمره منذ فترة طويلة، منذ أن توجهت إلى ضرورة إحياء علم تحقيق النصوص التراثية، بعد أن أنجز جيل الرواد منجزهم في توطين قواعده، واستقرارها، وتطبيقها.

لقد تنبهت منذ أصدرت (كتابي أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، ٢٠١٥م)، إلى أن الأجيال القادمة عليها عبء النهوض بإعادة فحص قواعد هذا العلم، في ضوء زمر من الخصوصيات المطيفة بالنصوص، من جهات أنواعها، وأنساقها التأليفية، ومن جهات تنوع حقولها المعرفية، ومن جهات الأقاليم التي أنتجتها ... إلخ.

وهذا الكتاب مجرد خطوة، أو مجرد محاولة تسعى إلى افتتاح طريق النظر في تحقيق النصوص من منظور الخصوصيات هذه.

وقد ضم هذا الكتاب عددًا من الفصول، استهدفت التنويه بهذا الأمر الذي أراه ضرورة معرفية، وحضارية وأخلاقية معًا، بعد أن نهض جيل الأساتذة الرواد بسهمتهم في خدمة هذا العلم الجليل، وبعد أن تورط كثير من أبناء الأجيال اللاحقة في أمراض اجترار منجز هذا الجيل الرائد، وإعادة استنساخه، بلا تجديد إلا فيما ندر.

وقد افتتحت الكتاب بدراسة –أراها مدخلًا تأسيسيًّا لفكرته– نهضت ببيان اتجاهات التصنيف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، ثم

تلاها مجموعة فصول توجهت لفحص منجز عدد من المعاصرين على خلفية استدعاء منظور خصوصيات النصوص من جهات ثلاثة ظاهرة، هي:

أولًا: خصوصية الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه النصوص التراثية، ففحص الكتاب هنا نصوصًا تنتمي إلى علم الحديث النبوي، ولغة التصوف المختصة على سبيل المثال.

ثانيًا: خصوصية النوع أو النسق التأليفي الذي يحكم النصوص؛ دواوين أو معجمات على سبيل المثال.

ثالثًا: خصوصية النوع أو الجنس القولي الذي يفرض شروطه على أداء النصوص؛ شعرًا ونثرًا على سبيل المثال.

إن هذا الكتاب/ المحاولة مدين لعدد من الأصدقاء الكرام، الذين كان لهم دور في صناعته أولًا؛ بما كان من دعوتهم للمحاضرة أو الاستكتاب.

وإنني مدين بالشكر لكل من:

- د. فصيل الحفيان، مدير معهد المخطوطات العربية.
- د. مدحت عيسى، مدير مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية.
- د. أحمد عبد الباسط، معهد المخطوطات العربية.
- د. محمد سالمان، بالهيئة العامة المصرية للكتاب.
- د. عبد الرازق حويزي، الأستاذ بجامعة الأزهر والطائف.
- د. أحمد عطية، الباحث بمكتبة الإسكندرية.

وإني أبتهل إلى الله تعالى بأن يتقبله، وينفع به.

خالد فهمي

رمضان ١٤٣٩هـ = مايو ٢٠١٨م

الفصل الأول

تحقيق النصوص التراثية

مدخل تأسيسي نحو الخصوصية

اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة دراسة استكشافية للخرائط المعرفية

مداخل أولية:

١/١ في جدوى المنهج الاستكشافي:

تمثل الدراسات الاستشكافية نقطة انطلاق تأسيسية لها وجاهتها ومعقوليتها عند إرادة خدمة حقل معرفي يروم ميلادًا جديدًا. واللجوء إليها في هذه الحالة فرض منهجي، يمنح التخطيط والتوجه إلى المناطق المجدبة قدرًا لا يستهان به من المساعدات والمعونات الحقيقية.

وهذه الدراسة تلوذ بالرؤية الاستكشافية؛ لأنها تتأسس على فرضية تأسيسية، تقرر أن علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة في نسخته القائمة منذ جيل الرواد نهض بواجبه، وينتظر تحولًا إستراتيجيًّا في المستقبل، يتوجه إلى نسخة إحيائية جديدة، تستهدف ما يلي:

أولًا: سد الثغرات التي كشف عنها فحص أدبيات تحقيق النصوص التنظيرية لجيل الرواد.

ثانيًا: الدعوة إلى تفريع الفروع المنضوية تحت الحقل المعرفي العلوي: "تحقيق النصوص"؛ لتظهر ثلاثة حقول مستقلة في المعالجات، هي:

أ. فرع دراسة النص، والتقديم له.

ب. فرع لعمليات التحقيق، وإجراءاته وأدواته، ومفايتح التعامل مع النصوص، وقراءتها، وتوثيقها، والتعليق عليها، ومعالجتها، واستكشافها.

ج. فرع للتكشيف وصناعة الملاحق.

وربما ترشح هذا التقسيم ليقبل إضافة أخرى إليه بعد استقرار هذه الفروع الثلاثة المقترحة، من مثل:

أولًا: فرع دراسة مقاصد علم تحقيق النصوص، ووظائفه.

ثانيًا: فرع تأسيسي يتعلق بنظرية تحقيق النصوص، وتأصيل صناعتها وملكتها.

ثالثًا: فرع لتحرير النصوص المحققة وإخراجها، وتصميمها، وضبط قواعده[1].

١/٢ أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة ترسيم للخريطة المعرفية لأدبيات علم النصوص التراثية في الثقافة العربية المعاصرة، يمكن التوصل من خلالها إلى منح المساعدات للتصورات المستقبلية لهذا العلم، ومسارات تطوير بحوثه ومسائله.

١/٣ حدود البحث:

يتحرك هذا البحث في سياق حدود أربعة، هي:

١,١/٣ الحدود الزمنية، وهي هنا محصورة من بدء ظهور الأدبيات التنظيرية لعلم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، متجاوزين جدل الميلاد الأول بين عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وعبد السلام هارون، إلى عدِّهما -معًا- البداية المعاصرة، ومتجاوزين سهمة التقاليد الاستشراقية المعاصرة في منجز برجشتراسر، الذي سبق التأليف في الثقافة العربية المعاصرة؛ لاعتبار موضوعي سيظهر بعد قليل.

٣/١,٢ الحدود المكانية، وهي هنا منفتحة، تسعى لاستكشاف الإسهام المعاصر في أية بقعة مكانية.

٣/١,٣. الحدود الموضوعية، وهي هنا متوجهة لفحص الأدبيات التنظيرية لعلم تحقيق النصوص التراثية، متجاوزة الأدبيات التي أخلصت لنقد نصوص تراثية محققة أو منشورة نشرًا نقديًّا، من دون إطار تنظيري تفصيلي.

ويتعلق بالحدود الموضوعية بيان طبيعة المقصود بالتقاليد العربية. ونعني بها ما توافر فيه أمران، هما:

أولا: إنجازه باللسان العربي.

ثانيا: إنجازه من عقل عربي.

وبهذين المعيارين يحسم جزء من جدل الميلاد الأول لأدبيات علم تحقيق النصوص التراثية في الثقافة العربية، باجتماع المعيار اللساني -وهو العربية- والمعيار العقلي -وهو الانتماء للعقل العربي-؛ ذلك أن هذا المعيار حاكم في طبيعة رؤية هذا العلم، وتصوره، وطبيعة غاياته، وهو فرع من طبيعة رؤية هذا العقل العربي للعالم بالأساس.

وهذه الطبيعة -ولا شك- مغايرة لطبيعة العقل الاستشراقي، التي تنعكس على تصوره لهذا العلم وغاياته، وهي طبيعة متمايزة في رؤيتها للعالم بطبيعة الحال.

٣/١,٤ مشكلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من وعي مبدئي بلزوم رسم خريطة معرفية لحدود هذا العلم في التقاليد العربية المعاصرة، وهو ما لم يحدث إلى الآن.

وبعيدًا عن الدوافع الشخصية، فإن ثمة دوافع موضوعية تدفع للتقدم نحو هذا البحث، تتمثل في الشعور بمشكلة تتلخص في وجود فراغ حقيقي في دراسات

فحص منجز المنظرين المعاصرين في ميدان علم تحقيق النصوص التراثية، وهو الفراغ المانع من التخطيط لتطوير مباحث هذا العلم في المستقبل.

وكل تقليد علمي يستهدف إعادة إحياء مباحث هذا العلم لا يمكن أن ينجز تقدمًا ملموسًا من دون حل مشكلة مراجعة الأدبيات المنجزة مراجعة علمية نقدية، تستهدف بيان الاتجاهات، ورسم الخرائط المعرفية.

٣/٥,١ أهمية الدراسة ودوافعها:

تتحرك هذه الدراسة مستصحبة نوعًا من الشعور بأهميتها، وهي الأهمية التي يمكن رصد بعض ملامحها فيما يلي:

أولًا: حاجة علم تحقيق النصوص التراثية إلى رسم خريطة معرفية لاتجاهات التأليف فيه.

ثانيًا: الفراغ الحاصل في حقل الدراسات التي تستهدف بيان اتجاهات التأليف في أدبيات علم تحقيق النصوص.

ثالثًا: الإيمان بأن التخطيط المستقبلي لتطوير مسائل هذا العلم ومباحثه لا يمكن إنجازه من دون الانتهاء من فحص الاتجاهات القائمة في التأليف في هذه المباحث.

رابعًا: وجود فراغ حقيقي في هذا الجانب من الدراسات.

٣/٦,١ منهج الدراسة وأدواتها:

تتخذ هذه الدراسة المنهج الاستكشافي Exploratory research منهجًا لها، وهو الذي يقوم على مراجعة الدراسات المنجزة في حقلها، وتعتمد الاستقراء وجمع البيانات، مجتهدة في أن تكون هذه الأداة من النوع التام؛ لتتمكن الدراسة من رسم خريطة معرفية دقيقة لاتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في الثقافة العربية المعاصرة.

٣/ ٧,١ أسئلة الدراسة:

إن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق أهدافها، وفي خلفية حركتها حزمة من التساؤلات؛ بما هي استفهامات تطمح إلى تحقيق الأهداف، من مثل:

أ- ما اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة؟

ب- ما حدود ما أنجزه جيل الرواد في فحص مباحث هذا العلم؟

ج- ما حدود ما طورته الأجيال التالية لجيل الرواد؟

د- ما الاتجاهات الإحيائية في التنظير لهذا العلم، التي يمكن استثمارها في تطوير مباحث هذا العلم في المستقبل؟

٣/ ٨,١ مصطلحات الدراسة:

يظهر في عنوان هذه الدراسة مصطلحات أساسية، تتعامل معها كما يلي:

أولًا: علم تحقيق النصوص التراثية:

تقصد الدراسة بهذا المصطلح: إخراج النص التراثي إلى الحياة المعاصرة مطابقًا لمراد مؤلفه، أو قريبًا منه على نسخ خطية، وإعداده للنشر، وفق تقنيات وعمليات وإجراءات معروفة.

ثانيًا: الاتجاهات:

يستعمل هذا المصطلح المكافئ الترجمي لـ Trends في الدراسة، ويقصد به المسارات والتوجهات التي اختطها أصحاب أدبيات تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة؛ لتكون أقرب لأشكال التأليف المتمايزة.

ثالثًا: التأليف:

يستعمل هذا المصطلح في هذا البحث مرادفًا للتصنيف، الذي يعتمد جمع المادة وتصنيفها، وتحليل معلومات كل مرحلة أو عملية، أو إجراء متبع في هذا العلم.

رابعًا: الدراسة الاستكشافية Exploratory research:

يستعمل هذا المصطلح هنا بمعنى تتبع الدراسات التنظيرية والأدبيات العربية المعاصرة، وجمعها، واستعمالها بهدف استطلاعي، يسعى للكشف عن حدود الاتجاهات التأليفية في هذا المجال.

خامسًا: الخريطة المعرفية:

يقصد بهذا المصطلح في الدراسة: الصورة الكلية لحدود التأليف في هذا العلم، واتجاهاته في الثقافة العربية المعاصرة.

وربما لجأت الدراسة إلى تقديم خريطة إدراكية؛ بما هي أسلوب مستقر في المنهجيات البحثية المعاصرة.

وقد لجأت الدراسة إليها للكشف عن الحدود، والاتجاهات والتراكمات المعاصرة في هذا المجال، ولتمكين القارئ من استجماع الصورة الكلية لهذه الحدود والاتجاهات والتراكمات في يسر وسهولة، تسمح له بمراجعتها عند الاحتياج، وتسمح لمجتمع التخطيط لتطوير علم تحقيق النصوص باستصحابها الدائم.

وتتناول هذه الدراسة –سعيًا لتحقيق هدفها– المطالب التالية:

١/ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة: موجز الخريطة المعرفية.

٢/ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة: تحليل الخريطة المعرفية.

٣/ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة: قراءة في خطاب الوظائف.

وفيما يلي بيان هذه المطالب:

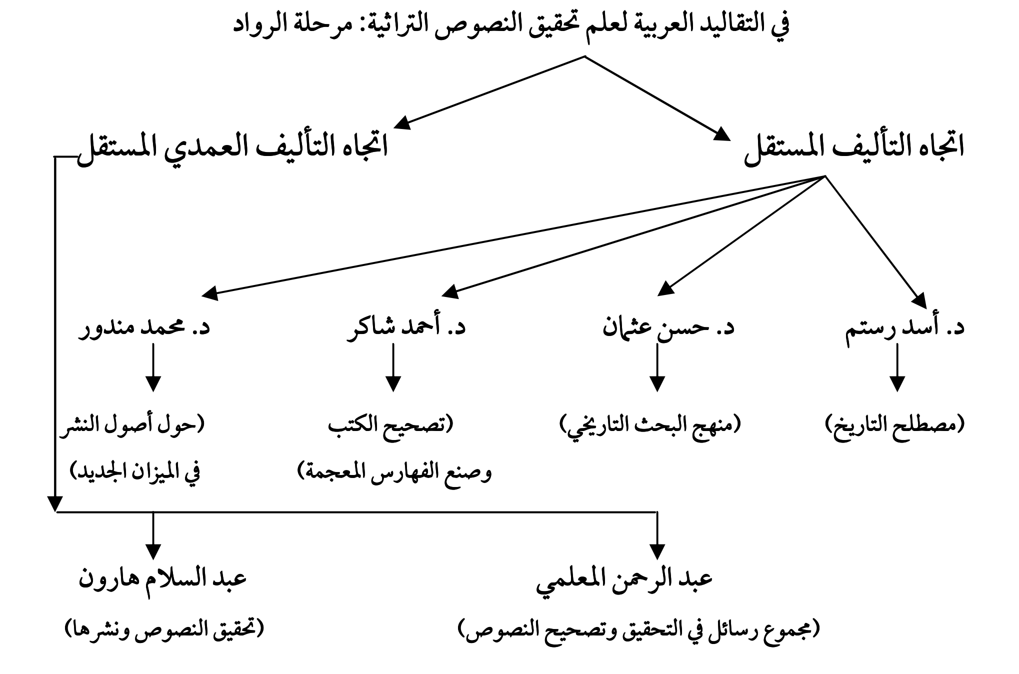
١/ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية

موجز الخريطة المعرفية

في هذا المطلب من الدراسة سنحاول رسم أربع خرائط جزئية، ثم نجمعها في خريطة خامسة، تسمح للعقل العربي المعاصر استجماع صورة عامة كلية لاتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة:

١/١ الخريطة المعرفية لاتجاهات التأسيس النظري لعلم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة:

اتجاهات التأسيس المعاصر



[شكل (١)]

٢/١ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة: في مرحلة الرواد:

١,٢/١ اتجاهات التأليف الاجتراري:

اتجاهات التأليف الاجتراري في علم تحقيق النصوص التراثية
في التقاليد العربية المعاصرة: مرحلة ما بعد الرواد

الاتجاه الاجتراري الأخلاقي ← د. سعيدة رمضان (في أصول النشر والتحقيق)

الاتجاه الاجتراري السلبي ← فؤاد محمد عبيد (منهج تحقيق النصوص)

[شكل (٢)].

٢,٢/١ اتجاهات التأليف التجديدي في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة: مرحلة الرواد

١,٢,٢/١ اتجاهات التأليف التجديدي الجزئية في علم تحقيق النصوص

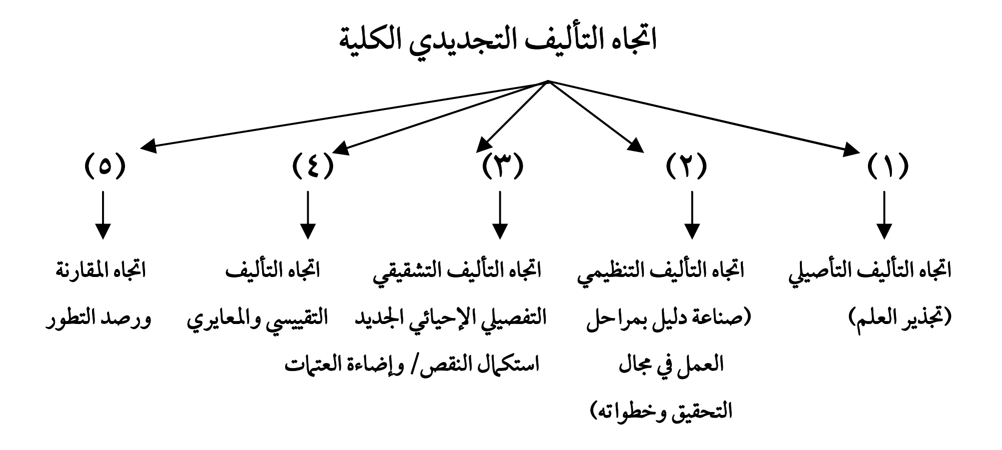
اتجاه رعاية الأجناس والتقنيات

اتجاه خدمة الأجناس
- اتجاه التنظير المراعي لفروق المجالات المعرفية
- اتجاه التنظير المراعي لفروق أنواع النصوص
  - شعر
  - النثر

اتجاه خدمة التقنيات
- اتجاه خدمة ضبط النص
- اتجاه خدمة قراءة النص
- اتجاه خدمة توثيق العنوان

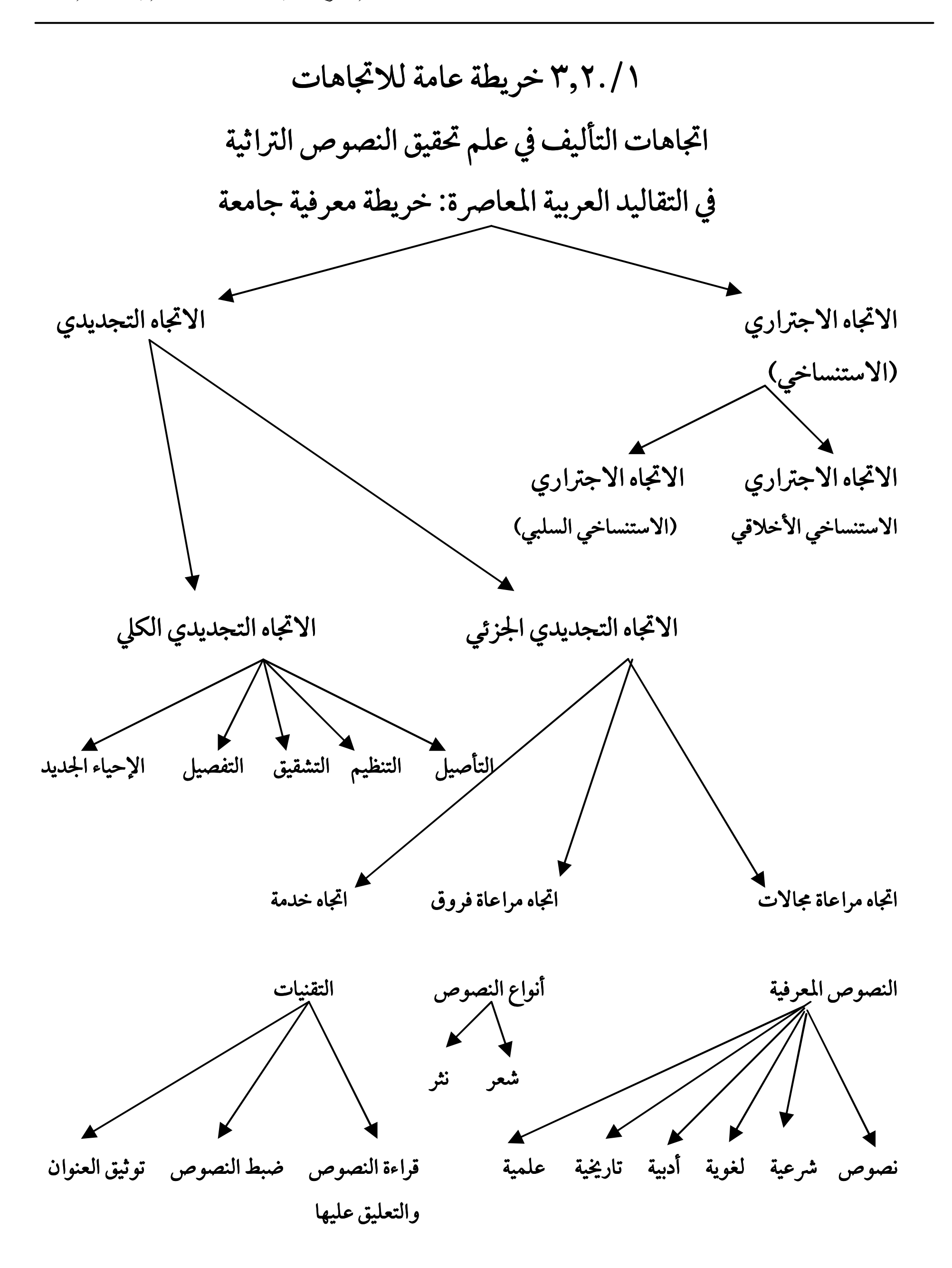
[شكل(٣)]

٢,٢,٢/١ اتجاهات التأليف التجديدي الكلية في علم تحقيق النصوص: من التأصيل إلى التقييس:



[شكل (٤)]

٣,٢,١/ خريطة عامة للاتجاهات



[شكل(٥)]

٢/ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة: دراسة استقرائية

في المطلب السابق حرصت هذه الدراسة على رسم مجموعة من الخرائط المعرفية، تستهدف إعانة العقل المعاصر على استجماع الصور الكلية لاتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في الثقافة العربية المعاصرة.

واللجوء للمشجرات في خطاب الأنساق التأليفية مسألة قديمة جدًّا في تاريخ أنساق التأليف في التراث العربي من عدة جهات، منها:

أولًا: استقرارها وشيوعها بين المشتغلين بالعلم في التراث العربي.

ثانيًا: استقرار مصطلح "المشجر" مرادفًا للخريطة المعرفية أو الإدراكية في التراث العربي.

ثالثًا: وجود نماذج تأليفية كاملة اعتمدت هذا النسق التأليفي في التراث العربي، ولاسيما في نصوص التراث العلمي التجريبي، كالطب وغيره.

ومما يدل على ذلك النص الذي رواه ياقوت الحموي في (معجم الأدباء [١٤٨/٦](٢)) في ترجمة إسماعيل بن الحسين بن جعفر الصادق المروزي ت٦٠٦هـ، يقول: "حدثني عزيز الدين (إسماعيل بن الحسين) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال: ورد الفخر الرازي إلى مَرْوَ، وكان من جلالة القدر، وعظم الذكر، وضخامة الهيبة، بحيث لا يراجع في كلامه، ولا يتنفس أحد بين يديه لإعظامه، على ما هو مشهور متعارف، فدخلت إليه، وترددت للقراءة عليه، فقال لي يومًا: أحب أن تصنف لي كتابًا لطيفًا في أنساب الطالبين؛ لأنظر فيه، فلا أحب أن أكون جاهلًا به. فقلت: أتريده مشجرًا أم منثورًا؟ فقال: *المشجر* لا ينضبط بالحفظ، وأنا أريد شيئًا أحفظه: فقلت: السمع والطاعة، ومضيت وصنفت له الكتاب"!

والشاهد في هذا النص هو استقرار مصطلح: "المشجر" من جانب، واستقرار هذا النسق التأليفي من جانب آخر في منهجيات التأليف العلمي في التراث العربي؛ مما يجعل من استحيائه في الدراسات المعاصرة أمرًا مشروعًا بامتياز.

ومما يدل على استقراره في أنساق التأليف ما ورد إلينا من مؤلفات تأسست على استثمار المشجرات والخرائط المعرفية الإدراكية، من مثل: مخطوطة شجرة الطب لأحمد الحيائي الطبيب بن محمد القرشي، وتاريخ نسخها ٩١٧هـ، ومنه نسخة خزائنية نفيسة مذهبة، كتبت للسلطان العثماني بايزيد خان، وهي بخط مؤلفها.

وقد نشرها الدكتور محمود مهدي، وعلق عليها الدكتور فوزي جاب الله بمركز تحقيق التراث العربي، بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، بالقاهرة ٢٠١٤م.

وفي هذا المطلب من البحث نستقري الاتجاهات، وما يمثلها من الأدبيات التي أنجزها المنظرون العرب المعاصرون في مجال بيان قواعد علم تحقيق النصوص، وتقنياته وإجراءاته، موزعة على هذه الاتجاهات جميعًا.

١/٢ اتجاه التأسيس في التأليف
في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة

يمكن أن نقرر أن أشكال العناية بتأسيس هذا الاتجاه التأليفي في التنظير لعلم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة مر بمرحلتين، هما:

أولًا: مرحلة التأليف التأسيسي غير المستقل.

ثانيًا: مرحلة التأليف التأسيسي العمدي المستقل.

وفيما يلي بيان كل مرحلة منهما، وبيان الأدبيات التي تكشف عن ظهورهما، وافتتاح نشاطهما.

١.١/٢ الاتجاه التأسيسي غير المستقل:

تمثل كتابات الدكتور أسد رستم، والدكتور حسن عثمان، والشيخ أحمد شاكر، والدكتور محمد مندور ما يمكن أن نعده بداية لظهور الاتجاه غير المستقل في العناية بقواعد علم تحقيق النصوص في أصوله وتقنياته وإجراءاته.

وما جعلها تأسيسًا غير مستقل يرجع إلى أنها لم تكن مقصودة لذاتها من جانب، ولم تكن وافية مستوعبة لمسائل هذا العلم من جانب آخر.

فقد ظهر كتاب أسد رستم (مصطلح التاريخ) في سياق البحث عن منهجية عربية لعلم مناهج البحث، وظهر كتاب حسن عثمان (منهج البحث التاريخي)، وما تضمنه من أصول وقواعد، تقع في القلب من علم تحقيق النصوص لأغراض خدمة منهجية البحث التاريخي، وقراءة الوثائق، وظهرت كتابات أحمد شاكر: تصحيح الكتب ووضع الفهارس؛ لتعالج *جزءًا* من أصول هذا العلم، وظهرت كتابات الدكتور محمد مندور في سياق نقدي، تتبع النشرة النقدية التي أنجزها الدكتور عزيز سوريال لكتاب (قوانين الدواوين)، للوزير الأسعد بن مماتي.

وهذه الأربعة المنجزات تمثل –بحق– بداية توطين أصول تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة من باب غير مباشر، وربما من باب لم يقصد إلى تأسيس التنظير لقواعد هذا العلم وإجراءاته، وتسلسل ظهورها الزمني كما يلي:

١. ١٩٣٧م: تصحيح الكتب وصنع الفهارس، لأحمد شاكر، كانت مقدمة لتحقيقه سنن الترمذي(٤).

٢. ١٩٣٩م: مصطلح التاريخ، للدكتور أسد رستم.

٣. ١٩٤٣م: منهج البحث التاريخي، للدكتور حسن عثمان، ولاسيما الفصول من الثالث إلى الثامن، التي تبدأ من جمع الأصول.

٤. ١٩٤٤م: حول أصول النشر، للدكتور محمد مندور، وكانت في الميزان الجديد (ص ص ١٧٢-١٨٢)؛ يقول في مفتتحها: "ليس من شك في أن أول عمل للناشر هو: (١) جمع المخطوطات المختلفة. وهذه عملية مادية تنتهي ... ب (٢) استنساخها، وبعد ذلك (٣) تبدأ عملية تسلسل المخطوطات: Filiation des texts [ترتيب منازل النسخ].

وهذه العملية هي الأساس لشكل نشر علمي صحيح (= تحقيق النصوص)".

وقد قصدنا من وراء نقل هذا النص الدلالة على ما قررناه بشأن هذا النص التأسيسي، الذي يقع في الصميم من حقل ما سوف يتعارف عليه باسم: تحقيق النصوص.

٥. ١٩٥١م: قواعد تحقيق نصوص التاريخ، المجمع العلمي العربي بدمشق، جاءت مقدمة لتحقيق تاريخ مدينة دمشق.

والحقيقة أن هذه المحالاوت الأربعة -مع استثناء قليل في مساواة عمل أسد رستم وأحمد شاكر بالأعمال الأخرى- ظهرت متأثرة بالتقاليد الاستشراقية، مع عناية خاصة بالتقاليد الاستشراقية الفرنسية والألمانية تعيينًا.

وهو الأمر الذي يظهر من تحليل أمرين ظاهرين جدًّا في هذه الكتابات، هما:

أولًا: تحليل خطاب المصادر التي اعتمدت عليها هذه الأدبيات في المجمل، مع تقدير تميز عمل أسد رستم في هذا الجانب.

ثانيًا: تحليل خطاب الجهاز الاصطلاحي، ولا سيما في عمل: د. حسن عثمان و د. محمد مندور تعيينًا.

وهذه النقطة ستكون الدافع وراء ظهور اتجاه تأصيلي، يستهدف مراجعة أصول علم تحقيق النصوص على ما أنجزه العلماء العرب المسلمون في تاريخ العلم في التراث العربي، على ما سيأتي.

وربما مثلت المقدمة التي وضعتها لجنة مجمع دمشق في مقدمة تحقيق تاريخ مدينة دمشق (١٩٥١م) بداية لاتجاه من الاتجاهات التجديدية بعد، سنسميه اتجاه التقييس.

١.٢/٢ الاتجاه التأسيسي المستقل:

تمثل كتابات عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وعبد السلام هارون، النطاق التأسيسي لأدبيات التنظير لعلم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة، بمحدد زمني ظاهر من جانب، وبمحدد يستوعب مسائل العلم وقضاياه من جانب آخر.

غبر المجتمع العلمي العربي يرى في منجز عبد السلام هارون التنظيري، المتمثل في كتابه (تحقيق النصوص ونشرها) - أول عمل علمي في الباب؛ بموجب ما قرره هو نفسه في مقدمة طبعته الأولى، حين قال: "هو أول كتاب عربي يظهر في عالم الطباعة معالجًا هذا الفن العزيز: فن تحقيق النصوص ونشرها"!

وهي العبارة الدقيقة التي تحرفت على غلاف طبعاته جميعًا لتكون: "أول كتاب عربي في هذا الفن يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته".

والحقيقة أن هذه المسألة باتت في حاجة إلى المراجعة من جانبين، هما:

أولًا: سبق جوتهلف براجشتراسر بوضع محاضراته في الفن نفسه سنة ١٩٣١م.

ثانيًا: ظهور كتاب عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في التحقيق والتصحيح العلمي للنصوص، الذي أثبت فيه مؤلفه الفراغ منه يقينًا قبل ١٩٥١م، إن لم يكن

قبل ذلك بمدة؛ يقول محمد أجمل الإصلاحي (ص ٩): "وتبين أن رسائل الشيخ هذه من أول ما كتب باللغة العربية في فن التحقيق، وأن الشيخ المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ *أول* عالم أفرد كتابًا في أصول هذا الفن"(٤).

وفحص هذه الدعاوى مفض إلى تقرير ما يلي:

أولًا: أولية عمل براجشتراسر، بتحكيم المحدد اللساني الذي أنجز به كتابه؛ فقد وضع محاضراته بالعربية.

ثانيًا: أولية عمل المعلمي بتحكيم المحدد اللساني والعرقي، بما أن عمل المعلمي بالعربية، وهو عربي.

ثالثًا: أولية عمل عبد السلام هارون بتحكيم المحدد اللساني والعرقي والاستيعابي لمسائل العلم في التصور المعاصر بحدوده المستقرة؛ فهو كتاب بالعربية، ومؤلفه عربي، استوعب في الكتاب القواعد والأصول والإجراءات.

أما كتاب المعلمي، فيقول محققه: (ص ٩): "ورسالته المبيضة مع ***عدم تمامها*** قد عالجت المسائل التي هي لب الموضوع وصميمه معالجة علمية دقيقة منظمة".

وفيما يلي بيان بالتسلسل الزمني لظهور هذه الأدبيات الثلاثة:

١. ١٩٣٢م: أصول نقد النصوص (= تحقيق النصوص) ونشر الكتب.

٢. ١٩٥١م: أصول التصحيح العلمي (= التحقيق العلمي)، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

٣. ١٩٥٤م: تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون.

٤. ١٩٥٥م: قواعد تحقيق النصوص، للدكتور صلاح الدين المنجد.

وتحليل هذه الأدبيات الثلاثة الأخيرة تكشف عن مجموعة من الملامح المهمة، هي:

أولًا: استقلال التأليف في قواعد تحقيق النصوص بأدبيات خاصة؛ قصد بها التنظير لقواعده وأصوله ومبادئه.

ثانيًا: استمرار التأثير المباشر للتقاليد الاستشراقية في منجز العرب المعاصرين، وهو ما يظهر من تأثر عمل صلاح الدين المنجد بالتقاليد الاستشراقية الذي يقول (ص ٨): "إن هذه القواعد التي نقدمها غايتها توحيد طرق النشر والتعريف به. وقد استقيناها من نهج المستشرقين الألمان، ومن خطة جمعية غيوم بوده (الفرنسية) ومن قواعد المحدثين القدامى في ضبط الروايات، ومما نشر في هذا الموضوع من قبل"[٥].

ثالثًا: بدء ظهور علامات على اتجاه التأصيل بتوثيق بعض أصول هذا العلم وقواعده من الأصول المتوافرة في كتابات المحدثين المسلمين في علم أصول الحديث وغيره.

٢/٢ اتجاهات ما بعد التأسيس
في التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية

يمكن التأريخ لمرحلة ما بعد أدبيات جيل الرواد، والتأسيس بمنجز التنظير لعلم التحقيق مع العام ١٩٧٠م، وعلى وجه التعيين بظهور عمل الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): مقدمة في المنهج [القاهرة ١٩٧١م].

وقد غلب على اتجاهات هذه المرحلة -التي يمكن أن تمثل امتدادًا طبيعيًّا لمرحلة جيل التأسيس- بصورة ما من الصور حتى بداية القرن الحادي والعشرين، أي على حدود سنة ٢٠٠٠م؛ وهو العام الذي يمكن عده بداية مرحلة جديدة، يصح أن نطلق عليها مرحلة التأسيس الثاني للتنظير لقواعد علم التحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة، ويبدو أنها ستستغرق مدة زمنية طويلة حتى تؤتي ثمارها

المنشودة، - التفصيل لما جاء مجملًا في التأسيس الأول، وإضاءة ما جاء معتمًا، واستقلال ما يمكن أن يستقل من فروع ذلك التأسيس السابق.

وفيما يلي استقراء لاتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص في مرحلة ما بعد جيل الرواد والتأسيس المعاصر، وهذا الاستقراء حريص على تقسيم هذه الاتجاهات بصورة متمايزة، وحريص على رصد الأدبيات التي تمثل كل اتجاه بعينه.

١.٢/٢ اتجاه الاجترار والتقليد:

يقوم هذا الاتجاه -بصورة أساسية- على إعادة استنساخ منجز عبد السلام هارون تعيينًا من دون إضافات تذكر، ويمثله اتجاهان فرعيان، هما:

٢/١,١,٢ اتجاه الاجترار والتقليد الأخلاقي.

٢/٢,١,٢ اتجاه الاجترار والتقليد السلبي.

وفيما يلي بيانهما:

١.١.٢/٢ اتجاه الاجترار والتقليد الأخلاقي:

كان لإدراج مقرر (تحقيق النصوص) في بعض الجامعات المصرية تعيينًا أثره في ظهور الحاجة إلى أدبيات تلبي احتياجات الدارسين. وقد أثمر ذلك، فظهرت أدبيات لاذت بمنجز جيل التأسيس، واعتمدت عليه اعتمادًا شبه كامل في إعداد أعمال تلبي هذه الاحتياجات التدريسية.

ومن هذه الأدبيات التي لاذت بمنجز عبد السلام هارون فاستنسخته تقريبًا، مع عزو ما نقلته منه إليه بصورة أخلاقية أمينة، عمل الدكتوره سعيدة رمضان في كتابها (في أصول النشر والتحقيق [الإسكندرية ١٩٨٧م])، تقول (ص ٧): "وهذه المحاولة التي تقدمها مسبوقة بجهود العديد من العلماء المتبحرين في علم التحقيق. ولا نزعم أننا سعينا لمباراتهم، وكل ما في الأمر أننا قرأنا آراءهم في عناية، وعنَّ لنا

أن نديم التأمل في القضية على ضوء ما قرأنا من أصول، واستنادا إلى ما اطلعنا عليه من الكتب المختلفة في تحقيق النصوص".

وقد ظهر من تحليل الاستشهادات المرجعية في الكتاب اعتمادها على كل من:

أ. برجشتراسر.

ب. عبد السلام هارون.

ج. صلاح الدين المنجد.

د. مقدمة تحقيق الشفا للدكتور إبراهيم مدكور.

هـ . عبد المجيد دياب.

و. مطاع الطرابشي.

ز. بشار عواد معروف.

وكان برجشتراسر وعبد السلام هارون أكثر عالمين اعتمدت عليهما الدكتوره سعيدة رمضان بمعيار كثافة الاستشهاد من كتابيهما.

٢.١.٢/٢ اتجاه الاجترار والتقليد السلبي:

من جهة أخرى ظهر اتجاه آخر سلبي في سياق هذا الاجترار والتقليد، والمقصود بالسلبي هو استنساخ عمل جيل التأسيس دون العناية بالتوثيق والعزو بصورة دقيقة مفصلة، ومن دون أية معالجات معتمدة على منهجية واضحة.

ويمثل هذا الاتجاه السلبي كتاب (منهج تحقيق النصوص)، للأستاذ فؤاد عبيد، مدير دائرة المكتبات والمخطوطات، بفلسطين [وزارة الثقافة، القدس، ٢٠١٣م]، يقول (ص ١٣): "فبعد الاطلاع على الجهود العراقية في إحياء التراث والمنهج المتبع لدى العلماء في الجامعات العراقية ... وبعد الاطلاع على جهود العلماء المصريين .. وبعد قراءة الجهود الأخرى -ابتداء من كتابات برجشتراسر وروزنتال وكتابات الدكتور

صلاح الدين المنجد، وغيرهم من العلماء المحدثين - جاء هذا البحث مستفيدًا من تلك الكتابات؛ لوضع منهج واضح للباحثين في الجامعات في فلسطين"!.

إن هذا النقل يكشف عما يلي:

أولًا: الغايات التعليمية والتدريسية لهذه الأدبيَّة.

ثانيًا: الإقرار باعتمادها على منجز الأدبيات السابقة عليها.

ثانيًا: الاختلاط في رصد الأدبيات السابقة، مبتدئًا بمنجز العراقيين، وقد كان حق المنجز المصري أن يذكر أولًا، إن كان مقصوده المنجز العربي المعاصر، أو أن يذكر المنجز الاستشراقي أولًا إن كان مقصوده التأريخ المعاصر لأدبيات التنظير لعلم تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة.

إن هذا الكتاب مقال لمنهجية الاستنساخ من دون العناية التفصيلية الدقيقة بعزو المنقول من المصادر التي سبقته في هذا المجال.

والحقيقة أن هذا الاتجاه، وإن مثل إلى الآن الاتجاه الشائع في التأليف في هذا الحقل المعرفي، فإنه بدأ في الانحسار مع بداية ظهور أدبيات جيل الإحياء الجديد.

٢.٢/٢ اتجاه التجديد والإحياء في التأليف في علم تحقيق النصوص في جيل ما بعد التأسيس والريادة:

يعد اتجاه التجديد والإحياء الذي أخذت أدبياته في الظهور والتنامي النسبي مع نهايات العقد الأول من الألفية الثالثة ٢٠١٠م وما بعدها – هو المهيمن الآن على خريطة التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية.

وكانت ثمة أمارات في اتجاه التقليد والاجترار والاستنساخ، تنبئ عن شعور عام ساذج بحاجة علم تحقيق النصوص إلى التطوير في التنظير له، وظهرت مجموعة

من العلامات الكاشفة عن هذه الشعور، لكنها كانت علامات فردية، متناثرة، جاءت في صورة إشارات عابرة في الأدبيات هذه.

ومن هذه الإشارات العابرة:

أ. ظهور التفرقة بين إجراءات التحقيق على أساس من إدراك الفروق بين أنواع النصوص من جهة الفن القولي؛ نثرًا وشعرًا، كما في عمل الدكتور نوري حمودي القيسي.

ب. ظهور نوع عناية بتأصيل بعض أصول العلم وإجراءاته وجهازه الاصطلاحي من المصادر التراثية، ولا سيما مصادر علم أصول الحديث.

ج. ظهور نوع عناية بحاجة مسائل هذا العلم إلى التنظيم بصورة ما.

د. ظهور سهمة بعض المؤسسات بصورة مستترة في إرادة توحيد قواعد تحقيق النصوص.

وقد اتخذ هذا الاتجاه التجديدي مسارات ظاهرة، تمثلها الاتجاهات الفرعية التالية:

٢/٢,٢,١ اتجاه التجديد والإحياء الجزئي (غير المستوعب).

٢/٢,٢,٢ اتجاه التجديد والإحياء الكلي (المستوعب).

٢/٢,٢,٣ اتجاه التجديد والإحياء التقييسي (المعايري).

وفيما يلي بيان لهذه الاتجاهات الفرعية تستهدف استقراء المنجز، ورصد حدوده:

٢/٢.٢. اتجاه التجديد الجزئي:

وهذه الإشارات العابرة أخذت وقتًا حتى أفرزت اتجاهات التجديد والإحياء الثاني في العصر الحديث في الثقافة العربية.

١.٢.٢/٢ الاتجاه التجديدي الإحيائي الجزئي:

كانت هذه الإشارات السابقة خطوة على طريق ظهور تيارين جديدين على خريطة التأليف في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة، هما:

أولًا: اتجاه التجديد التأليفي من منظور فروق الأجناس بين النصوص:

أ. اتجاه التنظير الذي يراعي فروق أنواع النصوص.

ب. اتجاه التنظير الذي يراعي فروق الحقول المعرفية أو (تصنيف العلوم).

ثانيًا: اتجاه التجديد التأليفي من منظور خدمة تقنيات التحقيق ومعالجة النصوص.

أ. اتجاه التنظير لخدمة ضبط النصوص والتعليق التعليلي عليها.

ب. اتجاه التنظير لخدمة قراءة النصوص، وطلب صحتها.

ج. اتجاه التنظير لخدمة توثيق النصوص وتوثيق عنواناتها.

وفيما يلي تحليل لهذه الاتجاهات التجديدية الجزئية:

(أولا)

اتجاه مراعاة فروق الأجناس بين النصوص

لا شك أن ثمة ملاحظات فرطت من أصحاب الأدبيات السابقة، كانت توحي بوجود فروق بين النصوص التراثية من جانبي نوع النص أجناسيًّا (نثرًا أو شعرًا)، ونوع حقله المعرفي تصنيفيًّا (شرعيًّا أو عربيًّا أو حكميًّا علميًّا).

وقد تراكم هذا الشعور فولَّد اتجاهين فرعيين من اتجاهات التجديد والإحياء، أنتجا أدبيات تنظيرية، وجهت اهتمامها بصورة مكثفة لخدمة هذه الفروق في علم تحقيق النصوص.

وهذان الاتجاهان هما:

أ. اتجاه التأليف في خصوصية تحقيق النصوص الشعرية والنثرية.

ب. اتجاه التاليف في خصوصية تحقيق النصوص تبعًا لحقولها المعرفية.

(أ/١) اتجاه رعاية خصوصية تحقيق النصوص الشعرية:

ظهرت محاولات تنظيرية، تلبثت أحيانًا بنطاق تطبيقي موجز، استهدفت بيان خصوصية تحقيق النصوص الشعرية في مواجهة النصوص النثرية، ومن هذه المحاولات:

١. ١٩٧٥م: تحقيق الشعر ونشر الدواوين، للدكتور نوري حمودي القيسي، ضمن كتاب: منهج تحقيق النصوص ونشرها [جامعة بغداد، العراق، بغداد ١٩٧٥م].

٢. ٢٠٠٣م: تحقيق الشعر: أسس عامة وخلاصة تجربة، للدكتور حاتم صالح الضامن.

وفي هذا السياق بدأت تظهر مجموعة أخرى من المحاولات التأليفية التنظيرية، التي استثمرت الكتابات في هذا الاتجاه التجديدي، القائم على إدراك خصوصية تحقيق النصوص الشعرية، هذه المحاولات جميعًا تنبهت إلى مطالب الأوزان، وما تفرضه من أمور عند قراءة النصوص وضبطها وتوثيقها.

(٢/١) اتجاه رعاية خصوصية تحقيق النصوص النثرية:

في مقابل الاتجاه الفرعي السابق ظهرت أدبيات وجهت رعايتها لبيان خصوصية تحقيق النصوص النثرية، في مواجهة ما تمتعت به النصوص الشعرية من خصوصية.

ومن الأدبيات التي توجهت إلى هذا:

- ١٩٧٥م: تحقيق النثر للدكتور سامي مكي العاني، ضمن كتاب: تحقيق النصوص ونشرها [جامعة بغداد، العراق، بغداد ١٩٧٥م].

(ب) اتجاه التأليف في خصوصية تحقيق النصوص تبعًا للحقول المعرفية:

كان لاستقرار تصنيف العلوم في التراث الإسلامي في دوائر بعينها -هي: علوم الشريعة أو علوم الغايات، وعلوم العربية أو علوم الآلات، وعلوم الحكمة أو علوم اليونان- أثره في ظهور اتجاه تأليفي في التنظير لعلم تحقيق النصوص ينطلق من إدراك خصوصية هذه الحقول المعرفية.

وقد كان الفضل في ذلك -حقيقة- للمؤسسات المشتغلة بحفظ التراث، ودراسته، وكان معهد المخطوطات، ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي أهم مؤسستين تنبهتا إلى هذه الخصوصية، وتوجهت لخدمتها برعاية استكتاب طائفة من المشتغلين بتحقيق النصوص تبعًا لفروق ما تفرضه الحقول المعرفية المختلفة.

وقد ظهر في هذا الاتجاه أدبيات نوردها وفق التسلسل الزمني التالي:

١. ١٩٩٩م: تحقيق مخطوطات العلوم في التراث الإسلامي (الفلك/ والرياضيات/ والطب) [مؤسسة الفرقان، لندن، المملكة المتحدة].

٢. ٢٠٠٠م: التراث العلمي العربي: مناهج تحقيقه وإشكلات نشره [معهد المخطوطات العربية، القاهرة].

٣. ٢٠١٤م: تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية [التصوف/ والجغرافيا / وعلم الكلام/ والتاريخ) [مؤسسة الفرقان/ لندن].

٤. ٢٠١٥م: تحقيق مخطوطات الفقه وأصوله والفتاوى والنوازل [مؤسسة الفرقان، لندن].

٥. ٢٠١٦م: تحقيق مخطوطات علوم القرآن: الأصول والقواعد والمشكلات [علوم القرآن/ والتفسير/ والقراءات) [مؤسسة الفرقان، لندن].

٦. ٢٠١٦م: تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام، (الحديث/ والفقه/ والفلسفة/ وعلم الكلام) [مؤسسة الفرقان، لندن].

٧. ٢٠١٦م: تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية [مؤسسة الفرقان/ لندن].

إن تحليل أدبيات هذا الاتجاه -التي يبدو عليها نوع تنام وثراء- يكشف عن احتمالات استقلال في المستقبل، يفضي إلى ظهور نظريات خاصة في تحقيق النصوص التراثية، تبعًا للحقول المعرفية المتمايزة على مستوى التقنيات والعمليات، والإجراءات، والمكملات وغيرها.

وهذه النبوءة مرجعها إلى أمرين، هما:

أولًا: تنامي ظهور نشرات نقدية أو تحقيقات علمية لعدد من النصوص في كل حقل معرفي متمايز.

ثانيًا: رعاية المؤسسات المعنية بدراسات التراث وتحقيقه ونشره.

وفحص هذه الأدبيات يكشف عن حاجة عدد من الحقول المعرفية للعناية، ولاسيما بعد نشر عدد من نصوصها التراثية محققة، من مثل الحقول التالية:

أ- حقل الكتابات الهندسية في تراث العرب المسلمين.

ب- حقل إنباط المياه.

ج- حقل النصوص الجغرافية المتضمنة لصور الأرض والمتضمنة لنماذج من الخرائط.

هـ- حقل نصوص الآداب الشعبية.

و- حقل نصوص العمارة والآثار.

والاستقراء المتأني الدقيق يكشف عن وجود بوادر، توجهت لبيان ما تحتاج إليه بعض النصوص التراثية من عناية عند تحقيقها؛ بسبب من الوعي بخصوصية انتمائها المعرفي، من مثل ما كتبه الدكتور سليمان قطاية عن: تحقيق المخطوطات الطبية ونشرها [مجلة معهد المخطوطات، مج ٢٩ ج١ يناير – يونيه ١٩٨٥م]، وما كتبه الدكتور عبد الحميد يونس عن خصوصية تحقيق نصوص الأدب الشعبي التراثية، وما كتبه الدكتور حسن باشا عن تحقيق النصوص في كتابه: قاعة بحث في العمارة والفنون الإسلامية (ص ٣١٩).

(ثانيًا): اتجاه التأليف التجديدي في علم تحقيق النصوص من منظور خدمة تقنيات التحقيق ومعالجة النصوص:

كانت تجليات هذا الاتجاه التجديدي الجزئي أوسع اتجاهات التأليف التجديدي في علم تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة، فقد توزع على الاتجاهات الفرعية التالية:

أ. اتجاه التأليف والتنظير في تقنية ضبط النصوص والتعليق التعليلي عليها.

ب. اتجاه التأليف والتنظير في تقنية قراءة النصوص، وطلب صحتها.

ج. اتجاه التأليف والتنظير في تقنية توثيق النصوص وتوثيق عنواناتها.

(أ)

كان التنظير في خدمة تقنية ضبط النصوص والتعليق عليها من أسبق اتجاهات التجديد الجزئية في حقل علم تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة، فقد نشر عملان كاشفان عن هذا الذي نقرره، هما:

١. ١٩٧٢م: ضبط الشعر لمحمد عبد الغني حسن، في مقالته: ضبط الشعر وإقامة أوزانه ومعانيه في المخطوطات التي لم تنشر [مجلة معهد المخطوطات، مج ١٨ ج١، ص ١٥٩-١٨٧].

٢. ١٩٨٢م: ضبط النص والتعليق عليه، للدكتور بشار عواد معروف [مؤسسة الرسالة، بيروت].

(ب)

كما مثلت قراءة النصوص تقنية أو عملية أساسية في أدبيات تحقيق النصوص التراثية في الأدبيات المعاصرة في التقاليد العربية في الإحياء الأول رشح لظهور أدبيات مستقلة تعني بتصورها، وأصول النهوض بها، وإجراءاتها وتجلياتها التطبيقية ووسائل التهدي لها، ومن هذه الأدبيات:

١. ١٩٩٤م: قراءة النصوص التراثية: إشكاليات وضوابط [منشورات جامعة قار يونس، ليبيا].

٢. ٢٠٠٦م: نحو منهج في قراءة النص وتحقيقه، للدكتور عبد العزيز محمود الديب، [مجلة معهد المخطوطات، مج ٥٠، ج١، ٢، ص ١٤٣]، وهذه المقالة خالصة لتعقب أخطاء وأوهام عدد من النصوص، لكن المثير فيها التنبه لتقنية القراءة في العنوان.

٣. ٢٠٠٩م: كيف نقرأ النص التراثي؟ وبيان أثر العروض في ضبطه وتحقيقه، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف [مكتبة البخاري، القاهرة].

(ج)

كما مثلت تقنية التوثيق عملية أساسية في التصور المعاصر للتحقيق في أدبيات جيل التأسيس، واستقر تمامًا منذ كتاب عائشة عبد الرحمن: مقدمة في المنهج (١٩٧١م).

وهذا الاستقرار مهد الطريق لظهور الأدبيات التجديدية، التي توجهت عنايتها لتحرير أصول هذه العملية، وضبط قواعدها.

١. ١٩٨٣م: ومن هذه الأدبيات توثيق النصوص، ضمن كتاب: مزالق في طريق البحث اللغوي والأدبي وتوثيق النصوص، للدكتور عبد المجيد عابدين [دار جامعة الخرطوم، السودان].

٢. ١٩٩٠م: في تحقيق نسبة الكتاب وتوثيق عنوانه، للدكتور رمضان عبد التواب [مج ٣٤، ج١ مجلة معهد المخطوطات، ص ٧-٢٤].

٣. ٢٠١٣م: توثيق النصوص، للدكتور عبد الله محمد حسن، ضمن كتابه: جهود علماء الحديث في توثيق النصوص، وضبطها [وزارة الأوقاف الكويتية، كتاب الوعي الإسلامي الإصدار ٦٤].

٤. ١٤١٩هـ: العنوان الصحيح للكتاب، للدكتور الشريف حاتم العوني [مكة المكرمة].

٥. ٢٠٠١م: مشكلة العنوان، للدكتور عابد سليمان الشوخي، الفصل الثاني من كتابه: المخطوطات العربية: مشكلات وحلول [مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض].

٦. ٢٠١٥م: العنوان: حقيقته وتحقيقه في الكتاب العربي المخطوط، للدكتور عباس أحمد أرحيلة [دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن].

إن هذه الاتجاهات الفرعية الثلاثة للتأليف التجديدي في التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية المعاصرة في التقاليد العربية، اتخذت خطوات واسعة في تفصيل ما كان مجملًا من قواعد هذه العمليات المهمة للغاية في تحقيق النصوص التراثية.

وثمة أدبيات أقل تبشر بظهور أنماط أخرى تجديدية، تتوجه لتقنيات وعمليات أخرى، من مثل:

- مقاييس توثيق الشعر الموضوع، على ما كان من الدكتور أحمد سليم غانم [مجلة معهد المخطوطات مج ٤٧، ج٢ (٢٠٠٣م) ص ٥٣-٩٤].

وثمة ملاحظات ظهرت من تحليل اتجاهات التجديد الجزئي في التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، نجملها فيما يلي:

أولًا: سطوة المنجز المشرقي على اتجاهات التأليف التجديدية الجزئية، وتعيينًا في مصر، وبدرجة أقل في العراق، وبدرجة تالية في الجزيرة العربية، وبدرجة أخيرة في المغرب العربي.

ثانيًا: غلبة صدور المنجز التأليفي في هذا المجال من جانب المشتغلين بالتحقيق، ثم المشتغلين بالدراسات التراثية، ثم المشتغلين بالعلوم اللسانية العربية تعيينًا، من دون أن ننفي سهمة نفر من المشتغلين بغير هذه الدوائر المعرفية الثلاثة، ولكن بصورة نادرة.

ثالثًا: ظهور استثمار من الدراسات اللاحقة لما سبقه، وهو ما يصنع تراكمًا معرفيًّا لمعلومات كل اتجاه تجديدي جزئي من جانب، ويضبط ما يتوصل إليه المنظرون؛ بسبب المراجعات العلمية النقدية التي يجريها أصحاب المنجز اللاحق لمنجز السابقين عليهم.

٢,٢,٢/٢

اتجاه التجديد والإحياء الكلي (المستوعب)

في التأليف في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة

ظهرت أدبيات عربية معاصرة، استهدفت نوع تجديد كلي مستوعب لأصول علم تحقيق النصوص وقواعده وعملياته وإجراءاته، وقد أمكن تمييز أربعة اتجاهات تجديدية مستوعبة، هي:

أولًا: اتجاه التأصيل أو التجذير.

ثانيًا: اتجاه التنظيم أو التأطير.

ثالثًا: اتجاه التفصيل أو التكميل.

رابعًا: اتجاه المقارنة ورصد التطور.

خامسًا: اتجاه التقييس والتنسيق.

وفيما يلي تحليل لهذه الاتجاهات، واستقراء لأدبياتها المؤسسة.

(أولا) اتجاه التأصيل / أو التجذير في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة:

يبدو أن البداية المعاصرة لعلم تحقيق النصوص في الثقافة العربية -المتأثرة بما سبق إليه الغرب، وانتقل إليها في سياق عمل التراجمة المعاصرين، الذين ترجموا الفيلولوجيا، والذين احتكوا احتكاكًا مباشرًا بأعمال المستشرقين ومؤتمراتهم- حفزت نفرًا من المنظرين العرب إلى البحث عن جذور هذا العلم، وأصوله الأولى في التراث العربي، ولا سيما في كتابات المحدثين المسلمين التي وصلت إلينا في مؤلفات أصول الحديث، وبدرجة أقل في المؤلفات التاريخية التي اهتمت بتحقيق الروايات والأخبار.

ويظهر في هذا السياق عدد من الأدبيات العربية المعاصرة، تغيت -بشكل أساسي- تأصيل قواعد علم تحقيق النصوص، واستحياء أدبياته التراثية، واستحياء نماذجه التطبيقية، وإعادة الحياة لجهازه الاصطلاحي، ومن أبرز هذه الأدبيات ما يلي:

أ. ١٩٨٦م: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب [مكتبة الخانجي، القاهرة]، يقول (ص ٣): "يظن بعض الباحثين المحدثين من العرب أن فن تحقيق النصوص فن حديث، ابتدعه المعاصرون من المحققين العرب، أو استقوه من المستشرقين الذين سبقونا في العصر الحاضر بعض الوقت في تحقيق شيء من تراثنا، ونشره بين الناس. ولكن الحقيقة بخلاف ذلك؛ فقد قام فن تحقيق النصوص عند العرب مع فجر التاريخ الإسلامي، وكان لعلماء الحديث اليد الطولى في إرساء قواعد هذا الفن في تراثنا ... وإن كثيرًا مما نقوم به اليوم من خطوات في فن تحقيق النصوص ونشرها -بدءًا بجمع المخطوطات والمقابلة بينها، ومرورًا بضبط عباراتها وتخريج نصوصها، وانتهاء بفهرسة (تكشيف) محتوياتها- لما سبقنا به أسلافنا العظام من علماء العربية الخالدة".

ب. ٢٠٠٥م: تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين (جهود المحدثين في أصول تدوين النصوص، للدكتور محمود المصري [مجلة معهد المخطوطات، مج ٤٩، ج١؛ ٢، ص ص ٣٥-٦٦]؛ يقول (ص ٣٥): "إن المفهوم الذي ينطوي عليه ما نسميه اليوم علم تحقيق المخطوطات، قد عمل بأصوله العرب المسلمون عند تدوينهم القرآن الكريم والسنة الشريفة منذ عهد النبي ﷺ، ثم دونوا هذا العلم وقعدوه بشكل ناضج في تصانيفهم المتعلقة بعلوم الحديث"!.

وتبدو الأدبيات في هذا الاتجاه مخلصة للوفاء لمنجز العلماء المسلمين، الذين سبقوا إلى تأسيس قواعد علم تحقيق النصوص. وهو الأمر الذي سبق الإقرار به الدكتور أسد رستم في كتاب مصطلح التاريخ.

وقد أسهمت هذه الأدبيات –فيما نتصور– في الإسراع بتوطين قواعد هذا العلم في الثقافة العربية المعاصرة؛ بسبب مما خلقته من تهيئة عقلية ووجدانية نحو أصول هذا العلم، وأسهمت في تذليل عقباته، وانتشار الأعمال الداعمة لاستمراره.

وهاتان المحاولتان يمكن الزيادة عليهما، ولكنهما أكمل محاولتين في هذا الاتجاه(٧).

(ثانيًا) اتجاه التنظيم والتأطير في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة:

ظهر منذ فترة مبكرة –بعد جيل التأسيس والريادة العربية المعاصرة– نزوع نحو إرادة تنظيم قواعد هذا العلم، ووصفها في صورة تسهل التعامل معها، والتأتي لها.

وقد أمكن رصد محاولتين استهدفتا هذا التنظيم والتأطير، وإن تفاوتت درجات ظهور هذا منها؛ وهي كما يلي:

أ. اتجاه التنظيم والتأطير من منظور العمليات المتمايزة.

وقد مثل هذا الاتجاه محاولة الدكتوره (بنت الشاطئ) عائشة عبد الرحمن في كتابها مقدمة في المنهج (ص ١١٣– ١٢٨) [القاهرة ١٩٧١م] تنظيم العمليات في ثلاث عمليات، هي:

١. توثيق المخطوطات والمصادر.

٢. تحقيق المتن.

٣. دراسة النص.

ويبدو أن هذه المحاولة التنظيمية –وإن بدا عليها الاجتهاد الذاتي– قد تأثرت ببعض المعلومات التي تسربت من التقاليد الاستشراقية، التي تقسم عمليات التحقيق قسمين، هما: التحقيق الابتدائي، والتحقيق النهائي، وهو التقسيم الذي تعزوه المصادر إلى الفيلولوجي الألماني: كارل لخمان(٨).

ثم جاءت محاولة أخرى أكثر تفصيلًا، تمثلت في كتاب الدكتور فخر الدين قباوة: علم التحقيق للمخطوطات العربية: بحث تأسيسي للتأصيل [حلب، سوريا ٢٠٠٥م]. وقد سار في تنظيم قواعد العلم على منهج العمليات كما يلي:

١. أصول التحقيق النظري، وهي الأصول المتضمنة لاختيار النص وترتيب نسخه وتوثيق عنوانه، ونسبته إلى مؤلفه.

٢. أصول التحقيق العملي، وهي الأصول التي تضمنت نقل النص (= النسخ) والمقابلة، وتثبيت النص وترميمه.

٣. عمليات متممات التحقيق، وتضمنت بيان مصادره وإنجازها، والتعليقات الهامشية وصناعة الفهارس (الكشافات)، ودراسة النص أو صناعة المقدمة.

وما قررناه في حق محاولة الدكتوره عائشة عبد الرحمن يصح هنا، وهو هنا أوضح؛ فتقسيم أصول التحقيق على نمطين هو تأثر، وإن يكن غير مباشر بتقسيم كارل لخمان لها على قسمين؛ ابتدائي ونهائي.

ب. اتجاه التنظيم والتأطير من منظور المراحل (اتجاه الدليل)، وقد مثل هذا الاتجاه كتاب الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل [الرياض ١٩٩٤م].

وهو اتجاه استلهم منهج الدليل العملي، فقسم كتابه سبع مراحل، هي:

- مرحلة اختيار النسخ ودراستها.

- مرحلة نسخ المخطوطة.
- مرحلة المقابلة.
- مرحلة التصحيح وتحرير النص وتقويمه.
- مرحلة التعليق وتخريج النصوص.
- مرحلة مقدمة التحقيق.
- مرحلة الفهارس (التكشيف).

ويبدو أن هذا الاتجاه ناتج رعاية، تستهدف تيسير تعليم قواعد علم تحقيق النصوص، والتدريب على العمل في ميدانه، وها هو ذا يقول (ص ١٦): "وقد بذلنا في الحديث عن النهج الأمثل في التحقيق ما وسعني من الاجتهاد (مستهدفًا) ... تنسيق قواعد المنهج بشكل ييسر الإفادة منها، وهذا الذي يقرره كان سببه ما وقف عليه من ملامح التشويش التي تورطت فيها بعض أدبيات هذا العلم في التقاليد العربية المعاصرة.

(ثالثًا) اتجاه التفصيل والتكميل في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة:

كان ظهور اتجاهات استقلال التأليف في عدد من تقنيات تحقيق النصوص وعملياته -كما ظهر في بيان اتجاهات التجديد الجزئي- دافعًا لمحاولات قليلة، استهدفت التوجه إلى التقنيات والعمليات المعتمة في أدبيات جيل التأسيس وأدبيات الأجيال التي تلته، بقدر من التفصيل والتكميل، سعت لخلق العناصر الصغرى لتتميم عمل السابقين، الذين لم يمنحوا هذه المسائل عنايتهم؛ في ظل انشغالهم بالبناء العام لقواعد العلم وأصوله.

وممن تنبه لهذا الاتجاه كتاب: أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي [دار النشر للجامعات، القاهرة ٢٠١٥م]، يقول في مقدمته، كاشفًا عن دوافع تأليفه (ص ٢٩: "وقد هيمن على أدبيات علمي تحقيق النصوص، ونقد التحقيق -إلى اليوم- نوع إجمال، لا يفصل الأصول ولا يفرع القول فيها، وهيمن عليها كذلك اعتماد اللاحق على عمل السابق، فشاع استنساخ عمل الرواد، وإعادة تنظيمه في عمل المتأخرين، بغير زيادة ولا تعميق في الغالب.

وهو الأمر الذي يفرض ضرورة الدعوة لإعادة الإحياء الجديد لعلم تحقيق النصوص، وعلم نقد التحقيق في العصر الحديث؛ يكون من شأنه توسيع القول في أصول هذين العلمين، ومراجعة منجز جيل الرواد، وتقييمه، وتجديد تنظيم المبادئ والقواعد الحاكمة فيهما".

وهذا النص صريح واضح في وعي صاحبه بطبيعة الاتجاه التجديدي في التأليف في علم تحقيق النصوص الذي يختطه لنفسه بكتابه.

وقد انطلق فيه من أساس نظري، يقرر أن "الإحياء الجديد لعلم تحقيق النصوص التراثية في العصر الحديث ضرورة معرفية وحضارية" [ص٦٧].

(رابعًا) اتجاه المقارنة ورصد التطور في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة:

مثلما كان تمثيل الأدبيات في الاتجاه السابق مباشرة قليلًا، فإن تمثيل الأدبيات في هذا الاتجاه قليل كذلك؛ فقد ظهرت ثلاثة أنواع من الأدبيات داخل هذا الاتجاه، هي:

أ. اتجاه المقارنة بين منجز القدامى والمحدثين، في أصول العلم وقواعد وإجراءاته، وهو ما تمثل في كتاب الدكتور رمضان عبد التواب: مناهج تحقيق

التراث بين القدامى والمحدثين، وهي مقارنة لم تكن مقصودة لذاتها، بقدر ما كانت مقصودة لتأصيل قواعد العلم، والرد على من يرى نشأته المعاصرة والمقطوعة الصلة بالعلم عند المسلمين في تراثهم!

ب. اتجاه المقارنة بين تناول الأدبيات المعاصرة للتقنية الواحدة أو العملية الواحدة أو الإجراء الواحد، وهو ما تمثل فيما كان يصنعه كتاب الدكتور خالد فهمي في كتابه (أنشودة المتن والهامش! نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية)؛ فقد التزم في كل قضية يفصل القول في عناصرها ومبادئها، أن يفتتح القول فيها بعرض آراء كل الأدبيات السابقة عليها في التقليدين؛ الاستشراقي والعربي جميعًا.

وقد حرص أن يحقق هذه المقارنة، من خلال استقصاء ما ورد في الأدبيات التي سبقته حول كل تقنية تناولها بالتفصيل والتكميل.

ج. اتجاه المقارنة بين التقاليد الاستشراقية والتقاليد العربية المعاصرة في قسمين منفصلين، وهو ما يمثله كتاب (تحقيق التراث: منهجه وتطوره).

وقد تميزت هذه المحاولة برصد تطور العناية بتحقيق النصوص في العصر الحديث، وهو الأمر الذي جعلها تمثل اتجاهًا فرعيًّا يعتمد المقارنة، كما يعتمد رصد التطور الذي حققته مناهج المعاصرين من الأفراد والمؤسسات معًا.

(خامسًا) اتجاه التقييس والتنسيق في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص التراثية:

فكرة تأسيس لجان أو جمعيات تنهض بوضع منهج مدون في تحقيق النصوص التراثية = فكرة حديثة في الغرب والشرق معًا.

وما يثير الانتباه في هذا المجال هو الهدف -إخراج النصوص المحققة الكبيرة الحجوم، التي يعمل على تحقيقها فرق كبيرة من المحققين- وقد خضعت لمعايير واحدة، وبروح تنسيقية واحدة، ولذلك أطلقنا على أدبيات هذا الاتجاه اسم: التقييس والتنسيق.

ومما ظهر من الأدبيات -سعيًا لتحقيق هذه الغاية- ما يلي:

١. ١٩٥١م: القواعد العامة لتحقيق مجلدات التاريخ، وهي مقدمة تحقيق تاريخ مدينة دمشق، كما جاء في مقدمة الدكتور صلاح الدين المنجد، لكتابه (قواعد تحقيق المخطوطات) [ص ٩].

٢. ١٩٨٠م: أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، وهي نص التقرير الذي وضعته لجنة مختصة في بغداد سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٣. ١٩٩٥م: القواعد العامة لتحقيق النصوص، وهو الكتيب الذي وضعته لجنة إحياء التراث الإسلامي، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، بوزارة الأوقاف المصرية.

٤. ٢٠١٤م: أسس تحقيق المتون، وهي كراسة وضعتها لجنة لضبط العمل في النصوص التي ستنشر من قبل مركز البحوث الإسلامية [إيسام، إسطنبول، تركيا].

ومما يلحظ على هذه المحاولات أو الأدبيات ما يلي:

أولًا: الإيجاز والاختصار.

ثانيًا: اتجاه الغاية في إرادة تحقيق حد متفق عليه من المعايير الواحدة؛ لكي تخرج الأعمال المحققة -ولا سيما- الكبيرة متسقة في منهج تحقيقها عند تنوع المحققين.

ثالثًا: صدورها عن مؤسسات وجمعيات ولجان.

وهي -بلا شك- متأثرة بعمل استشراقي سابق، طبقته جمعيات غربية معنية بتحقيق النصوص العربية ونشرها، هي:

أ- جمعية المستشرقين الألمان DMG في نشراتها الإسلامية.

ب- جمعية غيوم بوده Association Guillaume Bude في فرنسا، وقد طبعت قواعد الجمعية الأخيرة سنة ١٩٤٥م في باريس(٩).

وهذه الأدبيات -التي تشكل اتجاهًا تجديديًّا يستهدف تقييس الأعمال المحققة التي تصدرها مؤسسات معنية بنشر التراث العربي- تمثل اتجاهًا مهمًّا للغاية، ولا سيما في ظل حالة من الاضطراب والتشويش تضرب العمل في هذا المجال، وربما أسهمت -مع مرور الوقت- في تقليل نتائج هذا الاضطراب، وآثاره السلبية.

خاتمة:

جاءت هذه الدراسة سعيًا لرسم خريطة عامة وتفصيلية، تعكس طبوغرافية التنظير في علم تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة.

وقد سعت لإنجاز هدفها في مسارين، هما:

أولًا: رسم خرائط إدراكية أو معرفية للاتجاهات التأليفية التي سارت فيها أدبيات تحقيق النصوص التراثية في الثقافة العربية المعاصرة، بدءًا من جيل الرواد إلى الأجيال التي تنبهت لمطالب الإحياء الجديد للكتابة في أصول العلم وقواعده وتقنياته وإجراءاته.

ثانيًا: حاولت استقراء الاتجاهات والأدبيات المندرجة تحت كل اتجاه، وكان مما توصلت إليه من نتائج ماثلة فيما يلي:

١. رسم خمس خرائط معرفية إدراكية، تعكس واقع اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة.

٢. كشفت الدراسة عن تنوع في الاتجاهات التجديدية الجزئية والكلية.

٣. كشفت عن بدء انحسار الأدبيات الاجترارية الاستنساخية لأعمال جيل التأسيس.

٤. اجتهدت في حسم الجدل حول الميلاد الأول لأدبيات التأليف في علم تحقيق النصوص في جيل التأسيس، وحصرته في:

أ. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (بإطلاق)، عند اشتراط اللسان والجنسية.

ب. عبد السلام هارون (بإطلاق)، عند اشتراط الوفاء بالتمام في الكتابة عن أصول العلم وقواعده مع اللسان والجنسية.

ج. براجشتراسر (بإطلاق)، عند اشتراط اللسان العربي وحده في التأليف.

٥. كشفت الدراسة عن تنوع اتجاهات التأليف الإحيائي الجزئي، وإفرازه الاتجاهات الفرعية التالية:

أ. اتجاهات التجديد على مستوى الأجناس (القولية/ والحقول المعرفية).

ب. اتجاهات التجديد على مستوى الوعي بمنازل التقنيات وأوزانها النسبية.

٦. كشفت الدراسة عن تنوع اتجاهات التأليف الإحيائي الكلي، وتوزعه على خمسة اتجاهات فرعية منضوية، هي:

أ. اتجاه التأصيل والتجذير.

ب. اتجاه التنظيم والتأطير.

ج. اتجاه التفصيل والتكميل.

د. اتجاه المقارنة ورصد التطور.

هـ. اتجاه التقييس والتنسيق.

٧. كشفت الدراسة عن حضور متفاوت للحواضر العربية التي أسهمت في تجديد التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية، وهو ما يمكن ظهوره في الترتيب التالي:

أ. مصر.

ب. العراق.

ج. الشام (سوريا).

د. المملكة العربية السعودية.

هـ. فلسطين.

أما المغرب العربي فقد جاء بعد هذه القائمة المشرقية، وكانت سهمة المغرب هي الوحيدة الظاهرة في نطاق التأليف التجديدي، وإن كان ثمة محاولات اجترارية تقليدية لأغراض تعليمية في عدد آخر من بلدان المشرق والمغرب، كلبنان وليبيا، وغيرهما.

هوامش البحث:

١- انظر: أنشودة المتن والهامش! نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي، تحرير: هالة القاضي، دار النشر للجامعات، القاهرة ٢٠١٥م (ص ٧١).

٢- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، بعناية مارجليوث، دار إحياء التراث العربي، مصورة الدار المأمون القاهرة ١٩٣٦م؛ وانظر: قيمة الزمن عند العلماء، للدكتور عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة، ط (٤) سنة ١٤٣٦ه = ٢٠١٥م (ص ١١٨)؛ فهو الذي دلني على هذا النص!

٣- انظر: منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص، للدكتور أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الكويت، ٢٠١٦م (ص ١١٣) فقرة (٦٤).

٤- مجموع رسائل في التحقيق وتصحيح النصوص، للمعلمي، تحقيق محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ١٤٣٤هـ.

٥- قواعد تحقيق المخطوطات، للدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ط (٧) ١٩٨٧م.

٦- قاعة بحث في العمارة والفنون الإسلامية، للدكتور حسن باشا، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٨م.

٧- يمكن إدراج كثير من الأدبيات التي خصصت فصولًا مستقلة لتأصيل قواعد علم تحقيق النصوص وتجذيرها في التراث العربي في هذا السياق، ومن هذه المحاولات كتاب الدكتور فخر الدين قباوة: علم التحقيق للمخطوطات العربية: بحث تأسيسي للتأصيل، دار الملتقى حلب، سوريا ٢٠٠٥م.

٨- انظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب (التحقيق الابتدائي؛ (٨٩) للدكتور مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت (ط٢) ١٩٨٤م.

٩- انظر: قواعد تحقيق المخطوطات للدكتور صلاح الدين المنجد، ص ٨، هـ١.

***

الفصل الثاني
في تحقيق النصوص الحديثية

السَّهَر لقطع غربة الأثر!

منجز أبي إسحاق الحويني في تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف: دراسة تحليلية من منظور خصوصية النوع

٠/ مدخل: قصد جليل!

إن التلبث الطويل أمام مقاصد السيد/ حجازي محمد شريف، المعروف بكنيته ذائعة الصيت التي هي: أبو إسحاق الحويني الأثري (و ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م) = يكشف عن زمرة من المقاصد الجليلة وراء عنايته بتحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف.

وهي مقاصد تتجاوز الاشتغال المهني –على جلال ذلك- بتصحيح هذه النصوص، واستعادة صورتها التاريخية التي أرادها، ورام إنجازها أصحابها ومصنفوها، ساعة توجهوا إلى إنجازها وتصنيفها، وهو حاقّ عمل المحقق المعاصر بالأساس.

إن هذه المقاصد تتجمع، وتتكثف، وتظهر جلية خلف مقصد كلي أسمى، يمكن التعبير عنه بعبارة جامعة، تقول إن مقصد اشتغال أبي إسحاق الحويني بتحقيق مصنفات الحديث النبوي الشريف كامن في ***إرادة قطع غربة هذا العلم*** التي أحاطت به في العصور المتأخرة؛ لأسباب كثيرة.

وهذا المقصد الأسنى -الرامي إلى قطع غربة هذا العلم- تجلى في حزمة من العلامات التفصيلية الظاهرة في منجزه التحقيقي، يمكن إجمال بياناتها فيما يلي:

أولًا: العكوف -شبه الكامل- على الاشتغال بفروع علم الحديث النبوي جميعها؛ تحقيقًا لمصنفاته ومدوناته، ونقدًا لما سبق في اشتغال السابقين عليه من

تحقيقات، وضبطًا لمشكلات هذا العلم، وخدمة لنصوص الحديث النبوي في غير مصنفاته.

ثانيًا: تنوع وجوه الاشتغال بمصنفات الحديث، موزعة على الموضوعات والمجالات المعرفية؛ إيمانًا واعتقادًا، وتزكية وأخلاقًا، وعبادة وسلوكًا.

ثالثًا: تمدد وجوه الاشتغال بمصنفات هذا العلم زمنيًّا على أجيال السلف والخلف معًا.

رابعًا: تمدد وجوه الاشتغال بمصنفات هذا العلم مكانيًّا؛ بمعنى اتساع المساحة الجغرافية التي أنتجت مصنفات الحديث النبوي الشريف من منظور خريطة تراث إنجاز التصنيف في علم الحديث.

والحقيقة أن القول بإرادة قطع الغربة عن هذا العلم في الأوساط العلمية الراهنة لم يكن كشفًا مني أو استنباطًا؛ بل كان التقاطًا لما ورد عند أبي إسحاق نصًّا صريحًا، يقول في مقدمة تحقيقه (كتاب الصمت لابن أبي الدنيا، ت ٢٨١هـ).

"فالمشتكى لله تعالى وحده من ***ضيعة*** هذا العلم على موائد من لا يتعلمونه تدينًا"!

ويقول في مقدمة نشرته لكتاب (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، للنسائي ت ٣٠٣هـ) معلقًا على طبعة سابقة [ص ١٢]: "ولك أن تعلم أنه قد وقع في أسانيد الكتاب أكثر من مئتي خطأ، مع كون أحاديثه لا تصل إلى المئتين. وهذا مما يدلك على ***غربة هذا الفن، وقلة العالمين به***".

ويعالج هذا البحث في بيانه خصائص منجز أبي إسحاق الحويني في تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف المطالب التالية:

١ - تحقيق النصوص: قراءة في خطاب التصور والمفهوم.

٢- خصائص منجز الحويني: خطاب التحقيق الابتدائي.

٣- خصائص منجز الحويني: خطاب التحقيق النهائي.

٤- منجز الحويني في تحقيق نصوص الحديث: موجز الوظائف والمقاصد.

١/ تحقيق النصوص: قراءة في خطاب التصور والمفهوم:

إن تحليل عينة مادة الدراسة، تكشف عن استعمال مصطلحين ظاهرين في خطاب عنوانات الأعمال، وخطاب مقدماتها، هما:

١/١ التحقيق.

١/٢. التأليف والتصنيف.

لقد استعمل الشيخ أبو إسحاق مصطلح (التحقيق) في عبارات متنوعة في أعمال نشرها، منها:

أ/ حققه وخرج أحاديثه:

١- ١٤٠٧ = ١٩٨٧م: الأربعون في ردع المجرم عن سب المسلم، لابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ.

٢- ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م: كتاب البعث، لأبي بكر السجستاني، ت ٣١٦هـ.

٣- ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م: جزء فيه مجلسان من أمالي الصاحب نظام الملك، ت ٤٨٥هـ.

٤- ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م: كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، ت ٢٨١هـ.

٥- ١٤١٠هـ = ١٩٩٠: فضائل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لابن شاهين، ت ٣٨٥هـ.

٦- ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م: جزء في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده، لابن كيكلدي العلائي، ت ٧٦١هـ.

٧- ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م: مسند سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لابن البزار ت٢٩٢هـ (من جملة مسانيد البحر الزخار).

٨- ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م: جزء فيه مجلسان من إملاء للنسائي، ت ٣٠٣هـ.

٩- ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، ت ٩١١هـ.

١٠- ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، ت ٩١١هـ.

١١- ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م: الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي للسمرقندي، ت ٣٤٥هـ.

١٢- ١٤٢١هـ = ٢٠١٠م: الجزء الثاني من حديث الوزير أبي القاسم عيسى بن علي بن عيسى بن داود الجراح، ت ٣٩١هـ.

ب/ حقق أصله وعلق عليه:

وهذه العبارة جاءت في عمله / كتاب المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، لابن الجارود النيسابوري ت ٣٠٧هـ [١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م].

ج/ حقق أصله وخرج أحاديثه:

وقد استعمل هذه العبارة في عمله (فضائل القرآن، لابن كثير، ت ٧٠٣هـ).

والملاحظ أن استعمال هذه العبارات الثلاثة المتقاربة جاء وقد تصدرها المصطلح المستقر في التقاليد العربية المعاصرة عنوانًا على عمل النشر النقدي أو التصحيح العلمي للنصوص التي ينهض على حدود أربعة صلبة، هي:

أولًا: محاولة استعادة الصورة التاريخية للنص التراثي، على حد التعبير الذي يشيعه الدكتور فيصل الحفيان، أو أداء النص التراثي مطابقًا أو قريبًا من مطابقة مراد صاحبه.

ثانيًا: العمل مع الاعتماد على نسخة خطية أو نسخ خطية.

ثالثًا: مشفع ذلك بدراسة نقدية للنص، تتمثل في محورين ظاهرين، هما:

أ. معالجة النص وتصحيحه العلمي، وتدقيقه، وضبطه، وقراءته صحيحًا متقنًا.

ب. دراسة النص في عدد من المكملات الحديثة.

رابعًا: صناعة عدد من الكشافات، التي تنهض بتيسير إتاحة المعلومات الصغرى في النصوص التراثية.

٢/١ التأليف والتصنيف:

جاء هذان المصطلحان في الدرجة التالية لمصطلح التحقيق من منظور كثافة الاستعمال؛ فقد استعمله في البيان عن عمله في الأعمال التالية:

١- ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م: كتاب فصل الخطاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، لابن قدامة، (مصطلح التأليف).

٢- ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م: كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، للنسائي، وبذيله كتاب الحلي بتخريج خصائص علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ (مصطلح التصنيف).

٣- ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م: كتاب الأربعون الصغرى، للبيهقي، ت ٤٥٨هـ، وبذيله شفاء الزمين بتخريج الأربعين (لا يوجد مصطلح كاشف عن نسق عمله في هذا الكتاب).

وقد لوحظ أن هذه الثلاثة الأخيرة جاء عمله فيها وقد ظهرت فيه العلامات التالية:

أولًا: العناية بتخريج نصوص الأحاديث، والتعليق عليها تعليقًا مشفوعًا بالنقد والتوثيق.

ثانيًا: غياب النسخ الخطية. وهذا محدد مهم على طريق فحص وعي الشيخ الحويني بجوهر مفهوم (التحقيق)، وهو وعي ظاهر نصًّا؛ حيث يقول في مقدمة عمله في كتاب (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ص ١٢)، الذي استعمل في بيانه مصطلح (التصنيف).

"وأعترف بأن أي رجل *يحقق* كتابًا من كتب التراث على غير أصل مخطوط تكثر زلاته، و ... لا يحمد فعله عند بعض الناس مهما يكن عذره".

وهو يقصد بالفعل (يحقق) النشر النقدي بمحدداته الأربعة التي سبق بيانها هنا منذ قليل، فيما يبدو.

وعندما عمل الحويني في هذه الكتب، ونشرها من غير اعتماد على نسخ خطية، مال عن استعمال المصطلح المستقر -وهو التحقيق- إلى غيره مما أريتك.

على أن مفهوم النسخة في الأعمال التنظيرية المعاصرة في علم تحقيق النصوص -من لدن عبد السلام هارون- تتوسع -غالبا- في مفهوم النسخة الخطية؛ لتشمل ما يلي:

أ/ المخطوط.

ب/ المطبوعة الأولى أو القديمة التي فقدت أصولها الخطية.

ومن هنا فإن الملاحظ ظهور نوع وعي في أعمال الشيخ بالتصور الواضح المستقر لمصطلح (التحقيق)؛ بوصفه تصحيحًا علميًّا للنصوص التراثية، اعتمادًا على نسخة أو نسخ خطية بصورة أساسية.

٢/ خصائص منجز الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: خطاب التحقيق الابتدائي:

من أشهر التقسيمات لمراحل تحقيق النصوص التراثية، التقسيم الذي أرسى قواعده الفيلولوجي الألماني (كارل لخمان)، الذي قسم فيه أعمال التحقيق قسمين ينتظمان مراحله جميعًا، هما:

- التحقيق الابتدائي.
- والتحقيق النهائي.

وفي هذا المطلب -والذي يليه- محاولة لفحص خصائص الحويني وفق هذا التقسيم.

التحقيق الابتدائي مجموعة عمليات تتوجه إلى العمليات التالية:

أولًا: اختيار النصوص مشغلة التحقيق.

ثانيًا: جمع النسخ للنصوص التي اختارها المحقق.

ثالثًا: ترتيب منازل نسخ النصوص التي جمعها للنصوص التي استقر المحقق على اختيارها.

والظاهر من تأمل منجز الحويني العلامات التالية:

أولًا: النهوض باختيار نصوص ***معتبرة*** في الإجمال، وهذا الحكم يستصحب المعايير التالية:

١. انتماؤها جميعًا إلى مجال العلم الذي عرف به الرجل، وعكف على خدمته، وهو علم الحديث النبوي الشريف.

٢. عراقة عدد كبير من هذه النصوص من جهة انتسابها لأصحابها، ففيها نصوص كثيرة لأئمة محدثين كبار؛ كابن البزار، والنسائي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، ومن جهة العصور التي جاءت منها، فكثير منها جاء من عصور السلف الموصوفة في الجملة بالخيرية.

على أن هذه النصوص ليست من العيون، أو ليست من النصوص المركزية في هذا الباب -باستثناءات قليلة- على ما يظهر من عمله في تحقيق مسند سعد بن أبي وقاص، للبزار، والديباج للسيوطي.

وهذا الحكم يستصحب في خلفيته منزلة الشيخ في حقل دراسات الحديث النبوي الشريف بالأساس.

٣. ظهور أعمال في منجز الشيخ في التحقيق، كانت نشرت من قبل نشرًا نقديًّا، ولكن هذه الإعادة جاءت مشفوعة بعدد من المسوغات المقبولة في الإجمال.

وإذا كان الاتجاه العام في نظرية التحقيق هو التشدد والتضييق في إعادة تحقيق النصوص التي سبق نشرها محققة - فإن ***خصوصية*** علم الحديث -على وجه التعيين- تحمل على التوسع النسبي في قبول قرارات إعادة تحقيق النصوص الحديثية التي سبق نشرها نشرًا نقديًّا إذا جاءت هذه التحقيقات السابقة متورطة في أخطاء كثيرة (بمقياس كثافة لنصوص) في الأسانيد والمتون، والمعالجة والتخريج.

وهذا القول بالتوسع النسبي في قبول إعادة تحقيق النصوص التراثية الحديثية يستصحب خصوصية هذه النصوص؛ بوصفها ركنًا من الوحي، يلزم حياطته حياطة كاملة عند نشره وتحقيقه.

والإنصاف يحملنا على أن نقرر أن الشيخ الحويني يبدو منه نوع وعي بهذا المبدأ المتعلق بالتشدد في قرارات إعادة تحقيق ما سبق نشره محققًا، على ما ظهر من نقل سابق من مقدمات بعض أعماله التي أعاد نشرها محققة من دون وجود مسوغ ظهور نسخة خطية، مع أنه أعاد نشر بعض الكتب مرة أخرى عند ظهور نسخة خطية (المنتقى لابن الجارود، ت ٣٠٧هـ).

٤. إن قراءة الأجزاء الخاصة التي كان يوردها الشيخ في مقدمات تحقيقاته متعلقة بخطاب بيان النسخ الخطية المعتمدة ووصفها، تكشف عن مجموعة ملاحظ، من مثل:

أ. غياب منهجية ظاهرة في إنجاز جمع النسخ لعدد من أعمال التحقيق، يقول [ص/ د من مقدمة تحقيقه كتاب المنتقى من السنن المسندة، لابن الجارود النيسابوري، ت ٣٠٧هـ (٢٠٠٧م)]: إنه كان يمنعه من إعادة نشر كتاب المنتقى العجز عن الحصول عن نسخة خطية، فلما حصل عليها أعاد نشره، وأثبت في نشرته الزيادات التي زادها السيد عبد الله هاشم قبله إلى النص، "وهي زيادات ضرورية، لا يتم الكلام إلا بها، وقد أثبتها في مواضعها، فلا أدري أزادها مخطوط آخر، أم أثبتها من كتب السنة الأخرى!".

وهذا الكلام ربما اتجه إلى غياب الوعي بضرورة العودة إلى سؤال المصادر العامة المعنية بتعيين مظان وجود النسخ الخطية في مكتبات المخطوطات في العالم، مما هو مستقر في تقاليد العمل في هذا الحقل المعرفي.

والحقيقة أن مسألة جمع النسخ لما نشره محققًا، وضوابطها، ومعاييرها جاءت غامضة في المجمل في خطاب ما حققه الشيخ الحويني.

وهذا الغموض ماثل في العلامات التالية:

أولًا: الاعتماد على نسخة خطية وحيدة في عدد من الأعمال، بلا إشارة إلى سبب ذلك من كلام صريح (انظر: ص ٥ من مقدمة تحقيق: الجزء فيه الثاني من حديث الوزير، وص ٧ من مقدمة تحقيق: الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي، للسمر قندي، وص ٥ من مقدمة تحقيق: كتاب البعث للسجستاني، وص ٤ من مقدمة تحقيق: جزء فيه مجلسان من أمالي الصاحب، وص ١٠ من مقدمة تحقيق: فضائل فاطمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، لابن شاهين، وص ١٠ من مقدمة تحقيق: جزء فيه تصحيح حديث القلتين، لابن كيكلدي العلائي، وص ١٧ من مقدمة تحقيق: مسند سعد بن أبي وقاص (البحر الزخار) للبزار، وص ٧ من مقدمة تحقيق كتاب الأمراض والكفارات والطب والرقيات، لضياء الدين المقدسي، وص ٣ من مقدمة تحقيق: جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، وص ٢١ من مقدمة تحقيق: الأربعون في ردع المجرم عن سب المسلم، لابن حجر العسقلاني).

وهذا هو الكم الأكبر من منجزه في التحقيق، لم يكشف فيه عن أسباب الاعتماد على نسخة خطية واحدة.

ثانيًا: عدم النص الواضح عن أسباب الاعتماد على نسخة واحدة في كل ما سبق رصده هنا في الفقرة السابقة.

٥. إن قراءة الوصف المادي للنسخ الخطية للكتب التي حققها ونشرها اعتمادًا على أكثر من نسخة خطية، لم يظهر منها معايير ترتيبه منازل النسخ. (انظر: ص ١٤ من مقدمة تحقيق فضائل القرآن لابن كثير، الذي نشره معتمدًا نسختين (بلدية إسكندرية ١٠١٢هـ، ونسخة دار الكتب المصرية ١١٢٤هـ)، وانظر: ص ٣٧ من مقدمة تحقيق كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، الذي نشره معتمدًا

نسختين أيضًا، هما (دار الكتب المصرية، ق ٨هـ، الظاهرية ٦هـ)، وانظر: مقدمة تحقيق فضائل القرآن، لابن كثير، معتمدًا أربع نسخ خطية، هي:

(مكتبة الحرم المكي) في حياة المؤلف سنة ٧٥٩هـ، (وت ابن كثير ٧٧٤هـ)، نسخة ثانية لم يذكر مكانها كتبت في حياة المؤلف (ناقصة)، لم يذكر تاريخ نسخها، دار الكتب المصرية (ناقصة) ٨٣٨هـ، مكتبة الحرم المكي (ناقصة) ١٢٢٦هـ).

٣/ منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: خطاب التحقيق النهائي:

يدور مفهوم التحقيق النهائي حول العمليات التالية:

الانتساخ أو نسخ النسخ الخطية وفق المستقر من الأنظمة الإملائية المعاصرة، والمقابلة بين النسخ في النصوص التي حققها اعتمادًا على أكثر من نسخة خطية، ومعالجة النصوص؛ قراءة، وصيانة من التحريف والتصحيف، وضبطًا، وتخريجًا، وتعليقًا، وتوثيقًا، ودراسة للنص ومنهجه، وترجمة لمؤلفه، ووصفًا لمخطوطاته، وبيانًا لمنهج التحقيق وإجراءاته (المكملات القبلية الحديثة)، وصناعة لملاحق النصوص، وصناعة لكشافات محتويات النصوص الصغرى (المكملات البعدية).

وفحص منجز الشيخ الحويني يكشف عن جملة من الخصائص، يمكن رصدها فيما يلي -وفق اعتبار تحرير النص ونشره-:

١/٣ خصائص منجز الشيخ الحويني في خدمة المكملات الحديثة (القبلية):

جاءت خدمة الشيخ الحويني في منجزه التحقيقي لعناصر المكملات الحديثة القبلية متسمة بما يلي:

أولًا: عدم الاستيعاب؛ فقد غطت في المجمل خدمة العناصر التالية:

أ. الترجمة للمؤلف صاحب النص بصورة بدائية غير منتظمة، ولا مستوعبة من المصادر.

ب. عدم دراسة ***منهج النص***، وعدم بيان نسقه التأليفي.

ج. الغياب التام لدراسة التراث في حقل الكتاب مشغلة التحقيق.

د. عدم النص على منهج التحقيق وإجراءاته.

ثانيًا: التفاوت في معالجة العناصر محل المعالجة من كتاب لآخر.

ثالثًا: الاضطراب في مواضع معالجة عناصر المكملات الحديثة القبلية؛ فكثيرًا ما يبدأ مقدمة ببيان خطاب النسخ، وفي كتب أخرى يختم بها الدراسة التي تسبق متن النص المحقق. وهو ما يمكن ملاحظته من أرقام الصفحات التي أوردتها عند الحديث عن النسخ الخطية التي اعتمدها في تحقيق ما حققه من نصوص في نهاية المطلب السابق.

رابعًا: عدم التنظيم لعناصر كل قسم من أقسام المكملات الحديثة القبلية من كتاب لآخر.

والحقيقة أن تأمل صنيع الشيخ الحويني مع مكملات التحقيق الحديثة للكتب أو النصوص التي حققها ونشرها، تعكس عدم عناية ظاهرة بمبادئ هذا الجانب المهم للغاية في التصور المعاصر للتحقيق في التقاليد الاستشراقية والتقاليد العربية على السواء.

والحقيقة كذلك تفضي إلى أن نقرر أن تحقيق النصوص الحديثة تفرض –نظرًا لمنزلتها وخصوصيتها الظاهرة– العناية في خطاب المكملات بما يلي:

١. دراسة مناهج النصوص.

٢. دراسة مصادر النصوص.

٣. دراسة الجهاز الاصطلاحي المستعمل في رواية النصوص، والحكم عليها وتخريجها؛ نظرًا *للتنوع الكبير* في مناهج السادة المحدثين في استعمال مصطلحات الجرح والتعديل، ومصطلحات الحكم على الأحاديث.

٤. التلبث طويلًا في تراجم المؤلفين أو المصنفين، وفحص منازلهم، وبيان ذلك بالدليل العلمي.

٥. التلبث طويلًا أمام الوصف المادي للنسخ الخطية؛ خطًّا، وضبطًا، وتحليلًا لخوارج النصوص بتأن شديد.

ويبقى أن الشيخ أظهر نوع عناية خاصة بما يلي:

أولًا: التأني في نقد النشرات السابقة لكثير من الكتب التي أعاد تحقيقها ونشرها، وهذه مسألة منهجية مهمة جدًّا في نظرية التحقيق بوجه عام، ومهمة جدًّا في نظرية تحقيق النصوص الحديثية بوجه خاص. [انظر مقدمة تحقيق كتاب الصمت وآداب اللسان (٦-١٩)]. وإن يكن ذلك السلوك منه مطردًا على الرغم من كثرة ما أعاد نشره محققًا بعد نشرات محققة سابقة عليه.

ثانيًا: وصف السماعات، وهي جزء من خوارج النسخ. [انظر ص ٧-٩ من مقدمة تحقيق كتاب البعث للسجستاني].

وهاتان المسألتان الإيجابيتان لازمتان في تحقيق النصوص الحديثية، وهو لزوم تفرضه خصوصية هذا العلم، وخطره، ومنزلته؛ ذلك أن حياطة متون الأحاديث أمر ضروري لتأسيس الحياة الإسلامية على نتائج أداء نصوص الأحاديث صحيحةً.

وخدمة الأسانيد وما يتعلق بها من السماعات أمر ضروري؛ لأنه ركن من تصور هذا العلم، وركن من حقيقته.

٢/٣ خصائص منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية:

خطاب معالجة النص:

ثمة تنبه متأخر نسبيًّا لخصوصية تحقيق النصوص الحديثية تعيينًا في الدراسة العلمية المعاصرة لتحقيق النصوص التراثية في الثقافة العربية المعاصرة، وهو ما نراه في الأعمال التالية:

١. مشكلات تحقيق النصوص الحديثية، لعبد اللطيف الجيلاني [ضمن التحقيق النقدي للمخطوطات: التاريخ، القواعد، والمشكلات [مؤسسة الفرقان، لندن ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م (ص ص ٢٥٥-٢٧٢)].

٢. أولويات التحقيق في مخطوطات الحديث من اعتباري النص والوعاء، للدكتور محمود مصري.

٣. خصوصيات التوثيق في مخطوطات الحديث وقواعد تخريجها، للدكتور محمود مصري.

٤. خصوصية المخطوط الحويني، ونماذج من آفات تحقيقه، لمحمد ناصيري.

[وثلاثة هذه الأبحاث ضمن: تحقيق مخطوطات الحديث وعلومه والتراجم، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٤م (ص ص ٢١٣-٢٤٤، ص ص ١١٥-١٨٨، ص ص ١٨٩-٢١٢ على الترتيب والولاء)].

٥. التعامل مع النصوص الحديثية عند تحقيق المخطوطات الفقهية، للدكتور بشار عواد معروف.

٦. تحقيق كتب الحديث، للدكتور رفعت فوزي، (ص ص ٧٩-٩٤) [ضمن تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م].

٧. خصوصيات تحقيق مخطوطات الحديث ومشكلاته، للدكتور محمود مصري [ضمن تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م (ص ص ٩٥-١٤٠)].

٨. التعامل مع النصوص الحديثية عند تحقيق مخطوطات التفسير وعلوم القرآن، للدكتور بشار عواد معروف [ضمن: أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م (ص ص ٢٨٩-٤٢٠)].

هذه السهمة المعاصرة قابلة للزيادة عند إرادة الاستيعاب، وهي تكشف عن تنامي الوعي المعاصر في ميدان تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف.

وفحص معالجة الشيخ الحويني للنص الحديثي -فيما حققه ونشره نشرًا نقديًّا- تكشف في الجملة عن نوع وعي بخصوصية معالجته، وهو الوعي الموزع على المعالجات التالية:

أولًا: التأني في التعليقات، وخدمتها، والصبر على تحريرها وصياغتها، وتعليلها.

ثانيًا: التدقيق في الحكم على الأحاديث، وفحص ذلك من جهة استثمار علم الجرح والتعديل.

ثالثًا: التدقيق في التخريج، والتنبه للطرق، والأصول.

رابعًا: جودة التوثيق من جهات عدة، تمثلت فيما يلي:

أ. أصالة مصادر التخريج.

ب. الوعي بمنازل المصادر وقيمتها.

ج. الوعي بتراتب المصادر، وتاريخيتها.

د. وضوح صياغة التخريج.

هـ. محاولة الاستقصاء في التخريج.

وهذه الخصائص جاءت قرينة أصل مركزي ظاهر في مجمل منجزه، وهي المتمثلة في الحرص على: قراءة النص وأدائه صحيحًا خاليًا من عيوب التصحيف،

والتحريف، والفساد، ثم أدائه مضبوطًا مشكولًا، ومرقمًا ترقيمًا تعبيريًّا معينًا على وضوحه، ومعينًا على قراءته وفهمه وتفسيره.

ومراجعة ما حققه الشيخ الحويني تكشف عن حزمة من الملاحظ الأخرى هي:

أولًا: صياغة تخريج الأحاديث بصور مختلفة؛ مرة بذكر الكتب الحديثية وأرقام صفحات مواضع ورود الأحاديث فيها، ومرة بذكر الكتب الحديثية ورقم الأحاديث فيها من دون ذكر أرقام صفحات المواضع، ولكن منهجه في توثيق التخريجات جميعًا يخلو من ذكر الكتاب (الباب الحديثي)، والحقيقة أن المعيار الحاكم في هذا الشأن هو التيسير على مستعملي هذه الكتب؛ مما صار فريضة معه أن تصاغ تخريجات الأحاديث عند التوثيق كما يلي:

(الكتاب أو المصنف/ ثم الكتاب في داخل المصنف/ ثم الباب/ ثم الجزء والصفحة أو الصفحة فقط إن لم يكن المصنف من أجزاء/ ثم رقم الحديث إذا كان الكتاب المصنف مرقمًا).

ثانيًا: صياغة عدد من التعليقات غير موثقة [انظر هـ ١ ص ١٠٨ في تعليقه على حديث احتجام النبي ﷺ في الأخدعين والكاهل، من رواية أبي داود ضعيفة السند: "وقال محقق مسند أبي يعلى: إسناده صحيح!!"، مكتفيًا بعلامتي التعجب من دون بيان مواضع ذكر التصحيح من هذا المصدر.

[وانظر: هـ١، ص ١١٣؛ وهـ/ ص ١٤٣، وهـ/ ص ١٤٤ من تحقيق كتاب الأمراض للمقدسي].

ثالثًا: صدور عدد من الكتب ليس فيها تعليقات ولا تخريج [انظر: كتاب المنتقى]، فلم يرد فيه أي تعليق أو تخريج لأي من أحاديث الكتاب!

والذي جاء في هوامشه عدد ضئيل جدًّا، أخلصت لذكر بعض السقط، أو ذكر بعض ما على حواشي النسخة الخطية المتعمدة [انظر: هـ ١، ص ١١، وهـ ١، ص ٣٣، وهـ ١، ص ٤٦، وهـ ١، ص ٥٥، ومواضع أخرى قليلة].

مع أن المثبت على غلاف النشرة: حقق أصله وعلق عليه].

رابعًا: صدور عدد من التعليقات غير الدقيقة، سببها عدم التنبه عند بعض عمليات التحقيق النهائي من مثل:

(يعلق في ه١، ص ٢٦ على جملة واردة في المتن هكذا: "أحمد الله الذي عظم قدر من آمن به وأسلم، والصلاة والسلام على نبيه الذي شرع لأمته سنن [الدين]"، فقال: ساقطة من المخطوطة، ومقيدة بالهامش. والحق أنها ليست ساقطة بل ملحقة، وهناك علامة إلحاق إلى جهة اليمين من حاشية الصفحة الأولى التي أورد المحقق مصورة ضوئية لها ص ٢٣ في السطر العاشر). [انظر ردع المجرم عن سب المسلم، لابن حجر].

خامسًا: مع الحرص الشديد على أداء النصوص صحيحة، فإن ثمة مخالفات تحتاج مراجعة، من مثل: (ص ٢٦)، من كتاب ردع المجرم عن سب المسلم (ه٢)، قال: "في هامش المخطوطة: "والزجر"، والحقيقة أن الموضع كله في حاجة إلى مراجعة، فالذي أثبته في المتن -وهو: "فهذه أربعون حديثًا ... في تعظيم المسلم ***والحذر*** عن سبه"- وهذا الذي أثبته المحقق خطأ وتصحيف؛ إذ الصواب الذي ينبغي أن يكتب في المتن هو ما أثبته المحقق في الهامش!

وهذا الذي نقرره مدعوم بثلاثة أمور، هي:

أ. أن الزجر مرادف للردع، الذي هو مقصود المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما جاء في عنوان الكتاب.

ب. أن الحذر لا يتعدى بعن كما في النص المثبت، وإنما يتعدى بمن، التي لم ترد في النص.

ج. أن الجذر (بالجيم لا بالحاء كما هو واضح في النسخة الخطية) يعلوها خط، وهو علامة على تضبيبه وشطبه، وعدم إرادته).

وفي (هـ ١، ص ٢٧) من الكتاب نفسه، قال المحقق: "في هامش المخطوطة: (لا يظلمه)" من دون تعليق. والحقيقة أن المخطوطة تقول في آخر سطر من الصفحة الثانية من الورقة الأولى المثبتة صورتها (ص ٢٣): "لا يسلمه"، وفوقها علامة هي (^)، ثم بأسفلها "يظلمه"، وفوقها حرف "خ"، وهو ما يحتمل أمرين، هما:

١. الراجح أن العلامة فوق "يسلمه" علامة ضرب وإلغاء، ويصبح مراد المصنف هو إثبات "يظلمه"، التي على يسار الحاشية، وهذا المراد المقصود قرينته الرمز "خ"، الذي يشير إلى البخاري في الظاهر. ومن ثم كان على المحقق أن يثبت كلمة "يظلمه"، ويضع كلمة "يسلمه" في هامشه، مع التعليل، ولا سيما أن تخريجه نفسه صدق ترجيحي، أن رواية الإمام البخاري هي "لا يظلمه".

٢. وهو المرجوح أن تكون العلامة (^) التي فوق "يسلمه" ليس علامة ضرب وإلغاء، وإنما علامة إلحاق، ويكون مراد المؤلف الإشارة إلى أن ثمة رواية أخرى بجانب لا يسلمه، هي: لا يظلمه، وإن كنت لا أرجح ذلك.

وهذان المثالان كاشفان في هذا الحيز الموجز عما عبرت عنه بخصوصية تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف، وضرورة التلبث والتأني والتدقيق؛ لخطر هذا العلم الجليل الشريف.

وفيما يلي أمثلة لمشكلات في قراءة بعض المواضع من الكتب التي حققها:

المثال الأول:

(ص ١٧٣) من تحقيق فضائل القرآن لابن كثير، جاء عنوان الفصل: الوصاة بكتاب الله، وفي تحقيق (محمد أنس مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٧م) جاء: (الوصايا بكتاب الله!).

وهو اختلاف واضح، كان يستلزم الرد، ولا سيما أن نشرة الشيخ الحويني جاءت بعد نشرة الخن بخمس سنوات كاملة، وهما معًا اعتمدا على نسخة الحرم المكي! مع زيادات في النسخ عند الشيخ الحويني.

المثال الثاني:

(جاء في هـ ٣، ص ٩٤ من تحقيق الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي) "ف م: "الجزلة" والمثبت في المتن: قال ابن دريد: الجزالة: العقل والوقار".

ولم يخرج المحقق هذا النقل، وهو لازم من جهتين:

أولًا: جهة ما يلزم التحقيق وتلزمه المعالجة، والنص في (جمهرة ابن دريد [ج ز ل١/ ٤٧١])، والنص فيه: "ما أبين الجزالة في فلان؛ أي: العقل والوقار".

ثانيًا: جهة التعليل للقارئ بصحة ما أثبت المحقق في المتن، وما أثبت في الهامش، وأن ذلك كان بعد مراجعة المصادر!

إن تخريج هذه النقول هنا يتجاوز وظيفة تصحيح النص إلى الإعانة على حسم نتائج المقابلة، واتخاذ موقف واضح من إثبات فروق النسخ؛ اعتمادًا على الدليل، وهو ما يكشف عن أهمية التخريج وقيمته.

المثال الثالث:

(أثبت المحقق في متن (ص ٩٨) من تحقيق كتاب الديباج ما يلي:

"والباقيات (متساوية) في كونها من أفضل الأحوال والأعمال، وقال في الهامش: هـ (٥): في "م": متساويات".

الأولى أن يرد المتن: "والباقيات متساويات"، وإن كان المثبت منه صحيحًا لعدة أمور:

أ. الاستئناس بالكتاب العزيز والباقيات الصالحات.

ب. تحقيق التعادل اللفظي بين الباقيات/ ومتساويات. وهو مطلب عزيز، يحرص عليه في أساليب القوم القدماء.

المثال الرابع:

جاء في (ص ٢٧) [مسند سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أوله: "أخبرنا أبو عبد الله". وأسقط المحقق عبارة: "أول مسند سعد بن أبي وقاص"، من غير إشارة ومن غير تفسير للإسقاط والحذف.

وبعد ذلك التحليل فإنه يمكن أن نكون صورة لتعامل الشيخ الحويني المحقق مع معالجة النصوص الحديثية، التي ظهر منها نوع تراجع لمحددات ما تفرضه قضية الخصوصية.

٣/٣ خصائص منجز أبي إسحاق الحويني: خطاب المكملات الحديثية البعدية:

المقصود بالمكملات الحديثية البعدية -بمعيار تحرير النص- هو: الملاحق والكشافات.

وتحليل عمل المحقق الشيخ الحويني في تحقيقاته للمصنفات الحديثية التي نشرها، يكشف عن زمرة الخصائص والعلامات التالية:

أولًا: الغياب الكامل للملاحق، فلم يصنع المحقق أي ملحق لأي كتاب حققه.

وهذا الغياب يكاد يكون سمة عامة فاشية في تطبيقات التقاليد العربية المعاصرة في تحقيق النصوص التراثية.

والحقيقة أن خصوصية تحقيق نصوص الحديث النبوي توجه النظر إلى ضرورة معاودة النظر في هذا الغياب للملاحق، والاتجاه نحو الإلزام بصناعتها في الحالات التالية:

أ. توافر الروايات المختلفة لنصوص الكتاب الحديثي مشغلة التحقيق، إذا كانت ظاهرة مطردة أو شبه مطردة.

ب. اطراد ظهور طرق الحوالات في سلاسل الإسناد لأحاديث الكتاب الحديثي مشغلة التحقيق. وهو ما يمكن معه تخفيف الهوامش في التقاليد التطبيقية التي يمارسها المحققون في الثقافة العربية المعاصرة؛ بحيث يستقل الملحق بجرد هذه الطرق، ورصدها مرقمة مسلسلة، على وفاق منهج إيرادها في منهج المصنف للكتاب الحديثي.

ثانيًا: تفاوت العناية بالكشافات ظهورًا وغيابًا، وترتيبًا.

إن العناية بصناعة الكشافات (الفهارس) في اصطلاح عمل الحويني، اتخذ شكلًا غير مطرد الظهور في عددها أو أنواعها.

١/ لقد صنع الحويني كشافات للأحاديث في غالب ما نشره محققًا. (انظر: فهرس الأحاديث لكتاب: الأربعون في ردع المجرم عن سب المسلم ص ١١، وقد وضعه في أول التحقيق وقبل النص، ولم يسوغ ذلك، وفي جزء في تصحيح حديث القلتين، ص ٦٣ ، وفي الجزء فيه الثاني من حديث الوزير أبي القاسم الجراح؛ ص ٣٧٣، وغيرها).

ولم يصنع المحقق كشافًا للأحاديث في أحيان أخرى. (انظر: كتاب البعث، للسجستاني ص ١٣٨ وما بعدها).

٢/ وقد جاءت أغلب الكشافات التي صنعها للأحاديث مصنفة وفق أطرافها أو أوائلها، وليس وفق جذور الكلمات التي تضمنها كل حديث. وهو الأمر الذي تفرضه خصوصية تحقيق كتب الحديث النبوي الشريف؛ لعموم مستعمليها، وتنوع أحوالهم واهتماماتهم.

ومع ذلك فقد جاءت بعض الكشافات التي صنعها لبعض كتب الحديث التي حققها الشيخ الحويني غير مرتبة، لا على أوائلها، ولا على جذور كلمات كل حديث. (انظر: كشافات أحاديث كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، ص ص ٣١٥-٣٢٣؛ فقد جاء أول حديث في هذا الكشاف: "قل آمنت بالله ثم استقم"، وجاء ثاني حديث فيه: "املك عليك لسانك"!).

٣/ وقد غابت أنواع كشافات كثيرة عن مجمل الكتب التي حققها، وفيما يلي بيان لأنواع الكشافات التي غابت:

٣/أ غياب كشافات ألفاظ اللغة المشروحة من مصنفي كتب الحديث التي حققها. وقد سبق أن رأينا بعض هذه النصوص تنقل عن الأئمة اللغويين شروحًا لألفاظ لغوية كثيرة، ومع ذلك لم يصنع لمثلها كشافات لغوية، على ما رأينا من تحقيقه كتاب الديباج للسيوطي.

٣/ب غياب كشافات الأعلام، إلا في استثناءات قليلة. [انظر فهرس الأعلام الذي صنعه لكتاب المنتقى لابن الجارود، فقد تنبه فيه لخصوصية كتب الحديث في هذا الباب، فصنع كشافين؛ أحدهما: لشيوخ ابن الجارود (ص ص ٤٧٩-٥١٨)، وآخر لرجال الإسناد من دون الصحابة (ص ص ٥١٩-٥٩٣)، وإن رتبه وفق الشائع من ترتيب كتب الرجال؛ أي قسمه أقسامًا وزعها على الرجال والنساء، وفي داخل كل قسم رتبها موضوعيًّا للأسماء والكنى، وفي داخل موضوع رتب الأعلام ألفبائيًّا، ثم صنع كشافًا لأعلام الصحابة (ص ص ٥٩٤-٦١٤)].

٣/ج غياب كشافات الآيات القرآنية الكريمة، إلا في استثناءات قليلة. (انظر: كشافات للآيات القرآنية لكتاب المنتقى لابن جارود، ص ص ٤١٧-٤١٩)، وقد

رتبها وفق الترتيب المصحفي، ولكتاب فضائل القرآن، لابن كثير (ص ص ٣٠٣- ٣٠٧)، ولكتاب: جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، ص ٨٣).

٣/د غياب كشافات للمسائل العلمية تبعًا لموضوع كل كتاب من الكتب الحديثية التي حققها الشيخ الحويني.

٣/هـ غياب كشافات للمصطلحات المختلفة في كل كتاب من الكتب الحديثية التي حققها الشيخ الحويني.

والحقيقة أن الخصوصية المعتبرة لنصوص الحديث النبوي تفرض نمطًا صعبًا من العناية بهذه الكشافات جميعًا، بالإضافة إلى ضرورة التوسع فيها، والتفنن في أنواع أخرى مبتكرة، يفرضها الإدراك النوعي لكتب الحديث النبوي؛ نظرًا لمنزلتها ومكانتها وخطرها في حياة المسلمين على امتداد التاريخ.

٤/ منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: قراءة موجزة في خطاب الوظائف والمقاصد:

إن فحص منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية يكشف عن حزمة ظاهرة من المقاصد والوظائف المهمة المعلنة في مقدماته، والبادية في مظان مسالك الكشف عنها. وأظهر هذه المقاصد والوظائف:

أولًا: الوظيفة الدينية، المتمثلة في القيام بواجب السنة القولية، وصيانة الأحاديث من:

أ. التصحيف والتحريف والفساد.

ب. وأخطاء التخريج.

ج. وأخطاء الحكم عليها، وبيان درجاتها.

وقد عبر عن هذه الوظيفة وهذا المقصد بعبارات واضحة، تمثلت في إرادة صيانة العلم من باب الاشتغال به تدينًا.

ثانيًا: الوظيفة المعرفية، وهي التي تمثلت في إعلانه النظري إرادة الإسهام في استعادة الحديث النبوي لمكانته ومنزلته، والاشتغال به على أسس علمية منضبطة، مما سماه القضاء على غربة هذا العلم في العصر الحديث، وفي ممارساته التطبيقية في نقد الأعمال المحققة قبله، ونهوضه لإعادة تحقيق عدد منها على خلفية مسوغات مدعومة بممارسات نقدية، امتدت لتشمل المساحات التالية:

أ. أخطاء التصحيف.

ب. أخطاء التحريف.

ج. أخطاء الفهم السقيم وفساد المعاني.

د. التخليط في التخريج والحكم، وبيان درجات الأحاديث.

ويرتبط بهذه الوظيفة تحقيق مقصد آخر جليل، يتمثل في تقويم النظر، وسد الخلل الحاصل أو الواقع في عدد من كتب الأحاديث التي نشرت –في زعم أصحابها– محققة.

ثالثًا: الوظيفة الحضارية:

وأقصد بها أن الحديث يتجاوز جغرافية كونه مصدرًا أصليًّا من مصادر الشريعة المتفق عليها؛ ليشتبك مع مساحات شاسعة، يمكن التعبير عنها بالعبارة السديدة التي تقرر أن السنة المشرفة مصدر أصيل للحضارة، على خلفية استدعاء التصور الإسلامي.

وهذا يعني أن كل حياطة وصيانة لنصوص السنة النبوية يعود بالنفع العميم على مسارات التشغيل في الحياة والحضارة.

خاتمة:

تناول هذا البحث تحليل خصائص منجز الشيخ أبي إسحاق الحويني؛ بوصفه رمزًا شهيرًا للمشتغلين بعلم الحديث النبوي في العصر الحديث.

وقد عالج البحث أربعة مطالب، هي:

١. فحص الموقف من خطاب التصورات والمفاهيم المختصة بتحقيق النصوص التراثية في منجز الشيخ.

٢. فحص خطاب التحقيق الابتدائي (اختيارًا وجمعًا وترتيبًا للنسخ).

٣. فحص خطاب التحقيق النهائي (نسخًا ومقابلة ومعالجة ومكملات).

٤. فحص موجز لكليات وظائف منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص.

وتأمل منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص يكشف عن جملة من النتائج المهمة، من مثل:

أولًا: استقرار مفهوم التحقيق في منجزه، ووضوح محدداته وحدوده، كما تعرفها التقاليد العربية المعاصرة في هذا العلم.

ثانيًا: جاء مجمل منجزه متمثلًا في إعادة تحقيق نصوص حديثية سبق نشرها، باستثناءات قليلة (كما في تحقيق كتاب ردع المجرم لابن حجر).

وتمثلت المسوغات الظاهرة لهذا الغالب على منجزه في أن التحقيقات السابقة معيبة، ممتلئة بكثير من الأخطاء والمشكلات.

ثالثًا: ظهر نوع عناية بمعالجة النصوص التي حققها على مستوى أداء النص. ولكن ذلك لا يعني عدم وجود ملاحظات كثيرة غير إيجابية، تتعلق بما يلي:

أ. منهجية التعامل مع فروق النسخ؛ إثباتًا وإهمالًا بين المتون والهوامش.

ب. عدم وجود خبرة في التعامل مع النسخ الخطية، والاضطراب في عدم قراءة رموز الكتابة في المخطوطات من جهة: الإلحاق، وعلامات الإضراب والشطب وغيرها.

رابعًا: ظهور اضطراب شديد في معالجة المكملات الحديثة القبلية، وهو الاضطراب الذي تمثلت علاماته فيما يلي:

أ. تفاوت في خدمة العناصر المتفق عليها في أعمال المكملات الحديثة.

ب. عدم استيعاب خدمة عناصر ما يعالجه منها.

ج. عدم انتظام مواضع معالجة البنود التي يعالجها من كتاب لآخر.

خامسًا: ظهور اضطراب وتفاوت، وعدم استيعاب، وعدم انتظام في مظان معالجة المكملات الحديثة على مستوى الملاحق والكشافات أو الفهارس.

إن الواضح أن الشيخ الحويني واحد من المخلصين في الاشتغال بعلم الحديث على أرضية التدين، ومقاصده واضحة في إرادة خدمة هذا العلم الجليل.

المصادر والمراجع:

١. أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م.

٢. تحقيق مخطوطات الحديث وعلومه والتراجم، تقديم أحمد زكي يماني، أعمال دورة تدريبية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٣. تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام، تقديم أحمد زكي يماني، أعمال دورة تدريبية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٤. التحقيق النقدي للمخطوطات؛ التاريخ، القواعد، والمشكلات، تقديم أحمد زكي يماني، أعمال دورة تدريبية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣ م.
٥. جزء فيه تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده، لابن كيكلدي العلائي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
٦. الجزء فيه الثاني من حديث الوزير أبي القاسم الجراح، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار التقوى، القاهرة، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
٧. جزء فيه مجلسان من أمالي الصاحب لنظام الملك الحسن بن إسحاق، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ومكتبة العلم، جدة، ١٤١٠هـ.
٨. جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
٩. الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي، للسمرقندي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة الخراز، جدة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
١٠. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخبر، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
١١. فضائل فاطمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، لابن شاهين، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٢. فضائل القرآن، لابن كثير، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مؤسسة الحويني الخيرية، ودار التقوى، القاهرة، ٢٠١٢م.
١٣. كتاب الأربعون الصغرى، للبيهقي، عناية أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
١٤. كتاب الأمراض والكفارات والطب والرقيات، للمقدسي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان، القاهرة، (ط٢) ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
١٥. كتاب البعث للسجستاني، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
١٦. كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عناية أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
١٧. كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، تحقيق أبي إسحاق الحويني، ضمن النوادر المسندة (١)، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار النوادر القيمة، القاهرة، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
١٨. كتاب فصل الخطاب بنقد كتاب المغني عن الحفظ والكتاب، لابن قدامة، تصنيف أبي إسحاق الحويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
١٩. كتاب المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، لابن الجارود النيسابوري، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار التقوى، القاهرة، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
٢٠. مسند سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لابن البزار، تحقيق أبي إسحاق الحويني، ضمن البحر الزخار (١)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

الفصل الثالث
في تحقيق المعجمات المختصة

تحقيق معجمات المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة: نحو وعي بخصوصية النوع التأليفي وقواعد نشره النقدي

٠/ مدخل: في جدوى تأسيس الوعي بخصوصية تحقيق معجمات المصطلح الصوفي:

تتجلى أولى علامات البحث في جدوى تأسيس الوعي بخصوصية تحقيق معجمات المصطلح الصوفي على مستوى الأسس والتقنيات والإجراءات، من عدم الإشارة من أي وجه إلى معجمات مصطلحية التصوف الإسلامي في الأدبيات المعاصرة في علم التحقيق، سواء على مستوى التخصيص أو مستوى التمثيل[1] هذا جانب.

ثمة جانب آخر يستدعي هذه الوقفة، وهو غياب فحص خصوصية تحقيق المعجمات اللغوية أو الاصطلاحية، العامة أو المختصة.

من هذين الجانبين يستعلن الإحساس بأهمية فحص جدوى تأسيس الوعي بضرورة توجيه العناية إلى خصوصية تحقيق النصوص المعجمية المختصة بشكل عام، وخصوصة تحقيق النصوص المعجمية المختصة بحقل التصوف الإسلامي بشكل خاص.

ينضاف إلى ذلك حزمة من العوامل الباعثة على هذا التوجه، من مثل:

أولًا: خطر اللغة الاصطلاحية لأي حقل معرفي بوجه عام، وأهميتها في تحرير المفاهيم والتصورات، وضبط المسائل والقضايا.

ثانيًا: تعرض كثير من المصطلحات -ولا سيما الصوفية- لكثير من التحولات الدلالية وتطور المفاهيم؛ بسبب من تغير المدارس، والاتجاهات، والبيئات،

والأزمنة، والمصادر، وغير ذلك من العوامل الحاملة على تطور معاني المصطلحات في هذا الحقل.

ثالثًا: الخلل الحاصل في المنجز في مجال تحقيق نصوص التصوف بشكل عام، وهو ما يؤكده الدكتور عبد الحميد مدكور؛ عندما يقول:

"ويمكن القول بأن كثيرًا من هذه الكتب والمصادر الصوفية قد جاء منشورًا أكثر منه محققًا؛ ونعني بالنشر إخراج النص المخطوط إلى الناس دون التزام بما تواضع عليه المحققون من شروط"[٢].

رابعًا: الحاجة الملحة في الوقت الراهن إلى ضبط مسائل التصوف، ومفاهيمه، وطريق ذلك المعجمات الاصطلاحية الصوفية؛ بسبب من التراجع الأخلاقي من جانب، وبسبب من الإقبال على دراسة مصادر التصوف الإسلامي في التراث العربي.

١/ معاجم المصطلح الصوفي المنشورة: مدخل ببليوجرافي (وراقي) موجز:

١/١

ثمة عناية ظاهرة بنشر معاجم المصطلح الصوفي، في سياق علمي يولي عناية بنشر نصوص التصوف الإسلامي المتنوعة، ومما ظهر منشورًا في العصر الحديث في التقاليد العربية المعاصرة ما يلي:

١. ٣٤٠هـ/ أبو سعيد الأعرابي: كتاب فيه معنى الزهد، تحقيق: خديجة محمد كامل، مراجعة د. عامر النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٨م.

٢. ٦٣٨هـ/ ابن العربي: اصطلاحات الصوفية، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م [ضمن رسائل ابن العربي، ج٢ رسالة (٢٩) مصورة الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م].

* ٦٣٨هـ/ ابن عربي: اصطلاحات الشيخ محيي الدين بن عربي، معجم اصطلاحات الصوفية، تحقيق بسام الجابي، دار الإمام مسلم، بيروت ١٩٩٥م.

٣. ٦٣٨هـ/ ابن العربي: كتاب الإعلام بإشارات أهل الإلهام، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م [ضمن رسائل ابن العربي، ج١، ص ص ٢-١، رسالة (٧) مصورة الهيئة العامة لقصور الثقافة سنة ١٩٩٨م].

٤. ٦٣٨هـ/ ابن عربي: رسالة الكلمات الإنجيلية الناطقة بأمور جلية، تحقيق سعيد عبد الفتاح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦م [ضمن رسائل ابن عربي ج٢ رسالة(١) ص ص ٢٨-٥٥].

٥. ٧٣٠هـ/ عبد الرزاق الكاشاني: اصطلاحات الصوفية، تحقيق الدكتور عبد الخالق محمود، دار حراء، المنيا، مصر (ط١)، ١٩٨٠م، ط (٢) دار المعارف، القاهرة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٧٣٠هـ/ عبد الرزاق الكاشاني: اصطلاحات الصوفية، تحقيق الدكتور محمد كمال إبراهيم جعفر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨م، وكانت طبعته الأولى صدرت عن الهيئة نفسها ١٩٨١م.

٦. ٧٣٠ هـ/ عبد الرزاق الكاشاني: رشح الزلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، تحقيق سعيد عبد الفتاح، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٥م.

٧. ٧٣٠هـ/ عبد الرزاق الكاشاني: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، تحقيق سعيد عبد الفتاح، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٦م.

* ٧٣٠هـ/ الكاشاني: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، ضبط عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٤م.

٢/١ ملاحظ على القائمة:

يكشف تحليل هذه القائمة المختارة من معجمات مصطلحية التصوف الإسلامي حزمة من الملاحظ المهمة، هي:

أولًا: ظهور الجهد المصطلحي الخادم للمفاهيم الصوفية متزامنًا مع ظهور حركة المعجمية المختصة في تاريخ العلوم في الحضارة العربية بوجه عام؛ ذلك أن العمل الذي ألفه ابن سعيد الأعرابي (٣٤٠هـ) رقم (١)، الذي اعتنى -من بعض الوجوه- ببعض مصطلحات التصوف، ظهر في سياق تنامي علامات ظهور المعجمية المختصة لعدد كبير من العلوم في الحضارة العربية؛ كالفقه، والأصول، والحديث، والنحو، والطب، وغيرها.

وهو أمر يكشف عن نمط من الوحدة المعرفية، أحاطت بظهور المعجمية الصوفية المختصة؛ مما يمكن أن يسهم في المثاقفة حول نشأة التصوف بدافع ذاتي داخلي في الأمة، وليس بتأثير "توفيدي" أو أجنبي.

ثانيًا: ظهور التنوع المنهجي في ترتيب مصطلحات التصوف الإسلامي في العربية، فقد جاءت أنظمة الترتيب كما يلي:

أ. ترتيب أبجدي، أي ترتيب المصطلحات تبعًا لترتيب حروف الهجاء في النظام السامي: (أبجد هوز ... إلخ)، كما في معجم اصطلاحات الصوفية، لعبد الرازق الكاشاني ٧٣٠هـ (رقم ٥)، وهو بذلك يرد على نفي د. علي القاسمي وجود معجمات رتبت مداخلها وفق هذا النظام. [انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص ٥٨]؛ إذ يقرر قائلًا: "إن المعاجم العربية -سواء القديم منها أو الحديث ***لم تأخذ*** بالترتيب الأبجدي في تنظيم مادتها"!. مع الأخذ في الاعتبار أنه أشار إلى هذا

المعجم في بحثه عن عبد الرزاق الكاشاني، وإسهامه في تطوير المعجمية العربية في هذا الكتاب نفسه. [انظر: ص ٢٥٩ فقرة ٤]!.

ب. الترتيب الهجائي الألفبائي المشرقي، (الأبتثي)، وهو ما نجده في تطبيقات الكاشاني كذلك في معجمه الموسوعي لمصطلحات التصوف "لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام" (رقم ٧).

ج. الترتيب العشوائي، وهو القائم على إيراد الكلمات / الاصطلاحات من دون نظام بعينه.

وهذا الترتيب العشوائي هو الغالب على بناء معجمات المصطلح الصوفي الواردة في القائمة هنا، فقد صنف وَفْقَه ابنُ عربي معجمَ اصطلاحاته (رقم ٢) وغيره، والكاشاني (رقم٦) معجم رشح الزلال.

د. الترتيب المفهومي، وهو القائم على جمع مجموعة من الكلمات بدافع ترابطها الدلالي / أو المفهومي، كما يتجلى في عمل ابن عربي في شرح مصطلحات الكلمة في رسالته: الكلمات الإنجيلية الناطقة بأمور جلية (رقم ٤)، ونحو القلوب الصغير والكبير، للقشيري، ت ٤٦٥هـ، الذي خرج مصطلحات التصوف وفرعها على ترتيب مصطلحات النحو العربي.

ويرى هذا البحث إدراج هذين الكتابين في زمرة كتب مصطلحات التصوف الإسلامي في العربية.

ثالثًا: ظهور التنوع التصنيفي، ونقصد به التنوع الحاصل في أنواع المعجمات في القائمة، وهو التنوع الذي شمل الأنساق التالية:

أ. رسائل مصطلحية صغيرة، تميزت معالجتها بأحد أمرين، هما:

(١) قلة المصطلحات المحررة، كما في كتاب أبي سعيد الأعرابي (رقم ١).

(٢) اختصار التعريفات، كما في اصطلاحات الصوفية لابن عربي (رقم ٢).

ب. معاجم متوسطة الحجم، توسعت في عد المصطلحات، وتوسعت في التعليق عليها، كما ترى في: رشح الزلال، واصطلاحات الصوفية للكاشاني.

ج. معاجم موسوعية، حاولت استيعاب مصطلحات التصوف، وأطالت النفس جدًّا في التعليق على المداخل، مع ورود بعض المعلومات الموسوعية مع العناية بجرد التعاريف لكل مصطلح من المصادر المتنوعة، كما في لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، للكاشاني.

رابعًا: الامتداد الزماني:

كشفت هذه القائمة المختارة عن نوع من الامتداد الزماني الحاكم لتصنيف المعجمات الصوفية، وقد تبين ظهورها في بدايات القرن الرابع الهجري، وامتدت إلى ما بعده من قرون، فظهرت معجمات أو أعمال مرجعية معينة بمصطلحات التصوف في القرون التالية (ق ٥، ٧، ٨هـ).

خامسًا: الامتداد الجغرافي:

كما كشفت هذه القائمة عن نوع من الامتداد المكاني، بمعنى تنوع الجغرافيات على الخريطة العربية الإسلامية التي خدمت مصطلحية التصوف الإسلامي بأعمال مرجعية من أنماط: الرسائل، والمعجمات، والمعجمات الموسوعية، وهو التنوع الذي عكسه التوزيع على الأماكن التالية:

أ. المشرق العربي؛ حيث ظهر الكاشاني في شيزار، ومن قبله ظهر أبو سعيد الأعرابي في البصرة، والقشيري في نيسابور.

ب. المغرب العربي؛ حيث ظهر ابن عربي في الأندلس.

وهو ما يعني تمدد العناية بخدمة المصطلح الصوفي في البلدان العربية الإسلامية كلها؛ بوصف التصوف من العلوم المتفق على خدمتها.

سادسًا: التنوع المذهبي / الفقهي.

التصوف -بوصفه سلوكًا وتجربة- تمدد في الحياة الإسلامية جميعًا، وهذا التمدد يعكسه التنوع المذهبي الفقهي للعلماء الذين صنفوا في تحرير مفاهيمه معجمات مختصة.

والدليل على ذلك أن ابن عربي كان مالكيًّا، والقشيري كان شافعيًّا، إلى غير ذلك من الانتماءات المذهبية الفقهية لهؤلاء العلماء أصحاب معاجم مصطلحات التصوف.

سابعًا: الجمع بين العلم والتجربة:

يكشف تحليل تراجم أصحاب هذه المعجمات عن أمر مهم جدًّا، يتعلق بجمعهم بين العلم بمسائل التصوف، وقضاياه، وحقائقه، وبين الذوق والتجربة والسلوك. وهذا الجمع منح هذه المعجمات وزنًا نسبيًّا، ارتقى بمنزلتها في ميدان تحرير المفاهيم؛ ذلك أن أبا سعيد الأعرابي، والقشيري، وابن عربي، والكاشاني، هم جميعًا من العلماء المتصوفة، وهم جميعًا من أصحاب السلوك والذوق والتجربة كما تروي تراجمهم الذاتية.

ثامنًا: تنوع جغرافية النشر:

إن مراجعة هذه القائمة يكشف عن نشر بعض ما تضمنته أكثر من مرة في بلدان عربية مختلفة، وهو ما يعكس تنامي العناية بنشر معجمات المصطلح الصوفي، وتوزعها جغرافيًّا.

تاسعًا: اكتفت هذه القائمة بالمعجمات الصوفية (المستقلة)؛ مع وعيها بوجود عناية ظاهرة بخدمة مصطلحية التصوف جاءت مختلطة بغيرها من المصطلحات في معاجم المصطلحيات العربية؛ كالتعريفات للجرجاني ٨١٦هـ، والتعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا ٩٦٠هـ، والتهانوي في كشاف اصطلاحات الفنون، وغيرهم؛ كما ظهرت أعمال ملحقة بعدد من الكتب الصوفية الكبرى، كما نرى في الاصطلاحات الصوفية الواردة في الفتوحات المكية لابن عربي، يقول د. مصطفى إبراهيم علي (في معاجم المصطلح الصوفي في ضوء البحث المعجمي، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٩٨٩م، ص ١٤): "وأما اصطلاحات الصوفية فليس كتابًا مستقلًّا، وإنما هو السؤال رقم (١٥٣) من أسئلة الترمذي، وهو عن المصطلحات، ويقع في الجزء الثاني من الفتوحات المكية، الباب (٧٣)".

ومثل ذلك يصح في عمل "الكمشخانوي ت ١٣١١هـ = ١٨٩٣م: كلمات الصوفية، الذي صنع معجمه في "اصطلاحات الصوفية"، وجعله -كما يقرر د. مصطفى إبراهيم (ص ١٧)-: "جزءًا من متممات كتابه: جامع الأصول، وليس كتابًا مستقلًّا"!

عاشرًا: ثمة استمرار لنمط من الاجترار، والنقل التام من بعض المتأخرين لمنجز المتقدمين في الباب، وهو ما يرصده د. مصطفى إبرهيم عندما قرر (ص ١٧-١٨) أن "قارئ الكلمات الصوفية لكمشخانوي يلاحظ من قراءته لمداخل باب الألف التشابه الواضح في أسماء المداخل وترتيبها وشرحها بين معجم الكاشاني ومعجم الكمشخانوي".

وهذا الاعتماد على المتقدمين ليس نقلًا لمنجزهم، ولا سيما في ضوء بعض التغييرات التي أحدثها المتأخرين المتمثلة في:

أ. تفصيل في شروح المداخل.

ب. إعادة ترتيب المداخل؛ إذ كان ترتيب مداخل الكاشاني أبجديًّا، وترتيب الكمشخانوي ألفبائيًّا.

١/ تحقيق معجمات المصطلح الصوفي في العربية: خطاب الوعي بأسس اختيار النص:

يمثل اختيار النص مبدأ أصيلًا في برامج تحقيق النصوص التراثية، يكشف عن وعي المجتمع العلمي بتراتب النصوص المرشحة للنشر والتحقيق في الأهمية، وفيما يلي بيان المحددات التي دفعت إلى العناية المعاصرة في التقاليد العربية بتحقيق معاجم المصطلح الصوفي.

١/١

ومن الجدير بالذكر أن العناية بتحقيق المعجمات الجامعة لمصطلحية التصوف، يمثل نوعًا من الوعي الكاشف عن إحاطة بكثير من أسس اختيار النص الدائرة في فلك ما تمثله خدمة مصطلحات أي حقل معرفي من أهمية بالغة في استقرار المفاهيم والتصورات، وفي وضوحها، وفي عائد ذلك الاستقرار والوضوح على تطور دراسة مسائل هذا الحقل المعرفي أو ذاك.

وهذا الوعي بأهمية نشر النصوص المعجمية لمصطلحات التصوف ظاهر في الكلمات الكاشفة التي افتتح بها المحققون العرب المعاصرين بين يدي تحقيقاتهم للمعجمات الاصطلاحية الصوفية.

يقرر الدكتور عبد الخالق محمود في مقدمة تحقيقه (اصطلاحات الصوفية للكاشاني، ص ٧) أن المشقة التي كانت تواجهه في دراسة نصوص الأدب الصوفي دفعته إلى ضرورة العناية بتحقيق مصطلحات التصوف، يقول: "لفتني ما لاقيت

من مشقة وعناء (في دراسة الكتابات الصوفية) إلى ضرورة جمع هذه المصطلحات، وتصنيفها، والبحث عن دلالالتها الخاصة بأصحابها؛ لتكون عونًا لكل دارس يقبل على هذا الأدب ... ***ووضحت الطريق***، فرأيت أن ***أقوم بتحقيق*** واحد من الكتب التي وضعت في ***المصطلح الصوفي***"، ومن هنا جاء اختياري لكتاب الكاشاني في المصطلحات؛ ليكون بداية أصيلة وحقيقية".

من هذا إذن يظهر نوع وعي بواحد من أسس اختيار النصوص، يتمثل في تقدير القيمة العلمية للنص مشغلة الاختيار للتحقيق والنشر النقدي والتصحيح العلمي معًا؛ خدمة لقضايا العلم ومسائله، من طريق خدمة المصادر المعنية بتحرير المفاهيم والتصورات، وهي معجمات المصطلحية المختصة بهذا الحقل المعرفي.

وهذا الباعث على اختيار نصوص معاجم المصطلح الصوفي لتكون محل عناية المحققين ظاهر في مقدمة سعيد عبد الفتاح لتحقيق (رشح الزلال، للكاشاني، ص ٩، س ١٣).

٢/١

من جانب ثان، ظهر أن الإقبال على تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في الثقافة العربية المعاصرة يتمثل في ***قلة الأعمال المرجعية***، التي من نوع المعجمات الصوفية المختصة، وفقرها من منظور كثافة ما تحتويه من مداخل، مع تزايد العناية بالتصوف، وتشوف المجتمع إلى تحصيل الكتابات المعنية بتعريف المصطلحات الصوفية.

يقول سعيد عبد الفتاح في مقدمة تحقيقه (لطائف الإعلام، للكاشاني، ١/٩): "يعد هذا المعجم أهم وأكبر عمل قُدّم لخدمة المصطلح الصوفي ... وقد تناثرت الرسائل الصغيرة، والكتب المتوسطة التي تشرح المصطلحات والإشارات

الصوفية تتلقفها المطابع ودور النشر ... هذه الرسائل ***والكتب الصغيرة*** تنفد ربما بعد طبعها بأيام؛ لحاجة الباحثين والقراء إلى ذلك، إلا أنه تظل هناك حالة من عدم القناعة بما قدم؛ لأن ما قدم لم يشف غليل الباحث والقارئ على السواء ... (و)هذا المعجم الذي أقدمه للقراء تبلغ عدد مصطلحاته (١٦٥٨ مصطلح)؛ أي ما يقرب من مجموع العدد الذي احتوته جميع الرسائل والكتب التي صدرت لتشرح المصطلح الصوفي؛ بل هو يحويها جميعًا".

٣/١

ويظهر كذلك أن التوجه إلى اختيار معاجم المصطلح الصوفي لتحقيقها كان محكومًا بعناية معلنة ظاهرة، تتمثل في إرادة إنجاز أعمال مرجعية معجمية موسوعية معاصرة، تستوعب تحرير مفاهيم مصطلحات التصوف.

أي أن المحققين رأوا في تحقيق هذه المعجمات التراثية لمصطلحات التصوف خطوة علمية إجرائية تمهيدية، سابقة على إنجاز معجم موسوعي معاصر مستوعب.

وهذا المسوغ الحاكم ظهر في مقدمة تحقيق الدكتور عبد الخالق محمود لمعجم الكاشاني (ص ٨)، يقول: "ومن هنا جاء ***اختياري*** لكتاب الكاشاني ليكون بداية أصيلة وحقيقية لغاية بعيدة؛ هي ***وضع معجم صوفي*** يحوي ألفاظ الصوفية ومصطلحاتهم الثرة، مراعيًا في ترتيبه التطور الذي لحقه بتطور التصوف ذاته، ومراعيًا –كذلك– ذاتية كل صوفي، وصبغته، وتجربته التي خاضها، وعبر عنها، وتفرد بها"!

وهذا الأساس الحاكم مهم جدًّا في ضوء مسألة تعيين المصادر في بحوث المعجمية المعاصرة؛ ذلك أن مرحلة تعيين المصادر المدونة مرحلة أساسية من مراحل العمل المعجمي الإجرائية والتنفيذية.

٤/١

كما تجلى وعي المحققين المعاصرين لمعجمات المصطلح الصوفي في معيار آخر مهم جدًّا من المعايير الحاكمة لاختيار النصوص التراثية للاشتغال عليها بالتحقيق، وهو معيار *منزلة المصنف*.

لقد توجه المحققون إلى تحقيق معاجم لمصطلحات التصوف لأعلام مرموقين في حقل دراسات التصوف الإسلامي، من مثل:

أبي سعيد الأعرابي، وابن عربي، وعبد الرزاق الكاشاني، والقشيري؛ وهذه القائمة تجمع أعلامًا من ذوي المكانة المرموقة في حقل التصوف من جهات متنوعة؛ عملية، ونظرية.

أضف إلى ذلك التنبه إلى معيار مهم من معايير الاختيار، وهو تنوع أنساق *التصنيف* المعجمي؛ فقد أخرج المحققون نصوصًا معجمية متنوعة في أنظمة الترتيب، كما ظهر في تعليق الملاحظات على القائمة في مطلب سابق.

وقد تنبه المحققون كذلك إلى معيار التنوع في كثافة المداخل عند اختيار المعجمات الصوفية لتحقيقها؛ فقد اشتملت القائمة على معجمات صغيرة -كاصطلاحات ابن عربي-، ووسيطة -كاصطلاحات الكاشاني-، وكبيرة -كلطائف الأعلام للكاشاني-.

٢/ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في العربية: خطاب الوعي بجمع النسخ والآثار المترتبة عليه:

يمثل مبدأ جمع النسخ الخطية أصلًا في برامج تحقيق النصوص التراثية، ونشرها نشرًا نقديًّا في التقاليد الاستشراقية، كما يظهر من معالجات كارل لخمان (١٨٥١م)

لمكونات التحقيق الابتدائي، وفي التقاليد العربية المعاصرة، كما يظهر من معالجات عبد السلام هارون ١٩٨٨م، ومن جاء بعده من المنظرين في الميدان.

وفحص عمل المحققين المعاصرين في ميدان تحقيق النصوص المنتمية لمعاجم المصطلح الصوفي، يكشف عن حزمة من العلامات في هذا السياق، يمكن رصدها فيما يلي من ملاحظ:

أولًا: الاجتهاد النسبي في جمع النسخ الخطية المختلفة للنص الواحد، وهو ما يتجلى في أعمال المحققين التاليين:

أ. ١٩٨٠م، د. عبد الخالق محمود، حقق معجم: اصطلاحات الصوفية للكاشاني على سبع (٧) نسخ خطية، هي (انظر: مقدمة تحقيقه ص ص ٢٦-٣٠):

(١- نسخة /س/ مؤرخة بسنة ٨٢٩هـ، محفوظة ببلدية الإسكندرية +

٢- نسخة /م/ مؤرخة بسنة ٩٠٦هـ، محفوظة بدار الكتب المصرية +

٣- نسخة /ب/ مؤرخة بسنة ٩٣٣هـ، محفوظة بدار محفوظة بدار الكتب المصرية+

٤- نسخة /ص/ تصوف مؤرخة بسنة ١١٨٢هـ، محفوظة بدار الكتب المصرية+

٥- نسخة /ظ/ تصوف مؤرخة بسنة ١٠١٣هـ، محفوظة بالمكتبة الأزهرية، وهي ناقصة +

٦- نسخة /ج/ مؤرخة بسنة ١٣٠١هـ، محفوظة بمكتبة حلب بسوريا +

٧- نسخة /ط/ مطبوعة على هامش: شرح منازل السائرين، للكاشاني في طهران سنة ١٣٩٥هـ).

وعمل د. عبد الخالق محمود جاء بعد أن نشرة د. عبد اللطيف محمد العبد لهذا المعجم سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م عن [دار النهضة المصرية، بالقاهرة].

وإعادة تحقيق هذا المعجم من جانب الدكتور عبد الخالق محمود عمل مسوغ من جانب قواعد العلم؛ ذلك أن نشرة د. العبد جاءت عن نسخة واحدة، هي النسخة المحفوظة بمكتبة جامعة القاهرة، برقم ٢٤٠١٣ (مجاميع).

ومع ذلك فقد أخل عمل الدكتور عبد الخالق بعدد من النسخ الخطية، كما يظهر من عمل الدكتور محمد كمال إبراهيم جعفر، كما يتضح في الفقرة (ب) التالية:

ب- ١٩٨١م د. محمد كمال إبراهيم جعفر.

حقق معجم: اصطلاحات الصوفية، للكاشاني معتمدًا خمس (٥) نسخ خطية، هي:

١- (نسخة /أ/، وهي النسخة /ص/ عند سلفه د. عبد الخالق محمود +

٢- نسخة /ب/، وهي النسخة /م/ عند سلفه د. عبد الخالق محمود +

٣- نسخة /ج/ مطبوعة حيدر آباد الدكن +

٤- نسخة /د/ نسخة جامعة القاهرة، ويرجح أنها منقولة عن النسخة السابقة+

٥- نسخة /هـ/ مصورة جامعة ماكجيل الأميريكية عن مطبوعة المدرسة النظامية بحيدر آباد).

وهذه النشرة النقدية للدكتور محمد كمال إبراهيم جعفر، جاءت بعد نشرتين - أشار إلى إحداهما، وهي نشرة د. محمد عبد الطيف العبد- مشيرًا إلى أسباب توجهه لإعادة التحقيق، المتمثلة في صدور تلك النشرة عن نسخة واحدة، وهذا مسوغ يسمح بإعادة تحقيق هذا النص، ولا سيما مع توافر النسخ الخطية.

أما التحقيق الآخر الذي نهض به الدكتور عبد الخالق محمود، فلم يرد ذكره في تحقيق الدكتور كمال جعفر، وكان محل غمز من الدكتور عبد الخالق في طبعته الثانية

لتحقيقه هذا المعجم [دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م، ص ٨] يقول: "إنني مندهش من أن يقوم الأستاذ الجليل الدكتور/ محمد كمال جعفر بتحقيق كتاب الكاشاني نفسه الذي قمت بتحقيقه، وليست دهشتي من إعادة تحقيق الكتاب؛ فلكل منهجه وطابعه في التحقيق ... ولكن قصد الدهشة في أنني قمت بالتحقيق، وصدرت الطبعة الأولى في أوائل سنة ١٩٨٠م عن دار حراء بالمنيا، وأودعت النسخ المطلوبة بدار الكتب المصرية ... وصدر الكتاب عام ١٩٨١م عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون أية إشارة من قريب أو بعيد إلى كتابي المحقق"!.

وبعيدًا عن إصدار حكم في هذا الصنيع، فإن عمل الدكتور عبد الخالق محمود هو الأكثر رعاية لأصل جمع النسخ؛ ذلك أنه أصدر نشرته النقدية عن سبع نسخ خطية، واستبعد ثلاث نسخ خطية بعد تطبيقات ترتيب منازل النسخ.

أما نشرة الدكتور عبد اللطيف العبد فقد أخلت بهذا الأصل إخلالًا واضحًا من منظورين، هما:

أولًا: صدورها عن نسخة واحدة فقط، وهو أمر خطير.

ثانيًا: صدورها عن نسخة رجحت إجراءات ترتيب منازل النسخ الخطية المتوافرة للمعجم تراجع منزلتها!

وجاءت نشرة الدكتور كمال جعفر –على الرغم من تأخرها عن نسخة د. عبد الخالق محمود– معتمدة على عدد أقل مما اعتمده!

والظاهر من عمل د. عبد الخالق محمود والدكتور كمال جعفر أنهما من المحققين الذين يتوسعون في مفهوم "المخطوطة"؛ ليضموا إليه أوائل المطبوعات، وهو ما رأينا تجلياته عند المحققين في اعتمادهما مطبوعتين ضمن النسخ المعتمدة في التحقيق.

ج. ١٩٩٦م، أ. سعيد عبد الفتاح، حقق لطائف الأعلام في إشارات أهل الإلهام، على ثلاث نسخ خطية، هي:

١ – (النسخة الأولى) مؤرخة بسنة ١٢٩٤هـ، محفوظة بدار الكتب المصرية +

٢– (النسخة الثانية) مؤرخة ١٢٩٣هـ، محفوظة بمكتبة تيمور بدار الكتب المصرية +

٣– (النسخة الثالثة) مؤرخة بسنة ١٣٢١هـ، محفوظة بمكتبة طلعت بدار الكتب المصرية).

وقد أشار المحقق (٧٥/١) أن لهذا المعجم مخطوطات أخرى كثيرة في إستانبول، وبرلين وليدن، وكوبريللي (تركيا)، والمكتب الهندي بلندن، ولم يفسر لنا سبب عدم اعتمادها!

من جانب آخر، فثمة عدد من المعجمات الاصطلاحية صدرت تحقيقاتها اعتمادًا على نسخة خطية واحدة، كما نرى في:

١. تحقيق: رشح الزلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، للكاشاني، نشره أ. سعيد عبد الفتاح.

٢. تحقيق كتاب فيه معنى الزهد، لأبي سعيد الأعرابي، نشرته أ. خديجة محمد كامل.

إن التعليق على تعامل المحققين المعاصرين للمعاجم الاصطلاحية الصوفية يكشف عن نمط من عدم العناية البالغة بمبدأ جمع النسخ المختلفة عند إرادة تحقيق نصوص معاجم المصطلحات الصوفية؛ إلا في استثناءات نادرة.

من جانب آخر، فإن التوسع في مفهوم "المخطوط" في أعمال المحققين المعاصرين –الذي نظر إلى ***أوائل المطبوعات*** بوصفها مخطوطات– يمثل أمرًا جيدًا

ربما يعوض ضياع عدد من المخطوطات التي اعتمدت عليها هذه المطبوعات الأولى في تقدير عدد من الدارسين المعاصرين.

٣/ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي: خطاب معالجة النص:

تمثل معالجة النص عصب المقصود بتحقيق النص، ونشره نقديًّا، والمعالجة جملة من العمليات تستهدف أداء النص على وفاق مراد مؤلفه؛ مطابقًا له، أو قريبًا من المطابقة بالأدلة والقرائن والشواهد.

وفحص المعاجم الصوفية الاصطلاحية يكشف عن تفاوت المحققين في إجراءات معالجة النصوص المعجمية المختصة بمصطلحات التصوف ومفاهيمه، أفضت في النهاية إلى نوع من التفاوت في دقة قراءة هذه النصوص وضبطها والتعليق عليها.

وقد استقر في الوعي المعرفي المعاصر أن الاعتماد على معاجم المصطلح الصوفي في الدراسة يرجع إلى قيمة النصوص المعجمية المختصة، كما يتجلى في مستوى العناية التحقيقية بها، يقول الدكتور مصطفى إبراهيم علي في (معاجم المصطلح الصوفي في ضوء البحث المعجمي، ص ١٦): "وتتميز نسخة (طبعة) الدكتور عبد الخالق محمود ***بالجهد الواضح في التحقيق*** ... والترجمة للأعلام، والتعريف بأسماء الكتب الوارد ذكرها في الكتاب، وكثرة التعليقات والملاحظات"، وذلك في معرض مقارنة هذه النشرة النقدية بنشرة الدكتور كمال جعفر لمعجم الكاشاني: اصطلاحات الصوفية.

وهو الملمح الذي التقطه كذلك د. إبراهيم محمد ياسين في (دلالات المصطلح في التصوف الفلسفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٤)، عندما قال: "ومن المعاجم التي أعيد نشرها وتحقيقها معجم: "القاشاني" المعروف "اصطلاحات

الصوفية"، فقد قام بنشره وتحقيقه والتعليق عليه الدكتور عبد الخالق محمود ... وهو من الإصدارات التي تتميز ***بالجهد العلمي*** الواضح في الترجمات، والتعليقات، والملاحظات التي أثرت المعجم".

وفيما يلي بيان لحدود معالجات التحقيقات المختلفة لمعاجم المصطلحات الصوفية في التقاليد العربية المعاصرة:

١/٣ . ١٩٤٨م، اصطلاح الصوفية لابن عربي، ٦٣٨هـ (جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، بالهند):

يمثل ما صدر من نشرات دائرة المعارف العثمانية مثالًا للتخفف -إلى حد بعيد- من التعليقات.

ويبدو من تحليل نشرة الدائرة لمعجم الاصطلاحات الصوفية لابن عربي (٢/١-١٨ من رسائل ابن عربي) انحصار حدود معالجة النص فيما يلي:

أولًا: استعمال محدود جدًّا لعلامات الترقيم التعبيري، تمثل في استعمال (-) بعد كل رسم لكل مدخل.

ثانيًا: ذكر ما ورد في الأصل المعتمد في النشر، ولم يثبت في المتن، كما في (هـ١؛ ٢ ص ١١/ هـ ١؛٢ ص ١٥/ هـ ١ ص ١٨؛ لذكر ما ورد في جرد النسخة الخطية المعتمد عليها في النشر).

ثالثًا: ذكر عدد قليل جدًّا من التعليقات تكشف عن أمانة الناشر نحو بعض الكلمات التي لم يستطع قراءتها، واقتراح قراءة لبعض آخر، من مثل (هـ ص ١٣، جاء تعليق نصه: "كذا في الأصل"، تعليقًا على النص: الاتحاد - تصيير الذاتين واحدة، ولا يكون إلا في العدد وهو حال. وفي هـ١ ص١٧ تعليق نصه: "كذا في

الأصل لعله: "العبودية"، وذلك تعليقًا على النص: العبودة – من شاهد نفسه لربه مقام العبودة).

ومراجعة المعاجم الصوفية الاصطلاحية الموسعة تكشف عن دقة ناشر هذا المعجم؛ ذلك أن تعريف "الاتحاد" يحتمل التعليق عليه بقول "وهو حال" عن كونه، ويحتمل التعليق عليه بقول "وهو محال" عند كونه محالًا، لا يتصور معه إلا أن عين كل واحد موجود حال الاتحاد، فهما اثنان لا واحد. [انظر: لطائف الإعلام للكاشاني ١/١٥٩].

٢/٣. ١٩٨٠م، اصطلاحات الصوفية، للكاشاني ٧٣٠هـ (تحقيق الدكتور عبد الخالق محمود، [الإحالات هنا على الطبعة الثانية للعمل، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م]:

يفتتح د. عبد الخالق محمود عمله مقررًا أنه سيلتزم بتوثيق مصطلحات معجم الكاشاني من ثلاثة مصادر بعينها، هي:

١. مختصر اصطلاحات الصوفية لابن عربي،
٢. التعريفات للجرجاني،
٣. كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي،

وهو أمر مهم في سياق معالجة النص. [انظر هامش ص ٤٩].

ولكن تحليل معالجة د. عبد الخالق محمود لنصوص هذا المعجم تكشف عن أمور هي:

أولًا: تجاوز في مفهوم التحقيق عنده اتسع للشرح، وكثرة النقول في الهوامش. [انظر: هـ ١؛ ٣ ص ٤٩/ وهـ ٤ ص ٥٠/ وهـ ١٢ ص ٥١/ وهـ ١٤ ص ٥٢]، وهو في كثير من الحالات هذه يتجاوز عمل المحقق، الذي يطلب منه أداء النص كما تركه مؤلفه صحيحًا دقيقًا موثقًا.

ثانيًا: تتبع عبارات الكاشاني في المصادر التي خلفته وجاءت بعده، وهذا عمل مهم جدًّا؛ إذ إن النظر إلى المصادر التالية بوصفها نسخًا ثانوية تنضاف إلى النسخ الخطية المعتمدة، يسهم في تحقيق أمور مهمة جدًّا لتحقيق النص هي:

أ. تصحيح النص مشغلة التحقيق، وتخليصه من التحريف والتصحيف والنقص، إن ورد شيء من ذلك.

ب. توثيق النص مشغلة التحقيق من جوانب مختلفة، تمس توثيق العنوان وتوثيق نسبته إلى صاحبه، وتوثيق نصوصه بأدلة داخلية.

ج. الدلالة على منزلة النص في حقله المعرفي، من طريق بيان الاستشهاد به عند من خلفه وجاء بعده، ومن ذلك (ه ٩ ص ٥٨، قال في توثيق مصطلح (البرق)، بنفس عبارة الكاشاني دون عزو في الجرجاني [التعريفات ٢١]/ وه ١٨ ص ٥٩ يقول: [البواده: نقلا عن الكاشاني في التهانوي ١/١٥٨]).

وقد كان من المنهجي والضروري جرد معجمات المصطلح الصوفي بالأساس؛ لتكون مصادره في التوثيق، من مثل: كلمات الصوفية، للكمشخانوي ت ١٣١١هـ، ولا سيما أنه نقل الكاشاني كاملًا؛ مما يجعله نسخة ثانوية يلزم الاعتماد عليها.

ثالثًا: تتبع موارد الكاشاني، وهو أمر مهم جدًّا في تخريج نصوص هذا المعجم، تعين على بيان ما نقله من غيره، وما هو أصيل منه، يورد [٢٥ ص ٦٠ نص الكاشاني دون عزو في ابن عربي ١١٩]، وهو ما يعني أن نص الكاشاني منقول من ابن عربي، بقرينة السبق التاريخي لابن عربي بنحو مئة عام تقريبًا].

رابعًا: ظهر التزام المحقق بذكر نصوص زائدة من المعجم، وردت في نسخ أخرى غير النسخة التي اتخذها (أمًّا)، وهي نسخة بلدية الإسكندرية، المؤرخة بسنة ٨٢٩هـ بلا مسوغ علمي.

وهو ما أدى إلى طول عدد من الهوامش؛ بسبب الزيادات التي وجدها في بعض النسخ وأثبتها منها، كما نرى مثلًا في [هـ ١٧ ص ٦٤؛ حيث زاد عشرة أبيات زادتها نسخة طلعت ٧٠٩ تصوف بدار الكتب المصرية].

خامسًا: خلو متن المعجم من الضبط بصورة تدعو للدهشة.

سادسًا: وقوع بعض الملاحظ السلبية الطباعية، أدت إلى قراءة النص بصورة غير سليمة، من مثل:

- ص ٩/٥٧: كتب صدر بيت لبيد: الأكل شيء ما خلا الله باطل!

وصوابه: ألا كل!

- ص ١٢/٥٩: كتب المدخل: البوادة! وصوابه: البواده!

سابعًا: تخريج الآيات القرآنية الكريمة في الهوامش بذكر اسم السورة، ورقمها ورقم الآية، وهي من التقاليد الاستشراقية المتأثرة بعمل فلوجل، وإن لم تكتب الآيات في المتن بالرسم العثماني، ولا استعمل معها الأقواس العزيزية المزهرة.

ثامنًا: تخريج الأحاديث النبوية، والإطالة في تخريجها والحكم عليها.

تاسعًا: التوسع الظاهر في ذكر فروق النسخ الأدنى مناسبة، وهو من التأثر بالتقاليد الاستشراقية.

عاشرًا: ظهور نوع اجتهاد حسن في استثمار علامات الترقيم التعبيري، وهو فرع عن حسن قراءة النص مشغلة التحقيق.

٣/٣. ١٩٨١م، اصطلاحات الصوفية، للكاشاني، ق ٨هـ، تحقيق د. محمد كمال جعفر [الإحالات هنا على الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م]:

طبق د. كمال جعفر -فيما يظهر- منهج النص المختار، وقد ظهر منه نوع من الحرص على المقارنة بين القاشاني وابن عربي، يقول المحقق (ص ٩): "وسيلاحظ

القارئ أن هذه النشرة لم تفقد تمامًا الانتفاع بأسلوب المقارنة فيما عقدناه بين القاشاني وابن عربي في بعض المصطلحات الواردة بهذا الكتاب".

ويلاحظ على معالجة النص في هذه النشرة النقدية ما يلي:

أولًا: التوسع -في أحيان كثيرة- في النقل من المراجع بصورة مطولة، كما في (ص ٢٥ في التعليق على مدخل: إحصاء الأسماء الإلهية/ ص ٢٦ في التعليق على مدخل: الأحوال/ ص ٢٧ في التعليق على مدخل الإحسان/ ص ٢٨ في التعليق على مدخل: الاسم/ ص ٢٩ في التعليق على مدخل: الاسم الأعظم، وغير ذلك كثير).

وهذا النمط من التوسع في النقل صادر عن خلط بين مفهومي الشرح الذي يفرضه، والتحقيق الذي لا يستلزمه!

ثانيًا: التوسع في إثبات فروق النسخ، وهو أمر محمود في سياق استثمار تطبيقات منهج النص المختار في تحقيق هذا المعجم، وإن خلا إثبات الفروق من التعليل لما يثبت ولما يهمل من الفروق.

ثالثًا: عدم العناية بالضبط بصورة شبه تامة.

رابعًا: إهمال تخريج كثير من النصوص، ولا سيما النصوص الشعرية، مع عزو بعضها في متن المعجم، كما في [ص ٤٢/ ص ٥٨].

خامسًا: ظهور عناية جيدة بالترقيم التعبيري للنص، يعين على قراءته قراءة صحيحة.

سادسًا: ظهور نوع ترخص في كتابة ألف الوصل، وكتابتها همزة قطع في مواضع كثيرة جدًّا في المداخل والتعليقات، كما في [الاتصال ص ٢٤/ الاسم ٢٨/ وفي التعليقات: الانطلاق ص ٨/٥٨، وغير ذلك].

سابعًا: التفاوت بين نص المعجم في هذه النشرة النقدية عن النشرة السابقة عليها التي حققها الدكتور عبد الخالق محمود من جهتين، هما:

١. كثافة المداخل.

٢. ترتيب النصوص المعجمية في المتن المعجمي.

فضلًا عن وجود اختلاف في قراءة كثير من المواضع.

ومن أمثلة ذلك:

ص	نشرة د. عبد الخالق محمود	ص	نشرة د. كمال جعفر
١٦	العبودة.	١٠٧	العبودية.
١٣٠	عبد الجواد.	-	لا وجود لهذا المدخل.
١٢٣	عبد الله.	-	لا وجود لهذا المدخل.

أما من جهة اختلال الترتيب، فمن أمثلته ما يلي:

وردت المداخل التالية بالترتيب التالي في نشرة د. عبد الخالق محمود.

- ص ٦٢٣ – عبد الله/ عبد الرحمن/ عبد الرحيم/ عبد الملك/ عبد القدوس.

وردت في نشرة د. كمال جعفر في الموضع نفسه كما يلي:

- ص ١٢١، عبد الآخر/ عبد الأحد/ عبد الأول/ عبد الباري/ عبد الباسط.

ومن أمثلة الاختلافات في القراءة:

ص	نشرة د. عبد الخالق محمود	ص	نشرة د. كمال جعفر
٦/٤٣	إنها مصار الشبهة.	٦/٢٠	إنها مثار الشبهة.
/٤٣	مظان الريب والشك والضلال والإضلال.	٦/٢٠	مظان الريب والضلال والإخلال.

٤/٣. ١٩٩٥م، رشح الزلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، للكاشاني، ت ٧٣٦هـ، تحقيق سعيد عبد الفتاح:

صدرت هذه النشرة –كما بينا من قبل– عن نسخة خطية وحيدة، وهو أمر يمثل صعوبة بالغة، وخطرًا في الوقت نفسه.

وقد صرح المحقق –مخالفة لغيره– بأن الكاشاني (ص ٢١): "في هذه الكتاب [المعجم] على وجه الخصوص تعلم ... على كتب ابن عربي، وتتلمذ عليها ... وهذا يخالف ما قاله الدكتور عبد الخالق محمود، الذي قال إن الكاشاني ... يخالف ابن عربي في فلسفته".

ومع ذلك فلم يلتزم المحقق في معالجته نصوص هذا المعجم عرضها على كتابات ابن عربي بصورة منهجية منتظمة؛ فقد كان يلزم –والأمر كذلك– ضرورة توثيق كل المداخل، وشروحها من: اصطلاحات الصوفية، والفتوحات المكية، لابن عربي بصورة أساسية متواترة، وهو ما لم يكن من المحقق بصورة منتظمة!

ومما يلاحظ على معالجته النص في هذه النشرة ما يلي:

أولًا: العناية بضبط النص بصورة جيدة في الإجمال، ولا سيما رسوم المداخل، وهو أمر حسن، يحسب لهذا العمل، من منظور أن الضبط ركن من أركان أداء النص أداءً صحيحا متقنًا دقيقًا.

ثانيًا: الاضطراب والتفاوت في توثيق المداخل من معاجم المصطلحات الصوفية، وقد سبقه أربعة معجمات اصطلاحية صوفية، هي: معجم ابن عربي، ونشرتان لمعجم اصطلاحات الصوفية للكاشاني، ومعجم كلمات الصوفية للكمشخانوي، مع غياب تام لمعاجم المصطلحيات؛ كالتعريفات للجرجاني،

والتوقيف للمناوي، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي عن دوائر هوامشه التي للتوثيق، مع احتفالها بعدد وافر من مصطلحات التصوف.

على أنه كان يجب توثيق نصوص هذا المعجم في ضوء نصوص الكاشاني نفسه في اصطلاحاته، ولطائف إعلامه!

ثالثًا: كثرة النقول من المراجع الأدنى ملابسة، ومن ذلك التعليقات (ص ٦٥: "وأما إبليس فمكشوف عندهم"! ص ٧٠/ ص ٧٧ وغير ذلك من المواضع)

رابعًا: الحرص على احترام ما ورد بالمخطوطة، وعدم تغييره إلا في أضيق حدود، مع التعليق عند استشعار قلق بعض العبارات.

وهذا منهج مستقيم، تقرره قواعد تحقيق النصوص، التي تقضي بالتزام: "الشك في النفس قبل الشك في النص"، على حد تعبير الأصل الذي صاغه د. رمضان عبد التواب في مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين (ص ٧٣).

ومن ذلك ما ورد في متن المعجم في سياق التعليق على مدخل (البسط، ص ٧٢): "وقيل: هو وارد في جهة إشارة إلى قبول ورحمة وأنس". قرر المحقق في (ه ١ ص ٧٢): "وردت العبارة عند ابن عربي في الفتوحات ٢٨٨/١٣ قيل: هو وارد توجيه الإشارة، وأظنها أصح"!

وهذا الذي قرر صحته هو الصحيح، بدليل أن العبارة في اصطلاحات الصوفية، للكاشاني [د. عبد الخالق محمود ٥٨] هي: "وهو وارد تقتضيه إشارة إلى قبول ورحمة وأنس"، وفي [د. كمال جعفر ص ٣٧ بالنص]؛ مما يعني أن النص المثبت في متن: رشح الزلال: "في جهة" يمكن أن يكون تحريفًا؛ صحة قراءته: توجبه!

ومن ذلك أيضًا (هـ ١ ص ٧٥) يقول: "في الأصل: وأنت"، وقد أثبت في المتن: "وأن"، وهو الصواب المستقيم مع سياق العبارة بعدها؛ حيث يقول النص: "وأن كل نفس في استعداد".

على أنه لوحظ غياب شبه تام للتعليل في أي من الحالتين السابقتين [انظر: هـ ٢ص ٨٠ تعليق يفيد اضطراب نص بقوله: "هذه الجملة مضطربة"، واقتراح بقراءة صحيحة/ وهـ ١ص ٧٨ قراءة نص غير واضح مستعينًا بالمصادر المماثلة، يقول: "غير واضحة في المخطوط، واستعنت بكلام ابن عربي في كتابتها"، وغير ذلك كثير]. ولو أنه راجع النص على لطائف الإعلام، للكاشاني -وهو أولى منهجيًّا؛ لأنه للمؤلف نفسه- لاستقامت له العبارة؛ فهي هناك (٢/ ٥٥): "الصحو: رجوع إلى الإحساس بعد غيبة حصلت عن وارد قوي"!

٣/ ٥. ١٩٩٦م، لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، للكاشاني، تحقيق سعيد عبد الفتاح:

يعد هذا المعجم أوسع المعاجم الصوفية من جهة كثافة المداخل، وأغزرها من جهة مستوى التعليقات عليها.

وقد تميزت معالجة نصوص هذا المعجم بحزمة من الموائز، نجملها فيما يلي:

أولًا: التوسع في ذكر فروق النسخ، مع أن المحقق في بيان النسخ قرر اتخاذ النسخة الأولى، وهي نسخة دار الكتب المصرية (١+٣٥ / تصوف وأخلاق دينية) أصلًا، مع أنها متأخرة جدًّا، فهي مؤرخة بسنة ١٢٩٤هـ.

ولكنه اتخذها أصلًا لوضوح خطها، ودقتها وإحكامها، من غير إهمال للنستختين الأخريين!

ثانيًا: الاجتهاد في إقامة النص، وأدائه خاليًا من التحريف والتصحيف، ومن ذلك إثباته في المتن (١/١٥٢): "كنت حقيقًا أن تقدم". وفي الهامش: (ه١): "في النسخ الخطية الثلاث: "حقيقيًّا أن تقدر"!

ومن ذلك كذلك (١/١٥٥): "ثم أحوال ثم ولايات"، وفي (ه ١): "في ج: (أصول)، وهي مكررة"!

[وانظر: ه ٤ (١/١٥٧)/ ه١ (١/١٥٩)/ ه ٢(١/١٥٩)/ ه١ (١/٣٠٥)، وغير ذلك من المواضع].

وثمة ملاحظ أخرى على طريقة معالجة المحقق للنص، هي:

أولًا: كثرة الشروح والنقول في الهوامش [انظر: ه (١/٢٦٩- ٢٧٠/ ه (١/٢٧٤-٢٧٥)/ ه (١/٣١١)، وغير هذه المواضع كثير].

ثانيًا: غياب الضبط عن رسوم المداخل ونصوص الشروح والتعليقات عليها بصورة شبه تامة، وهو تراجع عن طريقته التي اتبعها في تحقيق معجم الكاشاني السابق: رشح الزلال!

وإن ظهر نوع عناية بضبط نصوص الاستشهاد، ولا سيما الشعر.

ثالثًا: غياب شبه تام لتوثيق مصطلحات هذا المعجم من معاجم مصطلحات التصوف الأخرى التي سبق ظهورها في العصر الحديث، أو من معاجم المصطلحيات التي تضمنت عناية بتحرير مفاهيم كثير من مصطلحات التصوف.

رابعًا: الاجتهاد في تخريج النصوص المستشهد بها في متن المعجم من الآيات والأحاديث والأشعار [انظر: ١/٣٢٠ تخريج بيت لعمر بن الفارض/ ١/٢٢٥ تخريج آية/ أو ترجمة للأعلام ١/٣٢٤].

٦/٣. ١٩٩٨م، كتاب فيه معنى الزهد، لأبي سعيد الأعرابي ت ٣٤٠هـ، تحقيق أ. خديجة محمد كامل، دراسة د. عامر النجار:

يبدو أن معالجة النص في تحقيق هذا العمل، الذي يمكن تصنيفه معجمًا مفهوميًّا، استقل بجرد تعريفات مصطلح الزهد في التراث الصوفي حتى عصره (٣٤٠هـ) – جاء شركة بين أ. خديجة محمد كامل -بوصفها محقق النص-، والدكتور عامر النجار -بوصفه مراجعًا للتحقيق-.

وذكرت المحققة أن الداعي إلى إعادتها تحقيق هذا الكتاب، مع الاعتراف بنشره من قبل هو (ص ٤٣): "أن التحقيق الأول لم يوثق النصوص التي استخدمها ابن الأعرابي في هذا النص!

وقد ظهرت ملامح معالجة النص في هذه النشرة متمثلة فيما يلي:

أولًا: الترجمة للأعلام الواردة في متن النص [انظر: ه ١ ص ٥٣/ ه ١ ص ٥٤/ ه ٢ ص ٥٤/ ه ٣ ص ٥٥، وغير ذلك].

ثانيًا: إقامة النص وتصحيح قراءته، اعتمادًا على مراجعة نصوصه على المصادر المختلفة؛ نظرًا لاعتماد التحقيق على نسخة خطية واحدة.

ومن ذلك (ص ٥/٥٣) أثبتت في المتن: "حدثنا قرة"، وقال في ه ٢: (في الأصل: "فرة"!)، اعتمادًا على ما ورد في سنن ابن ماجه وأبي داود!

ومن ذلك التصحيح اللغوي في المتن مع إثبات غيره في الهوامش، من مثل (ص ١٢/٥٣): "وقالوا فيه أقاويل"، قالت في (ه ٥): "في الأصل: أقاويلا"! وفي هذه النقطة كان يلزم الإبقاء على: "أقاويلا"، كما هي في المتن، والتعليق عليها في الهامش، ولا سيما أن ثمة لهجات تصرف الممنوع من الصرف!

ثالثًا: التوسع في ذكر الفروق التي نتجت من مقابلة هذه النسخة بالمطبوعة السابقة، التي بدا من عمل المحققة أنها اتخذتها نسخة ثانوية.

ومن تحليل الفروق يظهر أن المطبوعة السابقة اعتمدت نسخة خطية غير تلك التي اعتمدتها أ. خديجة كامل في نشرتها النقدية؛ ذلك أن ثمة فروقًا من نوع النقص تواجهنا في المقابلة [انظر ه ٢ ص ٥٩ (عليه: غير موجودة في المطبوع)/ ه ٣ ص ٥٩: (اسكت: غير موجودة في المطبوع)/ ه ٥ ٦٢ "وراحاتها: غير موجودة في المطبوع"].

رابعًا: نقص في التوثيق:

على الرغم من اعتماد أبي سعيد الأعرابي على مجموعة من نصوص الزهد لعلماء تركوا لنا مصنفات فيه، فإن المحققة لم تلتزم توثيق نقوله من هذه المصنفات؛ فقد أكثر أبو سعيد الأعرابي النقل عن الإمام أحمد. [انظر: ص ٥٤/ ٥٥/ ٧٠]، وابن أبي الدنيا [ص ٥٤]، وابن المبارك وغيرهم، ولبعضهم مصنفات في الباب لم ترجع إليها المحققة [ص ٧٨].

خامسًا: غياب الضبط بصورة غالبة:

سادسًا: ظهور نوع عناية بالترقيم التعبيري للنص.

٧/٣. ملاحظ مشتركة:

إن تحليل معالجات النص في تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة تكشف عن حزمة من العلامات المشتركة بين جمهرة المحققين، تتمثل فيما يلي:

أولًا: ظهور خلل في مفهوم التحقيق، أدى إلى إثقال الهوامش بالتعليقات التي من قبيل الشروح، وذكر الأنواع.

ثانيًا: ظهور اضطراب في توثيق المداخل من المصادر الأصيلة في الباب، من طريق عدم عرض مادة هذه المعجمات على المعجمات الصوفية الأخرى.

ثالثًا: ظهور نوع إهمال غالب في ضبط النصوص المعجمية في هذه المعاجم، باستثناءات قليلة. [ظهر استثناء في ضبط مداخل (رشح الزلال للكاشاني، بتحقيق سعيد عبد الفتاح].

رابعًا: ظهور نوع عناية بالعمليات التالية:

أ. الترجمة للأعلام.

ب. استعمال علامات الترقيم التعبيري.

ج. تخريج الاستشهادات من الآيات والأحاديث والأشعار.

خامسًا: التوسع بصورة كبيرة في إثبات الفروق.

سادسًا: الاجتهاد في إقامة النص، وتصحيحه، وتخليته من مشكلات التحريف والتصحيف.

٤/ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة: خطاب المكملات:

المكملات الحديثة عناصر أساسية في التصور المعاصر لتحقيق النصوص التراثية في التقليدين الاستشراقي والعربي معًا.

ويتوقف الحكم على جودة التحقيق أو النشر النقدي -في أحيان كثيرة- على مدى جودة صناعة المكملات؛ ذلك أن مفهوم التحقيق استقر في مجموع عملين متكاملين، هما:

أولًا: معالجة النص، وأداؤه طبقا لمراد مؤلفه، أو قريبًا من مراده بالدليل والقرينة والشاهد.

ثانيًا: صناعة المكملات الموضوعية والعلمية المعينة على الإفادة منه، واستعماله من جانب المجتمع العلمي.

وفي هذا المطلب محاولة لتحليل عمل المحققين المعاصرين في تحقيقاتهم للمعاجم الاصطلاحية الصوفية.

وسوف نركز على العلاقات المشتركة التي ظهرت في نهوضهم بخدمة هذه المكملات، ووعيهم بها.

١/٤ المكملات القبلية في تحقيق معاجم المصطلحات الصوفية في التقاليد العربية المعاصرة (دراسة النصوص/ وتراجم مؤلفيها):

استقر التقديم بين النص المحقق / المعالج بمجموعة من المكملات؛ تستهدف خدمة النص بدراسته ودراسة مؤلفه. وفيما يلي فحص وتحليل لعمل المحققين المعاصر لعناصر هذه المكملات التي اشتركوا في الوفاء بها.

١.١/٤ ترجمة المؤلفين في عمل محققي المعاجم الصوفية:

اتفق محققو المعاجم الاصطلاحية الصوفية على الترجمة الذاتية لمصنفي هذه المعاجم، باستثناء نشرة اصطلاحات الصوفية لابن عربي، التي صدرت ضمن رسائله (١/٢-١٨ عن دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، بالهند ١٩٤٨م).

فقد ترجم المحققون لأصحاب المعاجم الصوفية كما يلي:

أ. ترجم د. عبد الخالق محمود للكاشاني في مقدمة تحقيقه: اصطلاحات الصوفية (ص ص ٣٣-٣٩)؛ بعنوان: كمال الدين عبد الرزاق الكاشاني، ضمت (اسمه/ ومنزلته/ وبعض شيوخه/ ومؤلفاته/ ومراجع ترجمته).

ب. ترجم د. كمال جعفر للقاشاني في مقدمة تحقيقه: اصطلاحات الصوفية (ص ص ٣-٨) ضمن مقدمة الكتاب! وقد ضمت هذه الترجمة ما يلي: (اسمه/ الخلاف حول تاريخ مولده/ بعض المؤلفات له/ نهاية القاشاني).

ج. ترجم أ. سعيد عبد الفتاح للكاشاني في مقدمة تحقيقه معجمه: رشح الزلال، (ص ص ١٢-١٥)، بعنوان: مؤلف الكتاب، ضمت العناصر التالية: (اسمه/ مصادر الترجمة/ الاختلاف في تاريخ وفاته/ مؤلفاته).

د. ترجم أ. سعيد عبد الفتاح للكاشاني في مقدمة تحقيقه معجمه: لطائف الإعلام (ص ص ٤١-٦٦) من الجزء الأول، بعنوان: المؤلف: جانب من حياته ومعاركه، تناول فيها: (اسمه/ منزلته/ تاريخ وفاته/ بعض شيوخه/ بعض مكاتباته لمعاصريه/ مؤلفاته).

ه. ترجمت أ. خديجة محمد كامل لأبي سعيد الأعرابي في مقدمة تحقيقها: كتاب فيه معنى الزهد (ص ص ٣٧-٤٢)، بعنوان: أبو سعيد الأعرابي مؤلف الكتاب: ضمت (اسمه/ وتاريخ ميلاده ووفاته/ ورأي العلماء فيه/ وطريقته الصوفية/ ومؤلفاته).

وتحليل عمل هؤلاء المحققين كاشف عن حزمة من الملاحظ في صناعتهم التراجم الذاتية لمصنفي المعاجم الصوفية، نجملها فيما يلي:

أولًا: التفاوت في الوفاء بعناصر الترجمة من محقق لآخر.

ثانيًا: إخلالهم جميعًا بمجموعة من عناصر الترجمة الذاتية، من مثل: بيان تلاميذ كل مصنف، وبيان الرأي العلمي فيه مدعومًا بالدليل، وبيان مذهب كل مصنف ومنهجه الصوفي، باستثناء ما بينته خديجة بشأن مذهب أبي سعيد الأعرابي ومنهجه في التصوف، مع بيان رحلات كل مصنف وأسفاره، وبيان أشعاره.

ثالثًا: الاضطراب في تنظيم عناصر الترجمة من محقق لآخر.

٢.١/٤ دراسة النص في عمل محققي المعاجم الصوفية:

اجتهد محققو معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة بدراسة نصوص هذه المعاجم الاصطلاحية الصوفية، وفيما يلي فحص لعلامات منجزهم في هذا الجانب من جوانب التحقيق.

أ. قدم د. عبد الخالق محمود بين يدي تحقيقه معجم اصطلاحات الصوفية للكاشاني دراسة احتوت على المكونات التالية:

– عرّج د. عبد الخالق محمود في مقدمة التحقيق الاصطلاحية الصوفية، للكاشاني على بيان بعض ملامح منهجه في بناء معجمه ومعالجة المصطلحات فيه (ص ١٤)، وبيان موجز جدا لنظام ترتيبه (ص ٣٤)، نقلًا عن كشف الظنون (١/ ١٠٧).

ب. قدم د. كمال جعفر بين يدي تحقيقه لمعجم اصطلاحات الصوفية، للقاشاني دراسة تضمنت العناصر التالية:

– تخصيص فقرة في بيان مؤلفات القاشاني بعنوان: (ص ٨) هذا الكتاب: اصطلاحات الصوفية تناول فيها بيان: طبيعة مادة المعجم، ونظام ترتيب المداخل الأبجدي، وبيان خصائص التعريفات.

ج. قدم أ. سعيد عبد الفتاح بين يدي تحقيقه لرشح الزلال للكاشاني دراسة له بعنوان: منهج الكتاب، تضمنت ما يلي:

(ص ٢١): بيان عرض التصنيف/ بعض مصادر المعجم/ بيان منهج صياغة المعجم (تجميعي)!

د. قدم أ. سعيد عبد الفتاح بين يدي تحقيقه معجم لطائف الإعلام، للكاشاني بدراسة بعنوان: منهج الكتاب (١/٦٧-٧٤)، ضمت ما يلي: معلومات المقدمة/

بيان أهمية المعجم والغرض منه/ نظام الترتيب للمداخل (ألفبائي هجائي)/ خصائص شرح المصطلحات/ نقد بعض خصائص ترتيب المداخل.

هـ. لم يقدم د. عامر النجار بين يدي تحقيق أ. خديجة محمد كامل كتاب أبي سعيد الأعرابي: كتاب فيه معنى الزهد بدراسة للكتاب، ولم تفعل المحققة ذلك أيضًا.

ودراسة النص فيولوجيًّا من ألزم أعمال التحقيق في التصور المعاصر للنشر النقدي للنصوص.

ويفرض إدراك خصوصية تحقيق معاجم المصطلح الصوفي أن يأتي تصميم بند دراسة النص متضمنًا ما يلي:

أ. الانتماء المعرفي للنص، وأدلة كونه من الأعمال المرجعية المعجمية.

ب. بيان البنية الكبرى للمعجم بأقسامها المختلفة، المكونة من (المقدمة ومعلوماتها/ متن المعجم ونظام ترتيب مداخله خارجيًّا وداخليًّا/ ملاحقه إن وجدت/ مصادره وتوثيق مادته).

ج. البنية الصغرى للمعجم بعناصرها المختلفة، الموزعة على ما يلي:

(معلومات التعليق على شكل المداخل وصيغها/ معلومات التعليق على معنى المداخل وطرق شرحها وتعريفها/ المعلومات الموسوعية التي عالجها المعجم).

ولم ينهض أي محقق بذلك مع أهميته البالغة.

٣.١/٤ الكلمة الكاشفة عن النص، وأهميته، ودواعي تحقيقه:

تقرر قواعد صناعة المكملات في ميدان تحقيق النصوص ضرورة التقديم بين التحقيق بكلمة كاشفة عن فن النص مشغلة التحقيق [انظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب، ص ١٨١].

وقد كشف تحليل مقدمات محققي معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة عن مجموعة من العلامات المهمة في هذا السياق، هي:

أولًا: تواتر حضور هذا البند في مقدمات تحقيقاتهم، فقد قرر د. عبد الخالق محمود في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشاني: اصطلاحات الصوفية (ص ٨) قائلًا: "فرأيت أن أقوم بتحقيق واحد من الكتب التي وضعت في "المصطلح الصوفي"، وبين منزلة هذا المعجم من المعاجم الأخرى عن طريق صنع قائمة غير مستوعبة لمعجمات المصطلح الصوفي (ص ٢٠) ومختلطة بغيرها.

وفعل ذلك الدكتور كمال جعفر في مقدمة تحقيقه لهذا المعجم نفسه مرة أخرى (ص ٨)، عندما بين انتماء هذا النص إلى مجال خدمة المصطلحات الصوفية.

وهو الأمر الذي نراه في مقدمتي أ. سعيد عبد الفتاح لتحقيق: رشح الزلال ولطائف الإعلام، للكاشاني (ص ٩)، و(١/٦٧) على التوالي.

وقد خالف اثنان من المحققين المقرر في صناعة الكلمة الكاشفة، فقدما دراسة مطولة نسبيًّا عن التصوف والزهد في مقدمات تحقيقهما، وهما أ. سعيد عبد الفتاح في مقدمة تحقيق لطائف الإعلام للكاشاني (١/١٥-٤٠)، بعنوان: تمهيد حول طبيعة التصوف! ود. عامر النجار في مقدمة تحقيق كتاب فيه معنى الزهد (ص١١-٣٦)، بعنوان: الزهد في الإسلام.

ثانيًا: التفاوت في حجم الكلمة الكاشفة من محقق لآخر.

ثالثًا: الاضطراب في معالجة مكونات الكلمة الكاشفة من محقق لآخر.

رابعًا: الإخلال بعدد من عناصر الكلمة الكاشفة المهمة، ولا سيما ما يتعلق بتراث المصنفات في مجال النص مشغلة التحقيق، وذكر مسوغات إعادة التحقيق عند ملابستها.

٤.١/٤ الوصف المادي (الكوديكولوجي) للمخطوطات:

من العناصر الثابتة في قوائم مكملات التحقيق القبلية ضرورة تقديم وصف مادي للنسخ، يكشف عن صورتها الكاملة، مع تقديم ألبوم لبعض نماذج مصورة منها.

وقد قدم محققو معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة بين يدي تحقيقاتهم لها بمطلب، عالجوا فيه وصف النسخ الخطية التي اعتمدوا عليها في تحقيقاتهم لهذه المعاجم، وإثبات بعض صور للوحات منها.

ويكشف تحليل هذه المعالجات لهذا البند عما يلي:

أولًا: عدم استيعاب الوصف المادي للمخطوطات، وتفاوت المحققين في ذكر معلومات هذا الوصف من:

أ. مسطرة المخطوط.

ب. عدد السطور.

ج. عدد كلمات كل سطر.

د. نوع الخط، والألوان المستعملة في الكتابة.

هـ. خصائص الإملاء.

و. وصف خوارج النص من التملكات، والسماعات والإجازات، والكيبكج، وغيرها من الحواشي، والتعليقات.

ز. معلومات النَّسْخ وتأريخه، وناسخه، ومكان النسخ.

ح. معلومات الفهرسة، والحفظ في دور حفظ المخطوطات ومكتباتها.

ثانيًا: الاضطراب في معلومات الوصف.

ثالثًا: إغفال بيان الاعتماد على أوائل المطبوعات؛ بوصفها نسخًا ثانوية، مع استثمارها في كثير من تحقيقات المعاصرين، كما رأينا في عمل د. عبد الخالق محمود، ود. كمال جعفر، وأ. خديجة كامل.

٥.١/٤ بيان منهج التحقيق وإجراءاته:

من مكملات التحقيق القبلية المهمة جدًّا ضرورة بيان منهج التحقيق، والإجراءات التفصيلية المتبعة في تحقيق النصوص.

وقد تفاوت المحققون في الوفاء بمعلومات هذا العنصر من عناصر المكملات؛ فقد نص بعضهم -كما فعل د. عبد الخالق محمود ود. كمال جعفر- على تحقيق ما حققوه من معاجم وفق منهج: اتخاذ الأم والأصل، من دون ضبط لهذا الوصف.

وكثير منهم طبق منهج النص المختار، من دون الإشارة إليه، كما رأينا في صنيع د. كمال جعفر في تحقيق اصطلاحات الصوفية للكاشاني، وسعيد عبد الفتاح في تحقيق لطائف الإعلام للكاشاني.

كما تفاوت هؤلاء المحققون في ذكر الإجراءات العملية التي اتبعوها في تحقيق النصوص ومعالجتها، فلم يظهر اتفاق أو اطراد في النص على الموقف من الإجراءات التالية:

أ. طريقة النسخ، والموقف من كتابة الهمزة والألف المقصورة، والياء، وغير ذلك من أمور الاستنساخ الخاصة بنوع الخط وحجومه الطباعية.

ب. طريقة التعامل مع الزيادات في المتن، والعلامات المستعملة للدلالة على ذلك.

ج. طريقة التعامل مع فروق النسخ، ومنهج إثباتها، وإهمالها.

د. طريقة تقسيم النص، وأسبابه.

هـ. طريقة استعمال علامات الترقيم التعبيري.

و. الموقف من تفقير النص، وترقيمه عدديًّا، ولا سيما إذا كان من نمط المعجم؛ حيث يشكل كل مدخل بما تحته من تعليق ومعلومات وحدة شبه مستقلة أو نصًّا معجميًّا منفردًا.

ز. الموقف من تحرير النص، وتقسيم الصفحة، وتوزع ذلك بين المتن والهامش.

ح. بيان الرموز المستعملة في توثيق النصوص، وتخريجها، والتعليق عليها.

د. بيان طريقة التوثيق، والتخريج الخاصة بالمحقق.

٢/٤ المكملات البعدية في تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة (الملاحق/ والكشافات):

ثمة تفاوت في العناية بالمكملات البعدية التي تلي النص المحقق، وفق منظور الإخراج الطباعي والإعداد للنشر، في العناية ببنود المكملات البعدية، وهما:

٤/ ١,٢ الملاحق.

٤/ ٢.أ الكشافات.

٤/ ١.٢ الملاحق:

يكشف تحليل موقف المحققين العرب المعاصرين من صناعة ملاحق لمعاجم المصطلح الصوفي التي حققوها عن غياب تام لها؛ فلم يصنع محقق واحد من محققي هذه النصوص أي ملحق.

والملاحق عنصر مستقر في التقاليد الاستشراقية، أدرجها كارل لخمان ١٨٥١م في أعمال التحقيق النهائية، وتكلم عنها جان سوفاجيه وريجيس بلاشير، وجعلوها

من متطلبات التحقيق. [انظر: قواعد تحقيق المخطوطات وترجمتها، ص ٤٣]، وكذلك جعلها بول فاس (نقد النص، ص ٢٧٧) لازمة لرصد الاختلافات.

وهذا الاستقرار لا يغيب عن أدبيات التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، بدءًا من عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) في كتابه تحقيق التراث ونشر الكتب (ص ٨٩).

وينضاف للملاحق: الاستدراك والتذييل.

وقد غابت الملاحق والمستدركات والذيول عن أعمال المحققين العرب المعاصرين في تحقيقاتهم لمعاجم المصطلح الصوفي، مع قيام الدواعي إليها.

إن وظيفة الملاحق -فيما يظهر من قراءة أدبيات تحقيق النصوص التراثية في التقليدين الاستشراقي والعربي- تدور حول ما يلي:

أولًا: استيعاب التعليقات الطويلة التي يلزم التعليق بها على بعض المواضع.

وقد رأينا أن عددًا من التحقيقات في الميدان انشغل محققوها بإيراد كثير من التعليقات المطولة، مخالفين بذلك ما استقر عليه أمر مفهوم التحقيق، بوصفه مخالفًا للشرح والنقل المطول.

ثانيًا: استيعاب النقول من هذه المعجمات في المصادر التالية مما لم يرد في النسخ الخطية، ولا سبيل لإثباتها في متونها عند التحقيق.

ثالثًا: إيراد الفروق الكثيرة بين النسخ، عند تطبيق منهج النسخة الأم، أو النسخة الأصل.

وقد رأينا بعض المحققين -كالدكتور عبد الخالق محمود والدكتور كمال جعفر- يعلنون تطبيقات منهج النسخة الأم، والنسخة الأصل، ثم يثقلون الهوامش السفلية بفروق النسخ الأخرى، والملحق أولى بها.

رابعًا: إيراد الاستدراكات والتصحيحات اللازمة لتكملة عمل المحقق.

وقد فاتت كل هذه الوظائف نشرات معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة؛ بسبب إهمال صناعة الملاحق والذيول والمستدركات لها.

٢.٢/٤ الكشافات:

تمثل الكشافات أظهر المكملات البعدية اللازمة لتيسير النصوص المحققة للتداول والاستعمال.

وقد اعتنت تحقيقات العرب المعاصرين بجملة من الكشافات، أوردتها بعد النصوص المعجمية الصوفية التي نهضت بتحقيقها عند إخراجها مطبوعة.

وفيما يلي بيان بمنجز كل محقق من هذه الكشافات الخادمة لمعاجم المصطلح الصوفي التي نشرت محققة في التقاليد العربية المعاصرة:

١. ١٩٨٠م/ صنع الدكتور عبد الخالق محمود الكشافات التالية لمعجم اصطلاحات الصوفية، للكاشاني، بوصفها جزءًا من أعمال التحقيق: (المكملات تحت اسم الفهارس):

أ. كشاف المصطلحات مرتبة أبجديًّا حسب ورودها في أبواب الكتاب. وهو بذلك يخالف مبدأ حاكمًا في صناعة الكشافات، وهو التيسير على المستعملين، وتوفير وقتهم؛ ذلك أنه كان يلزمه ترتيب المصطلحات هجائيًّا ألفبائيًّا!

ب. كشاف الآيات القرآنية، مرتبة حسب ترتيب المصحف الشريف.

ج. كشاف الأحاديث القدسية والنبوية، مرتبة بحسب ورودها في أبواب الكتاب.

وقد كانت مبادئ التيسير والتوفير تقضي بترتيبها على أحد نظامين، هما:

- الترتيب بحسب حروف أوائل الأطراف.

- أو الترتيب بحسب جذور المواد اللغوية.

د. كشاف الأشعار، وقد صممه على إيراد البيت كاملًا، مقرونًا بوزنه، ومؤشره المكاني لموضع وروده.

وقد نقص من هذه الكشاف تخصيص نهر للشاعر، أو حالته من جهة العزو من عدمه.

هـ. كشاف الأعلام، وقد أدخل في اعتبار الترتيب الاعتداد بالكلمات (ابن/ أبو)، من دون إشارة أو بيان للمستعمل!

ملاحظات:

وفحص عمل الدكتور عبد الخالق محمود التكشيفي يكشف عن أمور، منها:

أولًا: مخالفة المستقر في ترتيب الكشافات؛ من حيث تأخير كشاف الآيات الكريمة.

ثانيًا: غياب عدد من الكشافات التي استقر رعايتها، من مثل: كشاف الكتب الواردة في المتن، من مثل:

- تأويلات القرآن الكريم، للكاشاني، ص ٢/٤٤.
- شرح نصوص الحكم، للكاشاني، ص ٢/٤٤.
- شرح منازل السائرين، للكاشاني، ص ١/٤٤.

ثالثًا: صناعة عدد من الكشافات، مرتبًا مكوناتها الصغرى بالمخالفة للقواعد المستقرة في التكشيف، على ما رأينا في كشافات المصطلحات، والأحاديث!

٢. ١٩٨١م/ صنع الدكتور كمال جعفر عددًا من الكشافات؛ تكملة لتحقيق معجم اصطلاحات الصوفية، للقاشاني، هي كما يلي:

أ. كشاف المصطلحات، مرتبة على نظام ترتيب الكتاب الأبجدي، وهو يمثل كشافًا للمحتويات.

ب. كشاف لمصطلحات المعجم، مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا هجائيًّا؛ تيسيرًا على المستعملين، وتوفيرًا لوقتهم. وهذا صنيع جديد من منظور المستعمل.

وقد أخلت كشافات هذه النشرة ببقية الكشافات جميعًا، وهو إخلال كبير بمبدأ من مبادئ تحقيق النصوص التراثية المستقرة في تصور التقاليد العربية المعاصرة لمفهوم التحقيق، وتطبيقات المحققين معًا، فجاء تحقيق هذا المعجم ناقصًا غير مستوف لأركان التحقيق بوصف المكملات البعدية مكونًا أساسيًّا من مكونات التحقيق أو النشر النقدي.

٣. ١٩٩٥م/ صنع الأستاذ سعيد عبد الفتاح مجموعة من الكشافات؛ استكمالًا لتحقيق معجم: رشح الزلال، للكاشاني، جاءت كما يلي:

أ. كشاف الآيات القرآنية، مرتبة ترتيبًا مصحفيًّا، مقرونة برقم السورة، ورقم الآية، وانتماء السورة إلى أى من قسمي الكتاب العزيز؛ المكي والمدني.

ب. كشاف الأحاديث، مرتبة -فيما يظهر- بحسب أطراف الأحاديث ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا.

ج. كشاف الأشعار، مرتبة على القوافي ترتيبًا ألفبائيًّا هجائيًّا، وإن جاء الترتيب عاريًا من ذكر الوزن، وحالة البيت من جهة العزو.

د. كشاف للإعلام والكتب الواردة في المتن معًا مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا، مع عدم الاعتداد بكلمات: ابن/ أبو.

هـ. كشاف لمحتويات الكتاب (مصطلحاته)، مرتبة ترتيبًّا عشوائيًّا، وهو نظام ترتيب المداخل.

وكان يلزم ترتيبها هجائيًّا ألفبائيًّا؛ للتيسير على المستعملين.

ويلاحظ على عمل هذا المحقق في تكشيف المكونات الصغرى لمعجم رشح الزلال ما يلي:

أولًا: احترام الترتيب المستقر للكشافات في معالجة الأدبيات المعاصرة لصناعة المكملات.

ثانيًا: الإخلال بصناعة كشاف للمصطلحات مرتبًا ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا؛ للتيسير على المستعملين.

٤. ١٩٩٦م/ صنع الأستاذ سعيد عبد الفتاح مجموعة من الكشافات؛ استكمالًا لتحقيق معجم: لطائف الإعلام، للكاشاني، هي كما يلي:

أ. كشاف الآيات القرآنية، مرتبًا على الترتيب المصحفي، مذكورًا فيه رقم السورة ورقم الآية والمؤشر المكاني.

ب. كشاف الأحاديث مرتبة ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا على أوائل الأحاديث، وقد أضاف إليه المحقق التخريج الموثق من المصادر؛ تخفيفًا –فيما يبدو– للهوامش السفلية، وأشار إلى ذلك.

ج. كشاف الأشعار، مرتبًا القوافي ترتيبًا ألفبائيًّا، من دون ذكر الوزن، والإحالة لكل بيت من جهة العزو لقائله، ثم ألحق به كشافًا لأنصاف الأبيات.

د. كشاف الأعلام مرتبًا ترتيبًا ألفبائيًّا، معتبرًا "ابن" و" أبو" في الترتيب.

هـ. كشاف الكتب الواردة في المتن، مع بيان موجز جدًّا عن حالته من جهة النشر وعدمه.

و. كشاف المصطلحات الصوفية مرتبًا ترتيبًا ألفبائيًّا هجائيًّا.

ز. كشاف محتويات الكتاب على ترتيب مؤلفه، وهو مرتب ترتيبًا ألفبائيًّا هجائيًّا خارجيًّا للأبواب، وترتيبًا عشوائيًّا داخل كل باب!

ويلاحظ على عمل المحقق في تكشيف المكونات العلمية الصغرى لمعجم لطائف الإعلام ما يلي:

أولًا: ترتيب الكشافات وفق المستقر من أمر ترتيبها في أدبيات العلم التنظيرية.

ثانيًا: نقص في بناء بعض الكشافات، كما رأينا في كشاف الشعر.

٥. ١٩٩٨م/ صنعت أ. خديجة محمد كامل عددًا من الكشافات؛ تكملة لتحقيق كتاب: كتاب فيه معنى الزهد، لأبي سعيد الأعرابي، جاءت كما يلي:

أ. كشاف الآيات القرآنية، مرتبًا ترتيبًا مصحفيًّا من دون ذكر أرقام السور.

ب. كشاف الأحاديث النبوية والآثار، مرتبًا ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا على أوائل الأحاديث، مقرونًا بكل حديث الراوي الأعلى، أو صاحب الأثر، ومقرونًا ببيان حال كل حديث موضوع.

ج. كشاف الأعلام.

ويلاحظ على عملها في تكشيف معلومات هذا الكتاب ما يلي:

أولًا: ترتيب الكشافات وفق الشائع من ترتيبها.

ثانيًا: إضافة معلومات الحكم على الحديث الموضوع في كشاف الأحاديث.

ثالثًا: نقص في بناء كشاف الآيات، متمثل في إهمال رقم كل سورة.

ويلاحظ على تكشيف مكونات معاجم المصطلح الصوفي المحققة في العصر الحديث في التقاليد العربية ما يلي:

أولًا: اضطراب في ترتيب الكشافات، وإن رتب جماعة من المحققين الكشافات التي صنعوها وفق الترتيب الشائع المألوف.

ثانيًا: التفاوت في بيان ما يلزم ظهوره في كل كشاف من محقق لآخر.

ثالثًا: الاتفاق في عدم مطابقة كشاف الأشعار للمستقر في برامج تكشيفه في صناعة المكملات في ميدان تحقيق النصوص.

رابعًا: خلو كشافات هذه المعاجم جميعًا من كشافات نوعية مهمة، من مثل:

أ. صناعة كشافات للرموز والإشارات المتداولة بين الصوفية.

ب. صناعة كشافات للألفاظ المترادفة والمشتركة في هذه المعاجم.

٣/٣ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة:

خطاب تحرير النص:

أدرج جمهرة من علماء تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة "الإخراج الطباعي"، أو "تحرير النص"، أو إعداده للطبع والنشر ضمن عناصر مكملات التحقيق، بدءًا من عبد السلام هارون [تحقيق التراث ونشر الكتب، فصل المكملات الحديثة، ص٩٥].

وفي هذا المطلب فحص لتعامل المحققين العرب المعاصرين مع هذين العنصرين من عناصر مكملات التحقيق.

١.٣/٣ ترتيب مكونات العمل المحقق:

اتفق المحققون جميعًا على ترتيب مكونات المعاجم الصوفية المحققة، وإخراجها في الصورة التالية:

أولًا: مقدمة التحقيق، بما تتضمنه من الترجمة الذاتية للمصنف، ودراسة الكتاب، ووصف نسخه الخطية، وبيان منهج التحقيق وإجراءاته.

ثانيًا: إيراد النص منسوخًا بالطريقة المعاصرة، مضبوطًا، معلقًا عليه، مخرج المحتويات الصغرى .. إلخ.

ثالثًا: إيراد الكشافات المختلفة.

٢.٣/٣ تنظيم النص:

اتفق محققو المعاجم الصوفية في التقاليد العربية المعاصرة جميعًا على مجموعة من المحددات فيما يتعلق بتنظيم النص، نوجزها فيما يلي:

أولًا: تنظيم كل صفحة على نظام الكتلتين فقط؛ بمعنى تقسيم الصفحة قسمين:

أولًا: أحدهما لمتن النص المعجمي المختص بمصطلحات الصوفية، آخرهما هوامش التوثيق والتعليق والتخريج وذكر فروق النسخ.

وقد أخل المحققون المعاصرون جميعًا بأمر مهم في شأن تنظيم فقار النص، وتنظيم صفحاته، فلم يستثمروا أمورًا مهمة مستقرة في تنظيم النصوص وتحريرها، فتورطوا فيما يلي:

أولًا: عدم ترقيم أبواب كل معجم.

ثانيًا: عدم ترقيم مصطلحات كل معجم.

ثالثًا: عدم تقسيم كل صفحة على ثلاث كتل؛ أحدها للمتن، وثانيها: هامش لتوثيق المصطلحات، وآخرها: للتعليق على مكونات الشروح والتعريفات والمعلومات المذكورة أمام كل مدخل، وتخريج مكوناتها، وذكر فروق النسخ.

وقد استقر تنظيم النصوص التراثية على ثلاث كتل إذا كانت من أنواع المعجمات الاصطلاحية، أو تراجم الأعلام، أو لحن العامة، مما يقوم نسقه التأليفي بالأساس على النظر إلى فقرة بوصفها نصًّا مستقلًّا يمكن ترقيمه، وتوثيقه!

وقد صنع ذلك التقسيم والتنظيم جمهرة فيما أخرجوه من نصوص مشابهة، على ما نرى في تحقيقات إحسان عباس لكتب التراجم والطبقات، والسيد الشرقاوي في تحقيق تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف للصفوي، وخالد فهمي في تحقيق التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا، والحدود النحوية للأبذي، وشرحها لابن قاسم المالكي، وغيرها.

٣.٣/٣ الإخراج الطباعي:

اتفق محققو معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة على التمييز بين كتل النصوص طباعيًّا، فظهرت العلامات التالية:

أولًا: استعمال حجوم طباعية (ضبط) مائزة للحروف من جهتين:

أ. الحجم الطباعي (البنط).

ب. التمييز بالتثقيل والتسويد.

وكان ذلك في طباعة العناوين، كعناوين الأبواب وغيرها.

ثانيًا: استعمال حجوم طباعية مائزة للحروف حجمًا وثقلًا في طباعة المداخل/ أو رسوم المصطلحات تمييزًا لها عن التعليقات والمعلومات التي تندرج تحتها.

ثالثًا: استعمال صفحات فاصلة بين المكونات المتمايزة بين المكونات المتمايزة في داخل كل معجم صوفي، بمعنى استعمال صفحة فاصلة –مثلًا– قبل النص، وقبل الكشافات ... إلخ.

رابعًا: استعمال حجوم طباعية متوسطة، متفاوتة بين بنط (١٤) إلى بنط (١٦) في طباعة متن النصوص المعجمية خلا المداخل أو رسوم المصطلحات.

خامسًا: استعمال حجوم طباعية صغيرة، أتت في الغالب في مستوى (بنط ١٢) في طباعة الهوامش السفلية المخصصة للتوثيق والتخريج والتعليق وذكر الفروق.

سادسًا: استعمال خطوط صغرى فاصلة بين كتلتي كل صفحة، أي للتمييز بين كتلة المتن، وكتلة الهوامش السفلية.

وقد تفاوت الإخراج الطباعي من معجم صوفي لآخر في جماعيات الخطوط، وحظوظه من الجمال والأناقة، وإن تقارب الإخراج الطباعي لها جميعًا -مع تقدير درجات للاختلاف- في الوضوح، والمقروئية.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة معالجة المحققين العرب المعاصرين لمعاجم المصطلح الصوفي في العربية، وعالجت -سعيًا للكشف عن الأسس والقواعد التي طبقوها لتحقيق هذه المعجمات- المطالب التالية:

١. مدخل لفحص جدوى تأسيس الوعي بخصوصية تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في العربية.

٢. المعاجم الصوفية: مادة الدراسة.

٣. فحص خطاب الوعي بأسس اختيار النص وتطبيقها على اختيارات المحققين العرب المعاصرين لمعاجم المصطلح الصوفي.

٤. تحليل عمل المحققين المعاصرين لمعاجم المصطلح الصوفي، فيما يتعلق بجمع النسخ الخطية وما ترتب على ذلك من آثار.

٥. فحص خطاب معالجة نصوص المعاجم الصوفية التراثية عند التحقيق.

٦. بيان موقف هؤلاء المحققين من خطاب المكملات الحديثة.

وقد كشفت هذه الدراسة عن جملة من النتائج هي:

أولًا: توافر الدواعي الحافزة والباعثة على العناية بتحقيق معاجم المصطلحات الصوفية علميًّا وحضاريًّا.

ثانيًا: ظهور ما يقرب من خمسة عشر معجمًا كانت مشغلة عدد من المحققين العرب المعاصرين، كان غالبهم من مصر، ثم الشام.

ثالثًا: تفاوت موقف المحققين من أمر جمع النسخ تفاوتًا ظاهرًا، ونشر بعضهم معاجم صوفية عن نسخة خطية واحدة، مع ما في ذلك من مخاطر.

رابعًا: تفاوت موقف المحققين من إجراءات معالجة النص، وإن ظهرت مجموعة من الأسس المستقرة المتفق عليها في هذا الباب؛ تتغيا أداء النصوص أداء صحيحًا متقنًا دقيقًا مضبوطًا، موثقًا مخرجًا معلقًا عليه.

خامسًا: تفاوت موقف المحققين من صناعة مكملات التحقيق تفاوتًا كبيرًا.

سادسًا: أخلت جميع التحقيقات في التقاليد العربية المعاصرة لمعاجم المصطلح الصوفي بالملاحق والتذييلات والاستدراكات، مع قيام الدواعي إليها.

إن هذا البحث -بما يفتحه من آفاق تستهدف الاشتغال على حدود الوعي بخصوصية بعض الأنساق والأنواع التأليفية عند التحقيق والنشر النقدي- سعى لضرب مثال عملي لما يلزم العناية به من محددات الوعي بالخصوصية عند تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في العربية.

كما أن ذلك معين على تحقيق وظائف معرفية، تعمق دراسة التصوف ومفاهيمه، وأخرى حضارية، تتعلق بإنجاز معاجم صوفية موسوعية معاصرة، فضلًا عما يمكن أن تقدمه من وظائف أخرى، تتعلق بما أحاط بعدد من الأفكار والشخصيات الصوفية من تناقضات، وتفتح الطريق للدراسة اللسانية والمعجمية والمصطلحية المعاصرة المتعمقة والمثمرة.

إن خريطة انتشار المصطلح الصوفي في نصوص التصوف المتنوعة النثرية والشعرية، تفرض تمدد العناية بتحقيق معجمات هذه المصطلحات الصوفية[٣].

من جانب أخير، فإنه يلزم التوسع في رعاية هذه التحقيقات؛ للتهدي لحسم مشكلات كثيرة في مجال دراسة مصطلحات التصوف، من مثل: مشكلة الخلاف حول مدى تأثير مصطلحية ابن عربي فيمن جاء بعده من عدمه؛ ذلك أن د. أبو العلا عفيفي يقرر: "أنه ما من صوفي أتى بعد ابن عربي ... إلا تأثر بمصطلحه"، وهو ما ردّه، ونفاه د. عناية الله إبلاغ، عندما قرر [جلال الدين الرومي بين الصوفية وعلماء الكلام، الدار المصرية اللبنانية، ط٦ سنة ٢٠١٧م القاهرة، ص ١٦٥] أن التجربة والذوق هما منبع فهم مصطلح كل متصوف!

هوامش البحث:

١. من الأعمال السابقة في مجال العناية بتحقيق نصوص التصوف الإسلامي في التراث العربي: بحث الدكتور عبد الحميد مدكور (النشر والتحقيق في مجال التصوف، مع عناية خاصة بالفتوحات المكية) [ضمن: تحقيق المخطوطات الإسلامية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠١٥م، ص ص ٧٩-١٣١].

وقد أشار فيها إلى عدد من نصوص التصوف الإسلامي، ونقد تحقيقاتها، ولكن لم يشر إلى نصوص معجمات المصطلح الصوفي، وما حقق منها.

وقد نبه د. مدكور إلى أهمية مصطلحات التصوف، في سياق بيانه لما يلزم على محقق نصوص التصوف التنبه إليه، فقال (ص ٩٧): إن تحقيق النصوص يلزمه شروط تواضع عليها المحققون، ومن أهم هذه الشروط: "أن يبذل المحقق جهده فيما يقوم به من تعليقات علمية ... لمعاونة القارئ على القراءة الصحيحة للنص؛ من حيث الشرح للغامض من كلماته و***مصطلحاته***". ويقول (ص ٩٨): "وأن يلحق

بالكتاب جملة من الفهارس ... تتضمن قوائم ***بالمصطلحات*** الفنية التي يتبارى كبار المحققين في استخلاصها؛ لما لها من أهمية".

٢. النشر والتحقيق في مجال التصوف، ص ٩٧.

٣. انظر: المصطلح الصوفي بين الخفاء والتجلي: دراسة معجمية سياقية في ديواني ابن وفا والباعونية، للدكتور مهدي عرار، مجلة العربية والترجمة، ع٣٠ السنة الثانية، حزيران/ يونيو ٢٠١٧م، ص ١٣-١٦.

***

الفصل الرابع
في تحقيق النص الشعري

منجز الدكتور محمد سالمان
في تحقيق النصوص الشعرية التراثية
دراسة نقدية

مدخل: في سبيل ترسيخ منحى تجديدي في حقل علم تحقيق النصوص:

يعد الدكتور محمد علوان سالمان (و١٩٦٦م) من أكثر المعاصرين عكوفًا على تحقيق النصوص الشعرية التراثية، ونشرها نشرًا نقديًّا من المنظور الكمي على أقل تقدير.

ويبدو من تحليل هذا التوجه الظاهر إلى تحقيق هذا النوع المائز من النصوص التراثية في تاريخ أجناس القول العربية، أن دوافعه وراء ذلك كثيرة ومتنوعة، تتوزع على ما يلي:

أولًا: الدوافع الذاتية؛ بحكم كونه شاعرًا مبدعًا، أنجز عددًا من الدواوين الشعرية ونشرها، وتقبلها المجتمع النقدي بالنقد والدراسة؛ مما جعله ثابت التكوين فيما به يكون الشعر شعرًا؛ لغة، وتصويرًا وموسيقى، فضلًا عن تخرجه في اللغة العربية من دار العلوم بالقاهرة سنة ١٩٨٨م.

ثانيًا: الدوافع المعرفية التي تنظر إلى الشعر في الثقافة العربية نظرة خاصة؛ بوصفه "علم قوم لم يكن لهم تميز أعلى في غيره"، وبوصفه ديوان العرب، وبوصفه البيان الساحر، وبوصفه محددًا من المحددات التي يقاس بها كمال الإنسان العربي في الثقافة التراثية الممتدة إلى الجاهلية.

ثالثًا: الدوافع المهنية؛ بمعنى الاشتغال المهني زمانًا طويلًا في صناعة الكتاب والنشر بوجه عام، وصناعة الكتاب التراثي ونشره بوجه خاص.

بالإضافة إلى الاشتغال الأكاديمي بالأدب والنقد عمومًا، وبالشعر ونقده خصوصًا.

رابعًا: الدوافع الوطنية والقومية؛ حيث يرى في العناية بتحقيق الشعر -بما هو تراث- ناتج وعي بالهوية، والحقيقة أن محمد سالمان بتوجهه هذا يعد استكمالًا لمجموعة من الأسماء اللامعة من المعاصرين الذين اشتغلوا بتحقيق النصوص الشعرية على وجه الخصوص، من أمثال: د. نوري حمودي القيسي، والأستاذ هلال ناجي من العراق، ود. عبد الرازق حويزي، ود. عادل سليمان جمال، ود. النبوي عبد الواحد شعلان من مصر، ود. محمد يوسف نجم من لبنان، ود. عبد العزيز المانع من السعودية، وغيرهم كثير جدًّا.

وهو الأمر الذي يمنح الاتجاه التجديدي القائم على تقدير موائز النصوص الشعرية في التنظير لعلم تحقيق النصوص الشعرية، مكانته التي ظهرت لخدمته مجموعة من الأدبيات المعاصرة في التقاليد العربية المعاصرة؛ سعيًا لضبط قواعد تحقيق هذه النصوص التي تميزها عن النصوص النثرية لتمايز أنظمة بناء هذه النصوص من غيرها.

وهو الأمر الذي فحصه وكشف عن أدبياته الدكتور خالد فهمي في دراسته: اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة استكشافية.

وتسعى هذه الدراسة إلى فحص منجز الدكتور محمد سالمان في ميدان تحقيق النصوص الشعرية التراثية، في ضوء ما استقر من الأسس والقواعد في التقاليد العربية المعاصرة.

١/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية:

حدود المنجز وملامحه:

أنجز محمد سالمان تحقيق عدد من النصوص الشعرية العربية التراثية، ونشرها نشرًا نقديًّا، وفيما يلي بيان بالتسلسل الزمني لهذه التحقيقات؛ كشفًا عن خريطة نشرها الزمنية، وهو تسلسل زمني متعدد الأهداف، وسوف يتوسع هذا المطلب، ويدرج نصوص المنظومات في دائرة هذا المنجز، مع الاعتراف بأن المنظومة ليست شعرًا بالتصور الفني والجمالي، لكن المنظومة من منظور الأجناس ليست نثرًا -بطبيعة الحال- وهو ما يجعلها خاضعة لقواعد تحقيق الشعر دون غيرها.

١/١

وسيكون المعول على هذا التسلسل الزمني هو الاحتكام لتاريخ صدور النص الشعري المحقق منشورًا:

١-٢٠٠٧م:

أ. ديوان صفوان التجيبي الأندلسي، ت ٥٩٨هـ.

ب. ديوان أبي محجن الثقفي، ت ٣٠هـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ج. ديوان ابن فرج الكحل الأندلسي، ت ٦٣٤هـ.

[وهذه الثلاثة الدواوين منشورة في كتاب واحد بعنوان: من ديوان الشعر العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ٢٠١١م].

٢- ٢٠٠٩م: شرح ديوان الزفيان السعدي، توفي في حدود سنة ٨٥هـ [مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م].

٣- ٢٠١٠م: السريرة المنزعجة لشرح القصيدة المنفرجة، لعلاء الدين البصروي، ت ٩٠٥هـ [دار العلم والإيمان، القاهرة، ٢٠١٠م].

وهذا الشرح على قصيدة ابن النحوي؛ يوسف بن محمد بن يوسف ت ٥١٣هـ.

وقد حقق الدكتور محمد سالمان مجموعة من القصائد التي عارضتها، ونشرها ملحقة بهذا النص الشارح، وهي:

أ. القصيدة المنفرجة، لأبي حامد الغزالي، ت ٥٠٥هـ.

ب. معارضة ابن كيلان شاه، ت ٦٢١هـ.

ج. معارضة ابن بجيش المغربي، ت ٩٣٠هـ.

د. القصيدة المنفرجة، لخالد النقشبندي، ت ١٢٤٢هـ.

و. معارضة التجاني، محمد بن عبد الله الصفطاوي.

ز. معارضة بيرم التونسي، ت ١٩٦١م.

ح. معارضة جعفر ماجد، و١٩٤٠م.

كما نشرها عدد من التخاميس للقصيدة، ملحقة بهذا النص المحقق، وهي:

أ. تخميس للحضرمي، ت ٦٣٦هـ.

ب. تخميس الشباط التوزري، ت ٦٨٤هـ.

ج. تخميس للقرشي، ت ٧٢١هـ.

د. تخميس للصائغ (الحنفي، ت ٧٧٨هـ).

هـ. تخميس للعيدروسي، ت ٨٨٢هـ.

و. تخميس للشيخ علي المصري، ت ١١٢٧هـ.

ز. تخميس للشيخ القادري، سلام بن عمر بن بركات بن جلال المزاحي، القادري.

٤. ٢٠١١م:

أ. شعر أبي بكر الخوارزمي، ت ٣٨٢هـ.

ب. شعر ابن طباطبا العلوي، ت ٣٢٢هـ.

[الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١١م، ضمن كتاب: من ديوان الشعر العربي، الجزء الثاني].

٥. ٢٠١٣م:

أ. الألغاز النحوية، للشيخ خالد الأزهري، ت ٩٠٥هـ.

ب. الطائر الميمون في حل لغز الكنز المدفون، لجمال الدين القاسمي، ت ١٣٣٤هـ = ١٩١٤م].

ج. اللفظ اللائق والمعنى الرائق، لأبي بكر شهاب الدين أحمد بن هارون (لعله أبو بكر أحمد بن هارون الذي ترجم له الزركلي)، [الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ٢٠١٣م، ضمن من الألغاز عند العرب].

٦. ٢٠١٥م:

أ. ديوان ابن سكرة الهاشمي، ٣٨٥هـ.

[منشورات الجمل، بغداد، ٢٠١٥م].

ب. ديوان أبي الشمقمق، ت ١٨٠هـ.

[منشورات الجمل، بغداد، ٢٠١٥م].

٧. ٢٠١٦م:

نيل الأماني في شرح التهاني، لأبي علي الحسن اليوسي، ت ١١٠٢هـ.

[الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ٢٠١٦م].

٨. ٢٠١٧م: شعر الواساني (الحسن بن الحسين)، ت ٣٩٤هـ.

[الوادي للثقافة والإعلام، القاهرة، ٢٠١٧م].

٩. ٢٠١٨م: إخبار الأخبار بما وجد على القبور من الأشعار، للبودي، نجم الدين يحيى بن محمد بن عبد الله بن عبد الواحد الدمشقي الحلبي، ت ٦٦٧هـ.

١ / ٢ ملاحظ على المنجز:

يظهر من فحص منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية العربية مجموعة من الملامح والعلامات الدالة على موقفه من التراث الشعري. وفيما يلي بيان بأهم الملاحظ الدالة على هذا المنجز:

أولًا: الامتداد الزمني للنصوص الشعرية التراثية التي حققها، فقد تمددت عصور هذه النصوص لتغطي عصور الاحتجاج في القرنين الأول والثاني الهجريين، كما يتجلى من تحقيقه دواوين أبي محجن الثقفي (ت ٣٠هـ) والزفيان السعدي (ت ٨٥هـ)، ولتغطي العصور التالية لها في القرون المختلفة من الثاني إلى الثاني عشر الهجري.

ثانيًا: الامتداد المكاني لجغرافية ظهور النصوص الشعرية التراثية التي حققها؛ حيث حقق عددًا كبيرًا من النصوص الشعرية التي أبدعها المشارقة، وعددًا آخر من النصوص الشعرية التي أبدعها المغاربة والأندلسيون.

وإن كانت الغلبة من جهة الكثافة العددية للنصوص الشعرية المشرقية -بطبيعة الحال-.

ثالثًا: التوسع في مفهوم الشعر -فيما يبدو-؛ بمعنى توجه المحقق الكريم إلى تحقيق نصوص شعرية إبداعية متنوعة الأغراض، والأوزان، والفنون، بالإضافة إلى العناية بتحقيق نصوص من المنظومات العلمية النحوية والفقهية، وغيرها.

وهذا التوجه ناتج وعي بطبيعة الحدود المشتركة بين الشعر والنظم، وهي الحدود العائدة إلى طبيعة القوانين الحاكمة لبناء لغة هذه النصوص، وتمايزها عن النصوص الشعرية بموجب المحدد العروضي والإيقاعي، بوصفه أهم محدد مائز لنصوص الشعر والنظم، يتحكم في بناء الجملة التركيبي، وفي ضبط أبنية عدد من الكلمات في أحيان كثيرة ... إلخ.

وهذا الوعي العملي يؤازره وعي تنظيري، ظهر بأخرة في بعض الأدبيات التي تنبهت إلى ضرورة رعاية البعد العروضي في قراءة النصوص التراثية وتحقيقها، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف –رحمه الله تعالى–: [كيف نقرأ النص التراثي؟ وبيان أثر العرض في ضبطه وتحقيه، (ص٣٧) مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م]:

"لا تخفى أهمية العروض في خدمة التراث وتحقيقه؛ فلا يخلو كتاب تراثي من عدة أبيات من الشعر؛ حتى كتب التاريخ والبلدان نجدها مليئة بمقطوعات وقصائد كثيرة، قد لا توجد في دواوين الشعر المجموعة.

وتشتد الحاجة إلى معرفة العروض للمحقق الذي يعمل في تحقيق التراث العربي؛ لضبط الأبيات التي تقابله في النص الذي يقوم بتحقيقه". فضلًا عن الأهمية المتزايدة في حالة ما إذا كان النص التراثي مشغلة التحقيق نصًّا شعريًّا بالأساس.

رابعًا: ظهور عناية خاصة بتحقيق عدد من النصوص الشعرية المنتمية لأغراض مهجورة، متهمة في كثير من الأوساط المتعاملة مع نصوص التراث، من مثل العناية بالدواوين الخالصة للهجاء بشكل واضح، وهو ما يظهر مثلًا في تحقيق شعر الواساني (ت ٣٩٤هـ)، وشعر المجون، كما في ديوان أبي الشمقمق (ت ١٨٠هـ)، وابن سكرة الهاشمي (ت ٣٨٥هـ).

خامسًا: التوسع في مفهوم التحقيق؛ فقد ظهر أن هذا المصطلح عنده يتسع ليشمل:

أ. إخراج النصوص الشعرية التراثية اعتمادًا على النسخ الخطية أو المخطوطات.

ب. إخراج النصوص الشعرية التراثية من دون الاعتماد على النسخ الخطية أو المخطوطات.

وهذا الأمر يخالف المتفق عليه في قواعد تحقيق النصوص، أو نشرها نشرًا نقديًّا.

سادسًا: يبدو أنه من أنصار تضييق مفهوم "التراث"، والتوقف به عند حدود القرن الثاني عشر الهجري، وهي رؤية ضيقة فاشية في تصور عدد من العاملين في هذا المجال، وهو الغالب على تصور المؤسسات العلمية والأكاديمية المعنية كذلك.

ويظهر ذلك من أمرين، هما:

أ. توقف منجزه في التحقيق عند حدود القرن الثاني عشر، وعدم تجاوزه زمنيًّا.

ب. استعمال مصطلح الجمع فقط مع النصوص الشعرية الأخرى التي أصدرها لشعراء بعد هذا التوقيف، فقد جاء على غلاف طبعة ديوان البابا شنودة [الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م] ما نصه: "ديوان البابا شنودة/ ***جمع ودراسة*** د. محمد سالمان"!

سابعًا: غياب النصوص الشعرية النسائية عن منجز الدكتور محمد سالمان في ميدان تحقيق النصوص التراثية.

ثامنا: خلوص منجز الدكتور محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية للفنون الرسمية، وغياب خدمة النصوص الشعرية الشعبية كالأزجال، والموشحات، والدوبيت، والمواليا ... إلخ.

٢/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية العربية التراثية: قراءة في خطاب معايير الاختيار:

تمثل عملية اختيار النص التراثي واحدة من العمليات المهمة التي تكشف عن وعي المحقق، وفلسفته في خدمة نشاط تحقيق النصوص.

وتكاد تجمع أدبيات التقاليد العربية المعاصرة التي توقفت أمام هذا الأمر بالتنظير على مجموعة من المعايير، التي تصب في باب تقدير قيمة اختيار نص تراثي ليكون مشغلة التحقيق.

وهذه المعايير تدور حول أولية النصوص، ووزنها العلمي في مجالها المعرفي، وتقدمها في باب النسق التأليفي أو التصنيفي، وعدم سبق تحقيقها ونشرها، وأهلية مؤلفيها ومصنفيها وترقي مكانتهم العلمية.

ومراجعة منجز الدكتور محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية العربية يكشف عن مجموعة من الملامح والمحددات التي حكمت اختياره للنصوص التراثية التي نهض بتحقيقها ونشرها.

أولًا: معيار عدم سبق النشر:

يكشف تحليل منجز محمد سالمان في ميدان تحقيق النصوص الشعرية عن عناية بمعيار مهم، يتمثل في التوجه لعدد من النصوص الشعرية التراثية التي لم يسبق نشرها من قبل، وهو ما يظهر في أعماله التالية:

١. شعر الحسن بن الحسين الواساني، ت ٣٩٤هـ (٢٠١٧م).

٢. ديوان ابن سكرة الهاشمي ت ٣٨٥هـ (٢٠١٥م)؛ يقول المحقق (ص ١٠): "أما شاعرنا فما زال الزمن يعانده، فديوانه الشعري ... ***ما زال مفقودًا***". ثم يقول: ولهذا "أقدمت على جمع شعر الرجل، متتبعًا أبياته في المصادر"!

٣. السريرة المنزعجة لشرح القصيدة المنفرجة، لعلاء الدين البصروي، ت ٩٠٥هـ (٢٠١٠م).

٤. إخبار الأخبار بما وجد على القبور من الأشعار، للبودي الدمشقي ٦٦٧هـ (٢٠١٨م). كانت هذه النصوص الشعرية الأربعة فقط هي التي انطبق عليها معيار اختيار نصوص لم يسبق نشرها.

أما بقية منجز الدكتور محمد سالمان في مجال تحقيق النصوص الشعرية فقد سبق أن حققها آخرون ونشروها.

وفيما يلي بيان مسوغات التوجه إلى إعادة تحقيقها ونشرها، والحكم على هذه المسوغات:

انحصرت المسوغات التي ساقها الدكتور محمد سالمان بين يدي تصديه لإعادة تحقيق عدد من النصوص الشعرية، ونشرها في مسوغين جامعين، هما:

أ. مسوغ نفاد الطبعات السابقة، وقلتها، مع حاجة المجتمع العلمي لها.

ب. مسوغ اكتشاف زيادات أخلت بها النشرات القديمة التي تصدت لجمع أشعار بعض الشعراء.

وهذان المسوغان ظاهران في مقدماته المختلفة لنشراته، يقول: في (مقدمة نشرته لديوان أبي محجن الثقفي، ص ٢١): "وقد نشر الديوان لاند برج في ليدن عام ١٨٨٦م، ونشره أبل في ليدن أيضًا عام ١٨٨٧م؛ ثم طبع في القاهرة بمطبعة الأزهار

البارونية، بلا تاريخ [ونسخها مفقودة من دار الكتب المصرية]، وإن كان ثمة نسخة من هذه الطبعة محفوظة بالمكتبة الأزهرية".

ويقول في مقدمة نشرته لديوان التجيبي (ص ١٢٢): "ومما دعاني لجمع تراث هذا الرجل، تلك النواة التي بذرها الدكتور عبد القادر عمراء، حين قدم للمكتبة العربية كتاب: زاد المسافر ... لصفوان التجيبي؛ فقد جمع هذا الرجل كثيرًا من شعر شاعرنا في مقدمة الكتاب .. هذا ما جعلني أستكمل هذا الجهد"!

وأنت واجد هذين المسوغين مذكورين في بقية مقدمات نشرات عدد من النصوص الشعرية التي أعاد جمعها أو تحقيقها ونشرها مرة أخرى، وفيما يلي بيان مواضع هذا الذكر:

١. مقدمة تحقيق: شرح ديوان الزفيان السعدي، (ص ٢٥).
٢. مقدمة تحقيق شعر ابن طباطبا العلوي، (ص ١٧).
٣. مقدمة تحقيق نصوص في الألغاز عند العرب، كتابه: فن الألغاز عند العرب (ص ٨٠-٨١).
٤. مقدمة جمع شعر أبي الشمقمق وتحقيقه (ص ٤٢).
٥. مقدمة تحقيق: نيل الأماني في شرح التهاني، لليوسي (ص٢٦).

وهذان المسوغان لا ينهضان بالاعتذار لصنيع الدكتور محمد سالمان، فقد كان يسعه إعادة نشر النادر النافد من هذه النصوص بطريق التصوير مع الدراسة، وهي منهجية فاشية، تلجأ إليها كثير من المؤسسات الثقافية الرسمية في البلدان المختلفة؛ طلبًا لتوفير هذه الطبعات وتداولها، تحت عنوانات سلاسل مختلفة.

ومن جهة أخرى، فإن المجموع الشعري الناقص لشعر شاعر يكفي فيه صناعة المستدركات، وهو باب شائع، تُعنى به عدد من الدوريات المعنية بالنصوص التراثية.

ويبقى المسوغ الحقيقي في التصدي لإعادة تحقيق نص سبق نشره محققًا ماثلًا في اكتشاف نسخ خطية مؤثرة.

وقد ظهر من منجز محمد سالمان عمل أعاد التصدي لتحقيقه؛ نظرًا لاكتشاف نسخ خطية جديدة، وهو تحقيقه لديوان: أبي محجن الثقفي، يقول في مقدمة تحقيقه (ص ٢١): "وأعاد الدكتور صلاح المنجد نشر الديوان في بيروت عام ١٩٧٠م، وقد اعتمد على نسختين؛ إحداهما مخرومة، والأخرى مبتورة"!

والتوجه إلى إعادة نص ظهرت له مخطوطات جديدة أمر مهم جدًّا، وهو من المسوغات المعتمدة التي يقبل معها إعادة نشر النص محققًا.

ثانيًا: معيار الأولية والفرادة والتنوع:

يبدو أن هذا المعيار متنوع التجليات، وهو في مجال النصوص الشعرية منفتح التجليات؛ بسبب من اعتبارات كثيرة زمنية، وجغرافية، وفنية وإبداعية.

لقد تمتعت اختيارات محمد سالمان للنصوص الشعرية التي نهض بتحقيقها بتوافر حزمة طيبة من التجليات المنبثقة من هذا المعيار؛ فقد ظهرت رعايته للمبادئ التالية:

أ. الأولية الزمنية؛ إذ حقق مجموعة من النصوص الشعرية المنتمية لعصور الاحتجاج اللغوي والنحوي؛ أي نحو القرنين الأول والثاني الهجريين، كما نراه في تحقيقات دواوين: أبي محجن الثقفي ت ٣٠هـ؛ والزفيان السعدي ت ق ١هـ.

ب. الفرادة الفنية؛ إذ حقق مجموعة من النصوص الشعرية لسد فجوات حقيقية، تتعلق بأغراضها في المكتبة الشعرية العربية التراثية؛ كنهوضه بجمع شعر أبي الشمقمق، وابن سكرة الهاشمي، والواساني؛ فقد تفرغ هؤلاء الشعراء لخدمة أغراض غير مألوفة في تاريخ الشعر العربي، ولا معتنى بها في الغالب.

ج. التنوع الزمني والمكاني:

لقد توزعت اختيارات محمد سالمان للنصوص الشعرية التراثية التي خدمها بالتحقيق على مراحل زمنية ممتدة من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني عشر الهجري.

وتنوعت اختياراته لتغطي الجغرافية العربية في المشرق العربي، والمغرب العربي، والأندلس.

وقد شهدت تطبيقات هذا المعيار غيابًا لتجليات مهمة؛ كتنوع الأجناس في داخل الدائرة الشعرية.

ثالثًا: أهلية المؤلفين والمصنفين والمبدعين:

حقق محمد سالمان مجموعة من النصوص الشعرية، أبدعها شعراء مرموقون، يحوزون درجات عالية من الأهلية الإبداعية، ولهم وزنهم المعتبر في تاريخ الشعر العربي، وبعضهم له منجزه الفريد من منظور الأغراض الشعرية النادرة.

وهذه الأهلية مرجعها لما تمتعت به أشعارهم من طاقات الشعرية، وتقنيات بناء القصيدة لديهم.

وكل من اختار لهم نصوصًا شعرية يتمتعون بمنازل جيدة في تاريخ الشعر العربي.

من جانب آخر، فإن بعض الشروح التي اختارها لعدد من النصوص الشعرية شرحها شراح مشهود لهم بالعلم والمنزلة الثابتة، كاليوسي ت ١١٠٢هـ، والبصروي ٩٠٥هـ، والشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ.

إن هذه المعايير الثلاثة التي توقفنا أمامها تكشف عن وعي لا بأس به بمسألة اختيار النصوص التراثية لتكون مشغلة التحقيق من جانب صاحب هذا المنجز، ويؤخذ على تطبيقاته لهذا المعيار نوع ترخص في إعادة تحقيق ما سبق تحقيقه ونشره، وإعادة جمع ما سبق نشره مجموعًا، وهو محدد يسعى تاريخ النصوص التراثية في هذه المرحلة إلى تحجيمه والحد منه؛ لاعتبارات علمية وأخلاقية، فتح الباب أمام نشر ما لم يسبق نشره؛ لصناعة تراكم في تحقيق ما لم يحقق، وحفظ حقوق المحققين الأوائل من إهدار جهدهم فيما أنجزوه ونشروه سلفًا.

٣/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية:

قراءة في أسس المعالجة:

يدخل مصطلح المعالجة في مجال تحقيق النصوص التراثية في علاقة ترادف تام مع المصطلحات التالية: التحقيق، وعلاج النص، وقراءة النص.

وتتلخص إجراءات معالجة النصوص التراثية مشغلة التحقيق فيما يلي: تصحيح النص، وإقامته من جهتي الحذف والزيادة أو طلب تمامه، وإقامة كتابته وضبط ترقيم وتوثيق النص والتعليق عليه. [انظر: معالجة النص في كتاب: أنشودة المتن والهامش، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١٥م].

وقد نبه الدكتور محمد سالمان في عدد من مقدمات النصوص التي حققها ونشرها إلى أن بعض المسوغات التي حملته على إعادة تحقيقها ونشرها كان ماثلًا فيما فرط من محققيها قبله من أخطاء، انتدب نفسه لتصحيحها في نشرته.

والحقيقة كاشفة عن مجموعة من ملامح جودة معالجة النصوص الشعرية التراثية التي حققها ونشرها الدكتور محمد سالمان، وهذه الملامح ماثلة في:

أولًا: إقامة نصوص الشعر التي حققها، ولا سيما من جهة الأوزان، وبيان ما دخله الخلل من هذه الجهة في تعليقاته عند وجود نوع خلل في بعض الأبيات أو الأسطر؛ ومن ذلك التعليق الذي ورد في (ص ٣٩ من: شرح ديوان الزفيان السعدي) على قول الشاعر:

أو نأمان البوم أو صوت الصدى، حيث قال: "وبه خلل وزني"!

والحقيقة أنه مستقيم على وزن الرجز بشرط فتح الهمزة من (نأمان)، وسكون الواو من (صوت) بدلًا من التشديد الذي ضبط المحقق الحرف!

[وانظر كذلك إشارة لخلل عروضي في نيل الأماني في شرح التهاني، ص ٢٧٦ ﻫ ١].

ثانيًا: إقامة النصوص الشعرية التي حققها من جهة الضبط، والضبط مهم جدًّا في تحقيق نصوص الشعر لتعالقه بالأوزان، ولارتباطه بباب جليل واسع التجليات، هو باب الضرائر الشعرية التي تحيط بصيغ الكلمات.

ثالثًا: التوثيق والتخريج والتعليق:

تمتعت النصوص التي حققها الدكتور محمد سالمان بمحددات أساسية مستقرة في باب معالجة النصوص، وهي:

أ. التوثيق.

ب. التخريج.

ج. التعليق.

وهو -في الغالب- لا يترك ما يحتاج إلى توثيق وتخريج وتعليق من دون التدخل بنوع معالجة تضيء النص وتخدمه.

ولكن منهجية التوثيق والتخريج والتعليق متفاوتة من نص شعري إلى آخر، فقد اضطربت منهجية التوثيق والتخريج والتعليق؛ فمرة ينص على ذكر المؤشر المكاني للمراجع المستعملة في المعالجة، وفي أحيان كثيرة لا ينص.

ومن النصوص التي اهتم فيها بتوثيق النصوص وتخريجها والتعليق عليها وعزوها إلى مواردها: نيل الأماني في شرح التهاني لليوسي، وديوان ابن سكرة الهاشمي.

ومما يظهر فيه الإخلال بذلك: شعر الواساني [انظر المواضع: ص ٧٨هـ٣/ ص ٧٩ هـ-٧/ ص٩٠هـ١-٢/ ص ١٢٥ هـ٢-٥ وغير ذلك كثير].

وثمة ملحظ آخر يتعلق بهذا العنصر من عناصر معالجة النصوص التراثية التي حققها الدكتور محمد سالمان، يظهر في ترخصه في توثيق النصوص وتخريجها من المراجع غير الأصيلة، فهو في اللغة -بوجه عام- يوثق ويخرج نصوصها من المعجمات العامة، من دون العناية بتخريج النصوص اللغوية النوعية من معاجمها الخاصة؛ فللكلمات معجمات خاصة بها، وهكذا لبقية المجالات، والحقول. وهو في تخريج الأعلام وترجمتها كثيرًا ما يلجأ لكتب معاصرة كالأعلام، مع وفرة المراجع والمصادر المختصة التراثية الأصيلة.

[انظر ترجمته لابن خلكان من الأعلام، في هـ ٢، ص ٣٣٧، في التعليق على: الطائر الميمون في حل لغز الكنز المدفون لجمال الدين القاسمي].

٤/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية والتراثية:

قراءة في خطاب المكملات والتكشيف والملاحق:

لقد استقر في أدبيات التحقيق في التقاليد الاستشراقية والعربية أن مفهوم تحقيق النصوص ونشرها نشرًا نقديًا بات يحيط به أربعة أعمدة، هي:

أ. دراسة النص وترجمة المؤلف وما يحيط بموضوع النص (المكملات القبلية).

ب. قراءة النص، وضبطه، ومعالجته، وتوثيق مادته، وتخريج محتوياته.

ج. تكشيف معلوماته، ومكوناته الصغرى؛ للتيسير على المستعملين.

د. صناعة ملاحق متعالقة بموضوع النص تعالقًا لصيقًا؛ خدمة لآفاق الدرس والتحليل.

وقد تمتعت النصوص الشعرية التراثية التي حققها محمد سالمان ونشرها بقدر ظاهر من وجوه العناية بعناصر: دراسة النصوص، وما يحيط بموضوعها وترجمة مؤلفيها؛ وتكشيف مكونات هذه النصوص في كشافات (أو فهارس)، وصنع لعدد منها ملاحق تتصل بموضوعها اتصالًا لصيقًا.

وفي هذا المطلب بيان لخصائص معالجته لهذه العناصر الواقعة في الصميم من حدود مفهوم تحقيق النصوص التراثية:

١/٤ المكملات القبلية في تحقيقات محمد سالمان: حدودها وخصائص معالجتها:

في كل ما نشره الدكتور محمد سالمان محققًا عناية ظاهرة بمجموعة من عناصر المكملات القبلية التي تسبق متن النص الشعري التراثي المحقق في الإخراج النهائي، وتتلخص هذه العناصر فيما يلي:

١.١/٤ المقدمة:

وتتضمن كلمة كاشفة عن النص، ودوافع التصدي لتحقيقه، لأهميته، يقول في مقدمة جمعه وتحقيقه شعر ابن سكرة الهاشمي (ص ١٠): "إن لشعر ابن سكرة قيمة أدبية، وهو مفيد أيضًا لمن يروم التأريخ للأخلاقيات، وقصائد تلقي الضوء على جانب من جوانب الحياة في بغداد في زمانه .. غالبًا تم التستر عليها"! ثم يقول: "إن

شعر ابن سكرة يمثل وثيقة أدبية وتاريخية واجتماعية لفترة تمثل أهم فترات تاريخنا العربي"، ثم يقول: "لهذه الأسباب أقدمت على جمع شعر الرجل"!

والحقيقة أن مقدمات نشرات محمد سالمان للنصوص الشعرية التراثية التي حققها قائمة بحد أدنى ما يلزم المقدمات الوفاء به في برامج صناعة المكملات القبلية في إعداد النصوص التراثية للنشر.

ومما يلحظ على منجز الدكتور محمد سالمان في مقدمات تحقيقاته هو التفاوت فيما تتضمنه بعض المقدمات طولًا وقصرًا؛ فعلى حين جاءت مقدمة تحقيق نيل الأماني في شرح التهاني، لليوسي في صفحة واحدة (ص ٩)، ومقدمة كتاب فن الألغاز عند العرب الذي تضمن تحقيقه ثلاثة نصوص في الألغاز في صفحتين (ص ٧-٨)، وكذلك مقدمة كتابه: من ديوان الشعر العربي (الجزء الثاني) الذي تضمن تحقيق شعر ابن طباطبا العلوي، وشعر أبي بكر الخوارزمي – جاءت مقدمة تحقيق السيرة المنزعجة لشرح القصيدة المنفرجة لعلاء الدين البصروي في ثماني صفحات (ص ٧-١٤).

٢.١/٤ ترجمة المؤلفين والمصنفين:

لم يخل كتاب من الكتب التي نشرها محمد سالمان -متضمنة تحقيقاته للنصوص الشعرية التراثية– من صناعة مبحث يتضمن ترجمة المؤلف أو المصنف، سواء كان شاعرًا أو شارحًا للنص الشعري.

وقد اتسمت معالجاته لتراجم المؤلفين بما يلي:

أولًا: الظهور المستقل، أي صناعة مباحث مستقلة لتراجم المؤلفين أو الشعراء والشراح، ظهرت عادة وهي تحمل: اسم الشاعر أو الشارح؛ كما في:

أ. ابن سكرة: حياته (ص ١٣): من ديوان ابن سكرة الهاشمي.

ب. أبو الفضل النحوي (ص ١٥) صاحب القصيدة المنفرجة، من السريرة المنزعجة لشرح القصيدة المنفرجة.

ج. أبو محجن (ص ١٥) من ديوان الشعر العربي.

د. ترجمة التجيبي (ص ١٣٧) من ديوان الشعر العربي.

هـ. ابن طباطبا العلوي (ص ٩) من ديوان الشعر العربي (الجزء الثاني).

و. الخوارزمي: حياته (ص ١٧٩) من ديوان الشعر العربي (الجزء الثاني).

ز. التعريف بالشاعر (أبي الشمقمق (ص ١٣) من ديوان أبي الشمقمق.

ح. الواساني: حياته (ص ١٣) من شعر الواساني.

ط. اليوسي (ص ١١) من نيل الأماني في شرح التهاني.

ثانيًا: عدم استقلال تراجم المؤلفين من الشعراء والشراح، ومعالجة تراجمهم ضمن عناصر دراسة النص مختلطة بها، على ما يظهر من معالجة ترجمة الزفيان السعدي، والتي جاءت في آخر المقدمة التي صنعها بين يدي تحقيق شرح ديوانه (ص ١٦).

ثالثًا: غياب الترجمة لبعض المؤلفين، على ما ظهر فيه التعامل مع أحمد بن هارون، صاحب: شرح اللفظ اللائق والمعنى الرائق (ص ١٣٧ وما بعدها) من كتاب فن الألغاز عند العرب.

رابعًا: التفاوت والاضطراب في معالجة تراجم المؤلفين والشراح.

صحيح أن ثمة عناصر ثابتة ظهرت متواترة في التراجم جميعًا، تتعلق ببيان الاسم وتاريخ الميلاد والوفاة، ولكن تفاوتت بعد ذلك عناصر التراجم، فلم تطرد معالجات شيوخ المترجم له، أو تلاميذه، أو مصنفاته، أو رحلاته وأسفاره، أو الموقف العلمي المدعم بالدليل من مكانته ومنزلته العلمية.

وهذا التفاوت والاضطراب لم يعد مقبولًا بعد استقرار صناعة التراجم في دراسات المكملات في حقل تحقيق النصوص التراثية ونشرها.

٣.١/٤ دراسة النص مشغلة التحقيق:

اعتنى محمد سالمان في عدد كبير من التحقيقات التي نشرها بعنصر دراسة النص أو دراسة الموضوع التي ينتمي إليه النص الذي حققه.

وقد جاءت عنايته بهذا العنصر أعمق من غيرها من العناية ببقية عناصر المكملات القبلية، وهو ما يتجلى من التحليل الكمي لمساحة ما خصصه لها في مفتتح كل تحقيق نشره، وقد طالت بعض هذه الدراسات بصورة كبيرة، يمكن أن تشكل عملًا مستقلًّا، ومن الأدلة الكمية على ذلك:

أ. دراسة اللغز في مقدمة تحقيقه لثلاثة من نصوص الألغاز في العربية في حوالي ١٢٠ صفحة (ص ٩-١٣٣).

ب. دراسة أغراض شعر أبي الشمقمق في حوالي (٢٠) صفحة (ص ٢٥-٤٣).

ج. دراسة شعر الواساني، فيما يزيد عن (٢٠) صفحة (ص ٢١-٤٤).

د. دراسة أغراض شعر ابن سكرة الهاشمي في حوالي (١٥) صفحة (ص ٩-٣٤).

وقد اعتنى في دراساته للنصوص الشعرية بمجموعة من المسائل، تواترت صور عنايته بها، وهي:

أولًا: أغراض شعر الشاعر الذي حققه.

ثانيًا: خصائص البناء الفني للأشعار التي حققها.

ثالثًا: العناية الواسعة بالبناء العروضي والإيقاع.

٤.١/٤ منهج التحقيق وإجراءاته ووصف النسخ:

اعتنى محمد سالمان -في غالب ما نشره من تحقيقات النصوص الشعرية- ببيان منهجه في التحقيق، وأردفها -في كثير من الأحيان- ببيان الوصف المادي للنسخ الخطية المعتمدة عند توافر ذلك.

وقد توافر في عمل المحقق استعمال المنهج مرادفًا للإجراءات!

إن فحص الأجزاء التي خصصها المحقق لهذا العنصر من عناصر المكملات القبلية في نشراته النقدية لما نهض به من تحقيق للنصوص الشعرية - يكشف عن انتهاجه المنهجيات التالية:

أولًا: منهج النص المختار فيما حققه من نصوص على أكثر من نسخة خطية، على ما يظهر من عمله في نشر شرح ديوان الزفيان السعدي اعتمادًا على ثلاث نسخ خطية (ص ٢٣-٢٥)، بالإضافة لما يمكن أن يعد نسخًا ثانوية، متمثلة في المطبوعات التي صدرت قبله! وعلى ما يظهر كذلك من عمله في نشر السريرة المنزعجة اعتمادًا على نسختين، وكذلك على ما يظهر من عمله في نشر نيل الأماني اعتمادًا على نسختين (ص ٦٧-٦٨)، وعمله في نشر الألغاز النحوية للشيخ خالد الأزهري؛ اعتمادًا على ثلاث نسخ خطية (ص ٢٥).

ثانيًا: تحقيق النص على نسخة واحدة:

وقد تكرر منه ذلك أكثر من مرة، فنشر نصوصًا اعتمادًا على نسخة مطبوعة قديمة، كما في عمله في شرح اللفظ اللائق لأحمد بن هارون، والطائر الميمون لجمال الدين القاسمي، ويبدو أن ذلك كان منه؛ لافتقاد النسخ الخطية لهذين النصين!

ثالثًا: منهج بناء النصوص القديمة من طريق الجمع، وهو خارج حدود علم تحقيق النصوص التراثية، الذي يفر من استصحاب نسخة أو أكثر من المخطوطات

ركنًا عند التحقيق والنشر النقدي، وهو الأسلوب الغالب على منجز محمد سالمان فيما أصدره من نصوص شعرية تراثية.

أما الإجراءات فلم تخرج عن بيان تعامله مع الانتساخ، ونقل الحروف ورسمها (النقحرة وفق مصطلح براجشتراسر)، بما يلائم القارئ المعاصر، وتخريج النصوص من الآيات وغيرها، وترجمة الأعلام، وشرح الغامض من المفردات، وبيان اختلاف الروايات، وترتيب الأبيات وتقسيمها!

أما تعامله مع وصف النسخ فقد جاء -في الغالب- سريعًا، غير شامل (اكتفى فيه بالمعلومات التوثيقية "الببليوجرافية" للنسخ وأماكن حفظها، وأرقام هذا الحفظ وفنونه في المكتبات المختلفة).

وفي أحيان قليلة يعرج على بعض معلومات خوارج النص؛ كالتمليكات، ونوع الخط [انظر ص ٢٣ وضعه لنسخة من نسخ شرح ديوان الزفيان، وهي النسخة الثالثة، المحفوظة بمعهد المخطوطات برقم ٣١١/ أراجيز].

وفي أحيان أخرى يذكر عدد أوراق المخطوطة، وبعض خصائص كتابتها، كما نرى في وصف النسخة المصرية لنيل الأماني [ص ٦٨].

٤/١.٥ خدمة تاريخ قضية النص في المكملات:

ومن ملامح خدمة موضوع النص التراثي في المكملات القبلية، العناية بمطلب يجمع ما ألف فيه من نصوص سابقة على النص مشغلة التحقيق أو لاحقة.

وهو تقليد تسرب لدراسات النص من التقاليد والممارسات الاستشراقية، وكان الدكتور رمضان عبد التواب رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أحرص المحققين المعاصرين عليه، فيما حققه ونشره من نصوص تراثية تحت عنوان: "تراث كذا"؛ وربما كان ذلك بتأثير من دراسته في جامعة ميونيخ بألمانيا الغربية.

وقد أظهر الدكتور محمد سالمان عنايته بشيء يقترب من هذا العنصر في ثلاثة من أعماله، هي:

أ. السريرة المنزعجة لشرح القصيدة المنفرجة، للبصروي؛ حيث صنع مبحثًا أورد فيه شروح هذه القصيدة قبل البصروي ت ٩٠٥هـ وبعده. وقد ضم هذا المبحث قائمة احتوت على خمسة وثلاثين شرحًا (ص ٢١-٢٥)؛ لكن هذه القائمة ينقصها -في الغالب- بيان مصادر ذكرها، وبيان ما هو مخطوط منها وما هو مطبوع، وأماكن حفظها، وبيانات طبعاتها، باستثناءات قليلة تعلقت بالشروح التي تحمل الأرقام التالية: (٨ شرح الدلجي؛ ١١ شرح البصروي محل التحقيق؛ ١٥ شرح الخلوتي الكردي؛ ١٩ شرح الأنقروي بالتركية؛ ٢٠ شرح المناستري؛ ٢٣ شرح عبد الباقي اليازجي؛ ٣٤ شرح عبد العزيز الصوفي؛ ٣٥ شرح حسنين مخلوف).

ب. فن الألغاز عند العرب؛ حيث صنع مبحثًا بعنوان: مصادر دراسة اللغز، وكسره على مطلبين؛ أحدهما للمطبوع من المصادر، وآخرهما للمخطوط منها (ص ٧٧-١٣٣).

وقد احتوت قائمة المصادر المخطوطة على أربعة وعشرين مصدرًا، واحتوت قائمة المصادر المطبوعة على اثني عشر مصدرًا.

وقد ذكر كثيرًا من المصادر خلوًا من البيانات الببليوجرافية التي توثق معلومات الحفظ أو النشر.

وقد ألحق هاتين القائمتين بمباحث مطولة لدراسة محتويات كل مصدر ذكره، تتضمن تحليل المعلومات، ومنهج عرضها ... إلخ.

ج. ما ذكره من نصوص مشابهة لنص إخبار الأخبار للبدوي الدمشقي.

وتفسير غياب العناية بهذا العنصر من عناصر المكملات القبلية عن بقية النصوص التراثية الشعرية التي حققها ونشرها مفهوم؛ ذلك أنها جميعًا تتعلق بدواوين شعراء بأعيانهم؛ ربما لا يتصور وجود مؤلفات خاصة بدراسة شعر كل شاعر منهم.

والحق أن الدكتور محمد سالمان اعتنى -في بعض ما حققه ونشره من نصوص الدواوين والأشعار التي جمعها تعيينًا- بصناعة مطلب يحيط بمصادر شعر كل شاعر نهض لجمع شعره، وتحقيقه ونشره، ومن ذلك:

- ما خصصه من حديث حول بعض مصادر شعر الواساني (ص ٢٣)، وهو أمر جاء قليلًا نادرًا، مع أهميته، على الأقل فيما يتعلق بالأعمال الشعرية التي نهض نشرها على الجمع!

***

من خمسة العناصر التي سبق فحصها هنا يظهر ما يلي:

أولًا: وعي منجز محمد سالمان بوقوع المكملات القبلية في الصميم من مفهوم تحقيق النصوص التراثية.

ثانيًا: ظهور العناية بمجموع عناصر المكملات القبلية من التقديم والترجمة للمؤلفين، ودراسة النصوص مشغلة التحقيق، ووصف النسخ الخطية وصفًا ماديًّا، وبيان الإجراءات المتبعة في تحقيقها ونشرها.

ثالثًا: ظهور التفاوت في خدمة عدد من العناصر مقارنة بغيرها.

رابعًا: ظهور الاضطراب في خدمة بعض عناصر المكملات القبلية، وعدم إخضاعها لمنهجية مستقرة.

خامسًا: غياب معالجة بيان مصادر شعر الشعراء الذين حقق أشعارهم، أو جمعها ونشرها.

سادسًا: الإخلال بعدد من القواعد المستقرة في معالجة بعض العناصر الداخلية لبنود الدراسة؛ لعدم العناية بمعلومات التوثيق لتراث فن النص مشغلة التحقيق، وعدم العناية باستيفاء عناصر الوصف المادي للنسخ المخطوطة، وعدم ذكر المنهج المتبع في التحقيق؛ اكتفاء ببيان الإجراءات.

٢/٤ تكشيف النصوص في منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية: حدوده وخصائصه:

صناعة الكشافات جزء من حدود مفهوم تحقيق النصوص التراثية، وهي ما كانت تعرف في تطبيقات المحققين المعاصرين باسم الفهارس، التي أسهم علماء المكتبات في تعديل هذه التسمية.

والكشاف كما أعرفه: "هو القائمة التي تتضمن ترتيبًا نوعيًّا للمعلومات الصغرى في النص مشغلة التحقيق".

وقد ظهرت عناية محمد سالمان بهذا المحور من محاور خدمة النص المحقق وإعداده للنشر، وقد اطردت عنايته بأنواع الكشافات (الفهارس) التالية:

١. كشاف الآيات القرآنية. [انظر: السريرة المنزعجة للبصروي، ص ١٧٩؛ ونيل الأماني، ص ٢٩٧؛ وشرح اللفظ اللائق، ص ٢١٩ وغيرها].

وقد لوحظ على تكشيف محمد سالمان للآيات القرآنية ما يلي:

أ. ترتيبها مصحفيًّا على ترتيب سور المصحف الشريف.

ب. عدم ذكر أرقام السور؛ اكتفاء بأرقام الآيات.

ج. تكشيف بعض الآيات الواردة في الهوامش لا المتون، [انظر هـ ٧، ص ٣٠١؛ حيث كشفها في كشاف الآيات ص ٣٤٥ في تحقيق شعر الخوارزمي، وقد جعل الكشاف وقفًا عليها وحدها].

وهذا أمر لا تجيزه برامج التكشيف للوحدات العلمية الصغرى، وتحصرها في النصوص مشغلة التحقيق فقط.

[وقد اطرد منه ذلك في النصوص التي جمعها ونشرها].

٢. كشاف الأحاديث النبوية، على أطراف أوائلها.

٣. كشاف الأشعار.

ويتبع المحقق في تكشيف الأشعار منهجًا يتضمن ذكر صدر البيت، وقافيته، ووزنه وقائله، والمؤشر المكاني.

وقد لوحظ منه في تكشيف الأشعار أمر مخالف لما استقر عليه مكشفو الشعر في النصوص المحققة، وهو وضع اسم الشاعر بين قوسين هلاليين () إذا كان البيت منسوبًا في النص، ووضعه عاريًا منهما إذا كان البيت عائر النسبة في النص، واستطاع المحقق أن يعزوه، وهذا عكس المتبع في برامج تكشيف الأبيات.

من جانب آخر، دأب المحقق على أن يكشف أعجاز الأبيات المذكورة في المتون في كشاف خاص بأنصاف الأبيات، مع العلم بالقافية والعلم بالصدر بعد التخريج، والمستقر في تكشيف أنصاف الأبيات هو لما لا نعلم له تكملة.

٤. كشاف الأعلام، وهو يذكر فيه الأعلام التي وردت في النصوص والمكملات، وهو ما لا يوافق عليه أحد من المحققين!

إن فحص منجز محمد سالمان في تكشيف النصوص التي حققها ونشرها يكشف عن وجوه من العناية بعدد من الكشافات، ويكشف عن مخالفة للمنهجيات المستقرة في تكشيف المعلومات والوحدات العلمية الصغرى في النصوص مشغلة التحقيق، وإدراج ما ليس منها فيها.

ثم إن ثمة كشافات كنا نتوقع ظهورها -تبعًا لنوع بعض النصوص- لم نجدها؛ فقد غابت كشافات لشرح الألفاظ، ولا سيما في النصوص التي تأسست ماهيتها على شروح الشعر، كما في شرح ديوان الزفيان السعدي، وشرح قصيدة اليوسي في نيل الأماني، وشرح القصيدة المنفرجة في السريرة المنزعجة للبصروي، فضلًا عن كشاف للمعاني التي أخلت بها معجمات اللغة!

كما أخلت كشافاته بتتبع المصطلحات الشعرية والنقدية والعروضية والنحوية في نصوص الشروح التي حققها ونشرها.

٣/٤ صناعة الملاحق في منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص: الحدود والخصائص:

تمثل العناية بصناعة الملاحق المتعلقة بالنصوص المحققة تقليدًا استشراقيًّا بالأساس، وهو ما نجد مصداقًا عليه في تنظير ريجيسبلاشير، وجان سوفاجيه في كتابهما: قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها [ترجمة د. محمود المقداد، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، بيروت، ودمشق، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م، (ص٤٣)].

والملاحق: "وثائق ضرورية لفهم النص، ولكنها مطولة جدًّا، لا تتممها الحواشي أو التعليقات".

وقد ظهرت بعض العناية بهذا المبدأ في عدد من النصوص التي حققها ونشرها الدكتور محمد سالمان، تمثلت في الملاحق التالية التي صنعها لبعض ما نشره محققًا:

١. ملحق بمعارضات القصيدة المنفرجة، ألحقه بتحقيق كتاب البصروي ت ٩٠٥هـ، الذي شرح به القصيدة، وهو ملحق ضم تسع معارضات، وصل فيها إلى العصر الحديث (ص ٨٦-١١١).

٢. ملحق بتخاميس القصيدة المنفرجة، ألحقه بكتاب البصروي ت ٩٠٥هـ، الذي شرح به القصيدة، وهو ملحق ضم ثمانية تخاميس للقصيدة (ص ١١٣-١٧٦).

والحقيقة أن مثل هذين الملحقين مهمين جدًّا لمن يروم دراسة الحركة الشعرية والفنية حول هذه القصيدة، وهو باب معرفي مستقر في دراسات تاريخ الأدب والنقد.

وقد كان شرح القصيدة الدالية لليوسي المعروف بنيل الأماني في حاجة إلى صناعة ملحق يرصد شروحها المتنوعة.

ومما يؤخذ على هذين الملحقين عدم وفائهما بمعلومات التوثيق، فلم يذكر الدكتور محمد سالمان مصادر توثيق هذه المعارضات والتخميسات.

٥/ تحرير النصوص في منجز الدكتور محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية:

صدرت النصوص الشعرية التراثية التي حققها الدكتور محمد سالمان، وقد أحاط بتصميمها المنوال التالي:

١. المكملات القبلية؛ من المقدمة، وترجمة صاحب النص، ودراسة النص، وموضوعه ومصادره ومنهج التحقيق وإجراءاته.

٢. النص المحقق.

٣. الملاحق؛ عند وجودها.

٤. الفهارس أو (الكشافات).

٥. مراجع التحقيق والدراسة.

وهذا التصميم موافق للمستقر في نشر النصوص المحققة في الغالب.

أما تحرير النص المحقق، فقد صممه في الغالب على المنوال التالي:

١. متن النص.

٢. هوامش النص.

ومما يلاحظ على تحرير النصوص التراثية التي حققها محمد سالمان ما يلي:

أولًا: التفاوت في ترقيم أجزاء النصوص الشعرية؛ فعلى حين رقم المحقق القصائد في كل حرف في شعر الواساني، وديوان ابن سكرة الهاشمي وديوان أبي الشمقمق وشرح ديوان الزفيان السعدي وشعر ابن طباطبا العلوي وشعر أبي بكر الخوارزمي – فإنه لم يرقم قصائد ديوان أبي محجن الثقفي.

ثانيًا: الاضطراب في ترقيم أبيات القصائد؛ فعلى حين رقم أبيات القصائد في ديوان أبي الشمقمق فإنه لم يرقم أبيات القصائد في نشراته للدواوين الأخرى؛ كشعر الواساني، وديوان ابن سكرة الهاشمي، وغيرها.

ثالثًا: الاضطراب في تحرير الهوامش، فعلى حين جعل الهامش في تحقيق ديوان أبي الشمقمق هامشين:

الأول: لتخريج القصائد،

والأخير: لمعالجة النص وتخريجه وتوثيقه والتعليق عليه، فإنه لم يفعل ذلك في صناعة هوامش تحقيقه شعر الواساني، وديوان ابن سكرة وشعر ابن طباطبا وغيرهم.

الخاتمة:

تناول هذا البحث منجز الدكتور محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية، وعالج مشكله في المطالب التالية:

١. حدود منجزه في تحقيق النصوص الشعرية.

٢. تحليل المعايير الحاكمة لاختياره النصوص التراثية التي حققها.

٣. تحليل أسس معالجة النصوص وتحقيقها في منجزه.

٤. ملامح خطاب المكملات والتكشيف والملاحق والتحرير في منجزه.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

أولًا: يمثل اتجاه محمد سالمان منحى تجديديًّا في عكوفه وإخلاصه لتحقيق النصوص الشعرية فقط.

ثانيًا: اتساع مفهوم الشعر في منجزه التحقيقي ليضم النظم التعليمي!

ثالثًا: اتساع مفهوم تحقيق النصوص، ليضم في حدوده المفهومية جمع النصوص، وإعادة بناء النصوص القديمة، وهو اتساع لا يوافقه عليه منظرو نظرية تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية والاستشراقية معًا.

رابعًا: ظهور تنوع منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية، تنوعًا امتد فغطى المساحات الزمنية، والمكانية، والفنية.

خامسًا: تنوعت تطبيقات معايير اختيار النصوص الشعرية في منجزه، فطالت الأولية التأليفية، والفرادة النوعية، وأهلية المبدع والمؤلف.

سادسًا: ظهرت أنماط من العناية بأسس تحقيق النصوص الشعرية؛ قراءة وتصحيحًا وضبطًا، وتوثيقًا، وتخريجًا، وتعليقًا.

سابعًا: ظهرت أنماط من العناية بمكملات تحقيق النصوص؛ كشفًا عن طبيعة النصوص وماهياتها، ودراستها، وترجمات مؤلفيها، ووصف مناهج العمل في تحقيقها، وصناعة الملاحق عند الضرورة.

ثامنًا: ظهرت أنواع من التفاوتات في معالجة كثير من عناصر التحقيق، والدراسة، والتكشيف وغيرها.

تاسعًا: ظهر نوع اضطراب في كثير من الأعمال الجزئية المنضوية تحت مفهوم التحقيق.

عاشرًا: ظهرت تطبيقات مخالفة لقواعد تحقيق النصوص، ولا سيما فيما يتعلق بصناعة الكشافات، وتوثيق التخريجات والتعليقات.

ويبقى منجز محمد سالمان في التحقيق خطوة مهمة جدًّا على طريق إحياء النصوص ونشرها، ترمي إلى الاختصاص، والعكوف على مجال بعينه، يراكم تحقيقاته وينوعها، ويتمدد في متابعتها الزمنية والجغرافية والموضوعية.

المصادر والمراجع:

(١) المصادر:

١. إخبار الأخبار بما وجد على القبور من الأشعار، للبودي الدمشقي، تحقيق ودراسة د. محمد سالمان (قيد الطبع).

٢. ديوان ابن سكرة الهاشمي، جمع وتحقيق ودراسة د. محمد سالمان، منشورات الجمل، بيروت / بغداد ٢٠١٥م.

٣. ديوان أبي الشمقمق، جمع وتحقيق ودراسة د. محمد سالمان، منشورات الجمل بيروت، بغداد، ٢٠١٥م.

٤. السريرة المنزعجة لشرح القصيدة المنفرجة، للبصروي، جمع وتحقيق ودراسة د. محمد سالمان، العلم والإيمان، للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٠م.

٥. شرح ديوان الزفيان السعدي، تحقيق د. محمد سالمان، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٩م

٦. شعر الواساني، جمع ودراسة وتحقيق د. محمد سالمان، الوادي للثقافة والإعلام، القاهرة، ٢٠١٧م.

٧. فن الألغاز عند العرب، ومعه: اللفظ اللائق والمعنى الرائق، والألغاز النحوية والطائر الميمون في حال لغز الكنز المدفون، دراسة وتحقيق د. محمد سالمان الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٣م.

٨. من ديوان الشعر العربي (الجزء الأول):

١. ديوان أبي محجن الثقفي.

٢. ديوان صفوان التجيبي.

٣. ديوان ابن فرج الكحل؛ جمع وتحقيق ودراسة د. محمد سالمان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٩. من ديوان الشعر العربي (الجزء الثاني):

١. شعر ابن طباطبا العلوي.

٢. شعر أبي بكر الخوارزمي، جمع وتحقيق ودراسة د. محمد سالمان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١١م.

١٠. نيل الأماني في شرح التهاني، لأبي علي الحسن اليوسي، دراسة وتحقيق محمد سالمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦م.

(٢) المراجع:

١. أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١٥م.
٢. قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها: وجهة نظر الاستغراب الفرنسي وضع ريجيسبلاشير، وجان سوفاجيه، ترجمة د. محمود المقداد، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

***

منجز عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص الشعرية التراثية ونقده: حدوده وخصائصه من منظور خصوصية النوع

٠/ مدخل:

يعد عبد الرازق حويزي (و ١٩٦٤م) [١] مثالًا طيبًا لشكل من أشكال العناية بنمط من أنماط الإحياء الجديد لعلم تحقيق النصوص التراثية؛ بعكوفه على نوع بعينه من أنواع هذه النصوص التراثية، وإخلاصه له من منظور أجناس النصوص، وفنون القول، ألا وهو جنس الشعر عند العرب، كما سيتضح من فحص حدود منجزه في ميدان تحقيق النصوص الشعرية التراثية بوجه خاص.

وهذا المسلك الإحيائي الذي يخلص لتحقيق نصوص جنس بعينه من الأجناس الأدبية، أو نوع بعينه من أنواع النصوص، من شأنه أن يسير بنظرية التحقيق في اتجاه رعاية الفروق بين هذه النصوص، وما يترتب على ذلك من ترقية النظرية وإجراءتها، وأدواتها.

ويعالج هذا البحث المسائل التالية:

١/ منجز حويزي: مقالة في الحدود.

٢/ منجز حويزي: خطاب المفاهيم والتصورات.

٣/ منجز حويزي في إعادة بناء الدواوين التراثية: قراءة في الأسس والمعايير.

---

(١) د. عبد الرازق حويزي، ولد سنة ١٩٦٤م، مصري من محافظة الغربية، ويعمل أستاذًا للأدب العربي بكلية الغة العربية، بمدينة إيتاي البارود، جامعة الأزهر، وعمل مدة أستاذًا بكلية الآداب، جامعة الطائف، بالمملكة العربية السعودية.

٤/ منجز حويزي في نقد بناء الدواوين التراثية: المعايير والخصائص.

٥/ منجز الدكتور عبد الرازق حويزي: المقاصد والوظائف.

١/ منجز عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص الشعرية التراثية:

مقالة في الحدود:

يتوزع منجز عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص التراثية -بوجه عام- على حزمة من الحدود، بيانها كما يأتي:

١/١ تحقيق النصوص التراثية الشعرية:

- ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م/ شعر القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ت ٣٩٢هـ: صنعة وتقديم.
- ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م/ شعر أبي الفرج بن هنده ت ٤٢٣هـ: جمع وتحقيق وتقديم.
- ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م/ شعر عبد الرحيم العباسي، ت ٩٦٣هـ: دراسة وتحقيق.
- ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م/ ديوان ابن الظهير الإربلي، ت ٦٧٧هـ: جمع وتحقيق ودراسة.
- ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م/ ديوان جعفر بن شمس الخلافة: تحقيق ودراسة.
- ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م/ ديوان علي بن ظافر الأزدي، ت ٦١٣هـ: صنعة وتقديم وشرح.
- ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م/ ديوان علي بن عرام الأسواني، ت ٥٨٠هـ: صنعة وشرح وتقديم.

- ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م/ ديوان مجبر الصقلي، ت ٥٤٠هـ: صنعة وشرح ودراسة.
- ١٤٣٧هـ = ٢٠١٥م/ شعر منقذ الهلالي، ت١٤٠هـ.
- ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م/ ديوان ابن الشبل البغدادي، ت ٤٧٣هـ: صنعة وتقديم وشرح.
- ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م/ ديوان ابن الحلادي الموصلي، ت ٦٥٦هـ: صنعة وشرح وتقديم.
- ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م/ ديوان العاصمي البوشبخي، ت ٥٢٠هـ: تحقيق وشرح وتقديم.
- ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م/ ديوان ابن مسهر الموصلي، ٥٤٣هـ: صنعة وشرح وتقديم.

٢/١ نقد تحقيقات النصوص الشعرية التراثية:

١- ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م/ أوس بن حجر، وما عليه من مستدركات: دراسة تحقيقية نقدية.

٢- ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٧م/ ديوان ابن وكيع التنيسي، ت ٣٩٣هـ: تنقيح وتتميم.

٣- ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م/ ديوان الخوارزمي، محمد بن عباس، ت ٣٨٣هـ: تتمة وإصلاح (ج ١).

١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م/ ديوان الخوارزمي، محمد بن عباس، ت ٣٨٣هـ: تتمة وإصلاح (ج ٢).

٤- ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م/ شعر أحمد بن طاهر، ت ٢٨٠هـ: تعقيب واستدراك.

٥- ١٤٣٠ هـ =٢٠٠٩م/ ديوان ابن الكيزاني، ت ٦٥٠هـ: استدراك وتعقيب.

٦- ١٤٣٠ هـ =٢٠٠٩م/ شعر أبي الحسين الجزار، ت ٦٧٩هـ: نقد واستدراك.

٧- ١٤٣٠ هـ =٢٠٠٩م/ شعراء عباسيون: ملحوظات وإضافات جديدة.

٨- ١٤٣٢ هـ =٢٠١١م/ غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات بين مطبوعة ومخطوطة: تحقيق ودراسة.

٩- ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م/ قراءة لنقد صنعتي لديوان القاضي الجرجاني.

١٠- شعر أسعد بن مماتي، ت ٦٠٦هـ: نظرات وإضافات.

١١- ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م/ من كنوز تراثنا: كتاب المنتخل: دراسة في تصحيح النسبة وتحرير النص والاستدراك عليه.

١٢- ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م/ مراجعة البحث الموسوم بتذكرة النجاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، ت ٧٤٥هـ: نقد واستدراك.

١٣- ١٤٣٧هـ = ٢٠١٧م/ تنبيهات عروضية على تحقيق ديوان صفي الدين الحلي.

١٤- ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م/ مصنفات حائرة في أفق التراث العربي المخطوط والمطبوع: عرض وتحرير نسبة ونقد.

٣/١ تحقيق النصوص النثرية التراثية:

١- ١٤٣٥هـ = ٢٠١٥م/ رسالتا جواهر القلائد وعقود اللآلي، لرشيد الدين الوطواط، ت ٥٧٣هـ: تحقيق وشرح ودراسة.

٢- ١٤٣٦هـ = ٢٠١٦م/ أنس الأرواح بعرس الأفراح؛ لعبد الرحيم العباسي: تحقيق وشرح ودراسة.

٣- ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م/ أنفع الوسائل إلى أبدع الرسائل، لعبد الرحيم العباسي، ٩٦٣هـ: تحقيق وشرح ودراسة.

٤/١ إعادة بناء الدواوين القديمة:

١,٤/١ التنظير:

أ- ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م/ صنع الدواوين الضائعة بين الواقع والمأمول: ديون ابن رشيق القيراوني ٤٦٣هـ: أنموذجًا.

٢,٤/١ التطبيق:

أ- ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م/ ابن شمس الخلافة وما بقي من كتابه: الأرج الشائق إلى كلام الخلائق.

ب- ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م/ ثلاثة دواوين عباسية: إعادة بناء.

ج- ١٤٣٧هـ = ٢٠١٥م/ ما لم ينشر من شعر السراج البغدادي، ت ٥٠٠هـ.

٢/ منجز عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص الشعرية التراثية:

خطاب المفاهيم والتصورات:

يمثل فحص خطاب المفاهيم المفتاحية مدخلًا مناسبًا لتحليل الوعي التفصيلي بالتصورات الأساسية في علم تحقيق النصوص التراثية بوجه عام والنصوص التراثية النوعية بوجه خاص، على خلفية استدعاء محددات الخصوصية؛ إن من جانب خصوصية الحقول والدوائر المعرفية المتمايزة، وإن من جانب خصوصية التمايز الأجناسي بين أنواع النصوص التراثية فنيًّا (شعر/ ونثر)، وإن من جانب خصوصية الأنساق التأليفية، متونًا أو شروحًا أو غيرها.

وقد وظف د. عبد الرازق حويزي زمرة من المصطلحات المفتاحية، ظهرت رديفًا لعنوانات أفراد منجزه في تحقيق النصوص التراثية الشعرية ونقده، وبالإمكان معالجتها في مطلبين فرعيين ينضويان تحت هذا المبحث:

١/٢ خطاب المفاهيم والتصورات في علم تحقيق النصوص التراثية الشعرية في منجزه.

٢/٢ خطاب المفاهيم والتصورات في نقد تحقيقات النصوص التراثية الشعرية في منجزه.

وفيما يلي فحص كل زمرة موزعة على هذين المطلبين:

١/٢ خطاب المفاهيم والتصورات في تحقيق النصوص التراثية الشعرية في منجز د. عبد الرازق حويزي:

استعمل د. حويزي عدة تعابير في عنوانات ما نشره من نصوص تراثية شعرية؛ بوصفها نطاقًا منهجيًّا، واصفًا لحواكم عمله فيها، وهي كما يلي:

(التعبير)	(كثافة استعماله)
١. تحقيق ودراسة	(مرة واحدة).
٢. تحقيق وشرح وتقديم	(مرة واحدة).
٣. جمع وتحقيق وشرح ودراسة	(مرة واحدة).
٤. دراسة وتحقيق	(مرة واحدة).
٥. صنعة وتقديم	(مرتان).
٦. صنعة وتقديم وشرح	(مرتان).
٧. صنعة وشرح وتقديم	(مرتان).
٨. صنعة وشرح ودراسة	(مرتان).

وغاب استعمال المؤشر المنهجي للعمل في نص واحد، هو نشره لشعر منقذ الهلالي.

ملاحظ على مصطلحات العمل وكثافة تكرارها:

يكشف تحليل مصطلحات العمل في منجز حويزي في تحقيق النصوص التراثية الشعرية عن مجموعة كبيرة من الملامح والعلامات المتنوعة، يمكن بيانها فيما يلي:

أولًا: لا يعكس استعمال هذه المصطلحات من المنظور الزمني نمطًا من التطور الفكري الصلب في توظيفها؛ لاعتبار يسير للغاية، يتمثل في التردد في استعمالها، بمعنى استعمال تعبير ما منها في حقبة سابقة، ثم العودة إليه نفسه في حقبة لاحقة، مفصولًا بين الحقبتين باستعمال لغيره.

ولكن يلاحظ أن استعمالاته تأتي وفق منوال الدفقة المجتمعة؛ بمعنى أن ما ينشره من نصوص في حقبة زمنية متحدة يأتي موحدًا، فعلى سبيل المثال، جاءت النصوص الثلاثة التي نشرها سنة ٢٠١٥م، وقد استعملت حزمة اصطلاحية واحدة، هي: صنعة وشرح وتقديم، مع تقديم وتأخير أحيانًا لبعض مفردات هذه الحزمة، ومثال ذلك نراه فيما نشره سنة ٢٠١٧م؛ إذ استعمل الحزمة الاصطلاحية (صنعة وشرح وتقديم) ثلاث مرات من أصل أربعة، مع تبادل في مكان ظهور كل مفردة من الثانية والثالثة.

ثانيًا: يكشف تحليل كثافة استعمال مفردات حزمة الاصطلاحية عن المعدلات والنسب المئوية التالية:

(المجموعة الأولى):

(١) شرح (ثماني مرات، بنسبة ٦١,٥٣٪).

(٢) صنعة (ثماني مرات، بنسبة ٦١,٥٣٪).

(٣) تقديم (سبع مرات، بنسبة ٥٣,٨٤٪).

(المجموعة الثانية):

(١) دراسة (خمس مرات، بنسبة ٣٨,٤٦٪).

(٢) تحقيق (خمس مرات، بنسبة ٣٨,٤٦٪).

(المجموعة الثالثة):

جمع (مرة واحدة، بنسبة ٧,٦٩٪).

وتحليل هذه النسب يعكس نسبة استعمال المصطلح المركزي في الميدان، وهو مصطلح (التحقيق)؛ حيث جاء استعماله في المرتبة الثانية.

ومن العجيب الذي كشف عنه سياق وروده واستعماله بمعنى: الجمع في كل مرات استعماله؛ إذ لم يستعمل ولو لمرة واحدة في سياق الاعتماد على نسخ خطية (مخطوطات).

وهو ما يعني تطور مفهوم مصطلح التحقيق في منجز د. عبد الرازق حويزي ليرادف مرادفة تامة مصطلحي: أ. الجمع، ب. الصنعة.

وهذا الاستعمال مخالفة صريحة للمستقر في برامج علم تحقيق النصوص التراثية المعاصر، التي تقرر قواعده أن التحقيق هو النشر النقدي العلمي المقترن بالأدلة على صحة النص، عن نسخ أو نسخة خطية على الأقل!

وهو ما تقرره أدبيات تحقيق النصوص التراثية المعاصرة في التقاليد الاستشراقية والعربية معًا.

وقد ظهر من دراسة كتاب برجشتراسر [أصول نقد النصوص ونشر الكتب، دار الكتب المصرية، إعداد وتقديم د. محمد حمدي البكري، (ط٢) سنة ١٩٩٥م القاهرة، (ص ١٤ وما بعدها] أن النشر النقدي للنصوص، أو تحقيق النصوص، يلزمه وجود النسخ الخطية.

ويقول ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه في كتابهما [قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها، ترجمة د. محمود المقداد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق (ط١) ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م (ص ٤٧/٣٠-٣٥)] "تستند الطبعات المنجزة عادة (أي المحققة) إلى المخطوطات، لا إلى طبعات سابقة".

واشتراط وجود نسخة أو نسخ خطية -بوصفه أساسًا في مفهوم التحقيق- أمر ظاهر في تحرير الأدبيات العربية المعاصرة التي اعتنت بقواعد هذا العلم، كما يظهر من معالجة عبد السلام هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا المفهوم في كتابه [تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط٤) ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م (ص ٤٢)].

وهذا الشرط الواجب ظاهر في كتاب د. صلاح المنجد [قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد، بيروت (ط٦) ١٩٨٢م، (ص٢-٣)] عندما يقول إن "غاية التحقيق هو تقديم المخطوط صحيحًا كما وضعه مؤلفه"، وهو يقصد -بطبيعة الحال- أداء النص الذي وصل إلينا في الوعاء المادي المعروف باسم: المخطوط.

وعلى كل حال فإن ثمة توسعًا في مفهوم المخطوط في عدد من التقاليد العربية المعاصرة، شمل ضم الطبعات الأولى التي فقدت نسخها الخطية إلى هذا المفهوم، كما ظهر في كتابات عبد السلام هارون (ص ٣١ فقرة ٤) على سبيل المثال، مع تقدير تحفظه وتشدده في هذا السياق.

وكل ذلك لم يكن عندما تصدى د. حويزي لما أنجزه من جمع للدواوين الشعرية التراثية التي قام عليها ورعاها.

وملخص القول في منهج د. حويزي أنه أنجز أعماله في تصحيح ما نهض به من نصوص تراثية شعرية، اعتمادًا على "نسخ ثانوية"، تمثلت في النقول المبثوثة من شعر هذا الشاعر أو ذاك في المصادر القديمة.

وإطلاق مصطلح "النسخ الثانوية" على النقول المبثوثة في المصادر القديمة أمر ذكره د. رمضان عبد التواب في كتابه [مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م (ص ٧٣)] في سياق حديثه عن كيفية تحقيق النص.

إن مصطلح "التحقيق" في منجز د. حويزي إذن مرادف لمصطلح الجمع وتوثيق نسبة ما يجمعه من نصوص شعرية للشاعر مشغلة العناية بجمع شعره، وترتيبه وفق ترتيب حروف الهجاء بالأساس كنظام ترتيب خارجي، ثم ترتيب القصائد التي من روي واحد بحسب حركاتها، ابتداء من السكون ثم الفتح، مرورًا بالكسر، وانتهاء بالضم.

ثالثًا: استعمل الدكتور عبد الرازق حويزي مصطلحات: "تقديم ودراسة"، في سياق عنوانات عدد من أعماله التي توجهت إلى جمع أشعار عدد من الشعراء العرب القدامى.

وهذان المصطلحان -في الحقيقة- يتوجهان مفهوميًّا إلى ما أصبح ركنًا من مفهوم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد المعاصرة بنوعيها الاستشراقي والعربي، بمعنى أن المكملات الحديثة التي تتضمن التقديم بين يدي النص بمجموعة من المقدمات اللازمة، ودراسته فيلولوجيًّا - أصبحت جزءًا أو ركنًا من المفهوم المعاصر المستقر للتحقيق أو النشر النقدي للنصوص التراثية.

وربما حرص د. حويزي على ظهورهما في عنوانات ما أنجزه من جمع للأشعار التراثية على سبيل التوكيد أو زيادة البيان والتفسير.

رابعًا: استعمل د. حويزي مصطلح "الصنعة"، وهو مصطلح تراثي، تشير دراسته في سياقاته القديمة إلى عدد من الدلالات، هي:

أ. جمع شعر شاعر أو قبيلة بعينها، بالروايات المختلفة له.

ب. ترتيبه.

ج. شرحه وفق المنهجية الغالبة على شروح القدماء التي تتوجه إلى تفسير غريبه، أو إعراب مشكله في الغالب.

وفحص استعمال هذا المصطلح في الدواوين التي حملته في عنواناتها يشير إلى حضور هذه الدلالات أو السمات، ففحص ديوان ابن الشبل البغدادي (ت ٤٧٣هـ)، وعلي بن عرام الأسواني (٥٨٠هـ)، ومجبر الصقلي يكشف عن أعمال (١) جمع شعر كل شاعر، (٢) وترتيبها، (٣) وتوثيقها، (٤) وبيان اختلاف الروايات في المصادر المختلفة، (٥) وشرح الغريب من ألفاظها.

خامسًا: استعمل د. حويزي مصطلح الشرح، وهو يشير إلى تفسيره لبعض غريب الأشعار التي جمعها.

ومن المهم جدًّا أن نقرر أن اجتماع مصطلحات الجمع والصنعة والتقديم والدراسة ممكن القبول؛ بوصفها عمليات متكاملة ومتآزرة، ولكن اجتماع مصطلحي: التحقيق والشرح معًا -كما ظهر في عنوان: ديوان العاصمي البوشنجي- فغير مسوغ من منظور أدبيات تحقيق النصوص؛ ذلك أنه من لدن ظهور عمل عبد السلام هارون الرائد، والإجماع منعقد على أن التحقيق شيء غير الشرح!

والحقيقة أن الدكتور عبد الرازق حويزي استعمل مصطلحًا هو الأنسب في الدلالة على عمله في هذه الدواوين، وهو مصطلح: "إعادة البناء".

وتصدر هذا المصطلح قائم على استدعاء عدد من السمات الدلالية الفارقة، هي:

أولًا: فقدان المخطوط؛ بمعنى أن يكون للديوان -مشغلة الجمع المعاصر- نسخة خطية فقدت، أو يغلب على الظن ضياعها، وعدم وصولها، وهذا أمر تتكفل به الأخبار التي يجمعها الجامع المعاصر عن شعر من يشتغل عليهم.

ثانيًا: جمع ما احتفظت به المصادر من شعر هذا الشاعر أو ذاك، والاجتهاد في الترجيح بين الروايات المختلفة على أسس نقدية.

ثالثًا: توثيق النقول المجموعة.

رابعًا: ترتيب الديوان، وفق منهج معين، إن تواترت الأخبار ببيان منهج ترتيب الديوان في نسخه المفقودة موضوعيًّا وفنيًّا وتاريخيًّا ... إلخ، أو ترتيبه على حروف المعجم، كما هو الشائع في تكشيف الشعر، وترتيبه على حروف الروي وحركاته.

وقد ورد استعمال مصطلح "إعادة البناء" في عنوان عمل د. حويزي: "ثلاثة دواوين عباسية: إعادة بناء" [١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، بالمنصورة، ع ٣١، ص ص ٤٩٧-٦٤٥].

وقد عاد واستعمل مصطلحًا مترجمًا عنه هو: "الجمع والتحقيق"؛ حيث ورد [ص ٥٤٥] العنوان التالي: "مصادر الدواوين الثلاثة ومنهج الجمع والتحقيق"، وبذلك اتضح أن أعماله في خدمة الدواوين التراثية تنهض على عمادين ظاهرين، هما:

أولًا: جمع نصوص هذه الدواوين من المصادر التي اقتبست من هذه الأشعار.

ثانيًا: تخريج روايات الأشعار، وتوثيقها، وترتيبها وشرح غريب ألفاظها، وهو ما يسميه متوسعًا بالتحقيق.

٢/٢ خطاب المفاهيم والتصورات في نقد تحقيقات النصوص التراثية الشعرية في منجز د. عبد الرازق حويزي:

وضح من مقالة حدود منجز د. عبد الرزق حويزي أنه لم ينغلق على أعمال إعادة بناء الدواوين الشعرية القديمة، وجمع نصوصها من المصادر الأدبية والشعرية؛ ولكنه منجز تمدد فشمل بحوثًا ومقالات كثيرة، استهدفت نقد أعمال نهض بتحقيقها أو إعادة بنائها محققون آخرون معاصرون.

وفي هذا المطلب نحاول أن نفحص الجهاز الاصطلاحي الذي استعمله الدكتور حويزي في هذا الميدان.

لقد كشف تحليل مفردات هذا الجانب من منجز د. حويزي عن توزعها على المجالات الفرعية التالية:

أولًا: ميدان نقد معالجات المحققين للنصوص التي نشروها نشرًا نقديًّا، واستعمل في الدلالة على نقوده لهذه الأعمال المصطلحات التالية:

١. الإصلاح.

٢. بين المخطوط والمطبوع.

٣. تحرير النص.

٤. التنبيهات.

٥. التنقيح.

٦. الدراسة التحقيقية النقدية.

٧. الملحوظات.

٨. النظرات.

٩. النقد.

وتأمل هذه الحزمة من مصطلحات نقد "قراءة النص" ومعالجته، يكشف عن أنها توافرت لدى الدكتور حويزي من عصور وحقب زمنية مختلفة من جانب، ومن حقول معرفية مختلفة أيضًا من جانب آخر.

إن مصطلح التنبيهات قديم شائع الاستعمال في التراث العربي على شيء قريب مما نحن بصدده، وكذلك مصطلح "الإصلاح".

ومصطلح النظرات استعمل قديمًا في باب الاشتغال بالعلم والمنهج بصيغة مفردة هي "النظر"، وكذلك مصطلح "التنقيح"، وإن غلب استعمالهما في حقل الدرس الأصولي بالأساس.

ومصطلح النقد مصطلح رحال عابر للحقول المعرفية المختلفة؛ لكنه يستصحب سمات دلالية فارقة مركوزة في دلالته المحورية أو الأصلية، التي تستهدف تمييز الصحيح من الزائف من أي شيء.

وثمة عبارات استعملها د. حويزي؛ قاصدًا دلالة معالجة النص، وتأديته صحيحًا متقنًا، من مثل: "بين المخطوط والمطبوع"، وهذه المقابلة ترمي إلى ذلك.

وكذلك المفهوم من استعمال كلمة "ملحوظات" لما علقه د. حويزي من انتقادات.

والحقيقة أن مصطلح "دراسة تحقيقية نقدية" -على الرغم من عمومه، واستغراقه حدود ما ينهض به الناقد للأعمال المحققة أو للنشرات النقدية- هو المصطلح المستقر في أعمال أهل هذا الميدان، على ما نرى في أعمال رمضان عبد التواب، الذي استعمل "نقد تحقيق التراث" [مناهج تحقيق التراث، ص ٢٢٠ وما بعدها]، وعبد السلام هارون، الذي استعمل "دراسات نقدية حول تحقيق التراث في [قطوف أدبية، القاهرة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م].

والحقيقة أن صنيع الدكتور حويزي في تعدد المصطلحات والتعبيرات الدالة على نقد قراءات المحققين للنصوص التي نشرها أمر شائع في ميدان دراسات تحقيق النصوص التراثية في العصر الحديث في التقاليد العربية.

ولا نعدم ذلك التردد عند نفر كريم من نقاد الأعمال المحققة، ولكن وفرة منجز الدكتور حويزي تحمل على ضرورة توحيد المصطلح الواصف لعمليات نقد معالجة النص التراثي الشعري في أعماله في هذا الميدان.

ثانيًا: ميدان الاستدراك على أعمال المحققين المعاصرين.

استعمل الدكتور حويزي مجموعة من المصطلحات الكاشفة عن واحد من الاهتمامات الأصيلة في منجزه في نقد تحقيق النصوص التراثية، وهو الاهتمام الذي توجه إلى الاستدراك على أعمال كثير من المحققين الذين نشروا دواوين أو مصنفات شعرية وأدبية جامعة.

وهذه المجموعة هي:

١. الاستدراك (خمس مرات).
٢. الإضافات (مرتان).
٣. تتمة وتتميم (مرتان).
٤. ما لم ينشر من ... (مرة واحدة).

وهذه المجموعة ظاهرة الدلالة على فرع العملية النقدية الجزئية في حقل نقد تحقيق النصوص؛ بسبب من أمرين، هما:

أ. وضوح الحمولات الدلالية في مصطلحات: الاستدراك والإضافات والتتمة والتتميم؛ لغة واستعمالًا تراثيًّا مستمرًّا.

ب. وضوح الحمولة الدلالية لعبارة "ما لم ينشر من ..."؛ بسبب استعمالها في صورة التعريف المفهومي لمصطلح الاستدراك، وكأنها جاءت عبارة شارحة.

ج. وضوح الحمولات الدلالية للمصطلحين (تتمة/ وتتميم) في الدلالة على نقص حاصل في الأعمال التي سبقته من جانب، واستهداف سد هذا النقص بما ينهض به، ويسميه (تتمة/ وتتميمًا).

وهذه الدلالة مركوزة في أصل الجذر اللغوي (ت م م) المنصرفة إلى تكملة عمل قائم؛ لكنه مشوب بالنقصان.

ثالثًا: ميدان توثيق هوية النص الشعري التراثي.

في سياق الغاية المركزية لعلم تحقيق النصوص التراثية التي تدور حول: نشر النص التراثي صحيحًا متقنًا مخدومًا مقرونًا بالدليل، أو هو: استعادة الصورة التاريخية للنص، على حد ما يذيع الدكتور فيصل الحفيان فيما يحاضر = فقد استقر أمر ضرورة العناية بتوثيق النص مشغلة التحقيق إلى صاحبه أو مؤلفه، مما أسميه بتوثيق هوية النص.

وقد استقام للعاملين في هذا المجال مجموعات من التقنيات والمنهجيات التي تنهض بإنجاز هذه النقطة الأساسية في أعمال كل محقق.

وقد استعمل الدكتور حويزي في فرع بيان ما دخل نسبته إلى مؤلفه نوع خطأ الجهاز الاصطلاحي التالي:

١. تحرير نسبة النص.

٢. تزوير وتلفيق.

٣. تصحيح نسبة النص.

٤. كتاب كذا ليس لفلان.

في هذه الزمرة من الاصطلاحات تفاوت في درجة الشفافية الدلالية؛ ذلك أن المصطلح (١) "تحرير نسبة النص"، لا يعني بالضرورة إرادة التوجه لتصحيح النسبة في أمر نص نشره محققه مغلوط النسبة لغير مؤلفه؛ فدلالة ذلك التعبير أوسع، تتضمن النهوض ببحث أمر نسبة نص تراثي ما، بوصف ذلك عملًا من أعمال التحقيق، أو النشر النقدي، أو دراسة النص وتوثيق ماهيته.

وأما المصطلح (٣) "تصحيح نسبة النص"، فواضح الدلالة على أن نصًّا نشر محققًا منسوبًا إلى غير صاحبه، والمشتغل بنقد التحقيق تصدى لإثبات ذلك الغلط في النسبة.

وأما المصطلح (٤) كتاب كذا ليس لفلان، الذي نشر منسوبًا إليه، فهو من نوع التعريفات لمفهومية، أي استعمال المفهوم مصطلحًا، ومن أسبق من فعل ذلك الدكتور رمضان عبد التواب (ت ٢٠٠١م) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقالته: "كتاب الأضداد للأصمعي ليس للأصمعي" (نوفمبر ١٩٦٦م/ مجلة المكتبة العراقية)، ومقالته: "كتاب النخل والكرم أيضًا ليس للأصمعي" (مارس ١٩٦٧م/مجلة المكتبة العراقية).

واستعمل هذه العبارة بعده عدد من المشتغلين بنقد ما نشر من النصوص محققًا، كما كان مني في مقالتي "كتاب روضة الفصاحة للثعالبي، ليس للثعالبي" (مجلة الذخائر، بيروت ع٤ سنة ٢٠٠٠م).

وهذا المصطلح شديد الوضوح على ما ينضوي تحته من نقد للنصوص التي نشرت محققة، ورأي الدكتور حويزي في نسبتها إلى مؤلفيها خطأً وغلطًا.

أما المصطلح (٢) "تزوير وتلفيق"، فواضح الدلالة على نشر نص بعد تحقيقه مغلوط النسبة إلى مؤلفه.

لكنه مع تطور بحوث أخلاقيات البحث العلمي اتجه الأمر إلى محاصرة استعمال أمثال هذه المصطلحات الواصفة، وفي المصطلح (٤) كتاب كذا ليس لفلان كفاية مفهومية تنأى بنا بعيدًا عن الشفافية الأخلاقية غير المرحب بها من منظور أخلاقيات البحث العلمي.

وثمة بدائل كثيرة أمام المشتغل بنقد التحقيقات للنصوص التراثية من مثل:

أ. كتاب كذا: دراسة في نقد النسبة.

ب. كتاب كذا ليس لفلان.

ج. كتاب كذا ليس لفلان: داسة في تصحيح نسبة النص ... إلخ.

والفاحص للجهاز الاصطلاحي المستعمل في منجز الدكتور عبد الرازق حويزي في ميداني التحقيق ونقد التحقيق يخرج بالملاحظ التالية:

أولًا: التوسع في استعمال مصطلحات مترادفة في أحيان كثيرة، ربما يكون السبب في ذلك راجع إلى الترادف الحاصل بينها في اللغة العامة قبل انتقالها إلى اللغة المختصة بحقل هذين العلمين.

ثانيًا: التوسع في استعمال مفهوم عدد من المصطلحات المستعملة في حقل تحقيق النصوص بصورة غير متفق عليها بين المشتغلين فيه.

ثالثًا: عدم الاطراد في استعمال عدد من المصطلحات في العمل الواحد بين العنوان وتضاعيف العمل الداخلي.

٣/ منجز الدكتور عبد الزراق حويزي في إعادة بناء الدواوين التراثية:

قراءة في المعايير:

إن تحليل منجز عبد الرازق حويزي في إعادة بناء الدواوين الشعرية التراثية يكشف عن مجموعة من المعايير والخصائص والعلامات الظاهرة، وهذه العلامات

يمكن استخلاصها من أعماله شبه التنظيرية لهذا الموضوع، وأعماله التطبيقية الكثيرة، التي نهض فيها إلى إعادة بناء مجموعة من دواوين القدامى.

وفيما يلي بيان لهذه العلامات:

أولًا: التصدي لإعادة بناء الدواوين القديمة، على أساس ما لم يصل إلينا من هذه الدواوين في أوعية مادية من جنس المخطوطات: وهو معيار مهم جدًّا، يمكن التعبير عنه بمعيار ***فقدان الأصول الخطية***، أو ما أطلق عليها في [صنعة الدواوين الضائعة بين الواقع والمأمول (ص ٧٦)]: "جمع الدواوين الضائعة".

ثانيًا: العكوف والانصراف شبه التام للعمل في هذا المجال أو الميدان: وهو ما اتضح من فحص حدود منجز الرجل في مطلب سابق هنا؛ حيث ظهر أن منجز عبد الرازق حويزي في إعادة بناء الدواوين الضائعة يستحوذ على مجمل جهده في الاشتغال بالتراث.

ثالثًا: الاجتهاد في استيعاب المصادر المدونة التي تضمنت شعرًا للشاعر مشغلة إعادة بناء دواوينه:

ويعد التوسع في جمع المصادر مبدأ أساسيًّا في هذا السياق، وهذا المعيار واضح جدًّا في التوجه ابتداء إلى إعادة بناء الدواوين الضائعة، أو مفقودة الأصول الخطية، وواضح في الاستدراك على ما يصدر من جامعي الدواوين الضائعة، يقول د. حويزي في [صنعة الدواوين الضائعة بين الواقع والمأمول، (ص ٩٨)]:

"وفي الحقيقة أن الدواوين القائمة على أساس من الجمع بعد ***ضياع أصولها المخطوطة*** تظل عرضة للاستدراك على مر الأعوام، وهذا أمر طبعي؛ لأن تراثنا العربي لما يطبع كله".

ويقول [ص ٩٩] في نقد الذين لا يتوسعون في جمع المصادر عند إعادة بناء الدواوين الضائعة: "ولو رجع المحققون إلى ما لم يرجعوا إليه من مصادر لأغنوا الدواوين التي يجمعونها".

رابعًا: معيار الأصالة في تعيين مصادر جمع أشعار الدواوين الضائعة:

والمقصود بأصالة تعيين المصادر هنا هو قيام الدليل على وثاقة ما ورد فيها من شعر هذا الشاعر أو ذاك مشغلة إعادة بناء ديوانه الضائع.

وتتجلى معايير الأصالة في تعيين مصادر جمع الدواوين الضائعة في أمرين ظاهرين جدًّا في منجز د. حويزي في هذا الباب، هما:

١. صورة المصدر عن الشاعر نفسه؛ بحيث يكون المصدر من تصنيف الشاعر نفسه.

٢. معاصرة المصدر للشاعر؛ بحيث يكون مصنف المصدر المعتمد من معاصري الشاعر، عاش معه أو في عصره، أو بيئته ومحلته.

وفيما يلي أمثلة على ذلك الوعي بأصالة مصادر تعيين مادة جمع أشعار الدواوين الضائعة عند د. حويزي:

وفحص حديث الدكتور حويزي عن مصادر جمع الدواوين الضائعة يكشف عن الوعي بهذا المبدأ، فقد أورد في [ثلاثة دواوين عباسية: إعادة بناء (ص ص ٥٤٥-٥٤٦)] محددات أصالة المصادر فيما يلي:

أ. أن يكون المصدر من تصنيف الشاعر نفسه محل الاشتغال بجمع ديوانه، على ما يظهر من تجربة المحقق هنا في صنعة ديوان المرغيناني (ت ق ٥هـ)؛ اعتمادًا على كتابه نفسه: "المحاسن في النظم والنثر"، يقول المحقق [ص ٥٤٩]:

"وأما مصادر شعر المرغيناني فليست من التعدد بمكان ... ويأتي ***كتابه***: المحاسن في النظم والنثر في مقدمة مصادر شعره؛ فقد انفرد هذا الكتاب برواية أبيات كثيرة لم ترد في سواه".

ب. أن يكون المصدر من تصنيف العصر الذي عاش فيه الشاعر مشغلة العناية بجمع شعره زمنًا أو بيئة، أو هما معًا.

يقول المحقق في تعيين قيمة المصادر التي اعتمدها في بناء ديوان (أبي محمد الخازن، ت ق ٥هـ): لقد كثرت مصادر شعره كثرة ملحوظة، "***وتعد مصادر معاصره*** الثعالبي ت ٤٢٩هـ من أكثر المصادر احتواء على قدر غير قليل من شعره".

ج. أن يكون المصدر أدبيًّا بوجه عام أو شعريًّا بوجه خاص . وهذا التعيين يستصحب مبدأ نقديًّا فنيًّا، يسهم في بيان منزلة شعر الشاعر مشغلة الاشتغال ببناء ديوانه، يقول المحقق في [ثلاثة دواوين، ص ٥٤٦]، في بيان قيمة المصدر يتيمة الدهر، الذي ضم شعرًا كثيرًا للخازن:

"ويعد كتاب (يتيمة الدهر) من أكثر المصادر انفرادًا بمادة شعرية لم ترد في سواه... ويليه كتاب: (التذكرة السعدية)، الذي اشتمل على مادة شعرية جديدة لا توجد في مصدر غيره"، وغيرها، وهي جميعًا مصادر شعرية وأدبية لنقاد ومؤرخي أدب مرموقين في تراث العربية.

وأمثلة اعتماد الدكتور حويزي على مصادر بيان الدواوين الضائعة وفقًا لهذه المعايير كثيرة، فبالإضافة إلى ما سبق، يمكن ملاحظة ذلك فيما يلي:

المثال الأول:

بناء ديوان جعفر بن شمس الخلافة، ت ٦٢٢هـ اعتمادًا على كتابه نفسه: الأرج الشائق إلى كرم الخلائق.

المثال الثاني:

بناء ديوان عبد الرحيم العباسي، ت ٩٦٣هـ، اعتمادًا على كتابه أنس الأرواح [وكذلك جمعه شعر علي بن ظافر الأزدي (ت ٦١٣هـ) اعتمادا على كتابه نفسه غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات، وجمعه شعر علي بن عرام الأسواني (ت ٥٨٠هـ) اعتمادًا على معاصره: محمد بن علي الموصلي (ت ٦٠٠هـ) في عيون الأخبار وغرر الحكايات والأشعار].

المثال الثالث:

بناء ديوان ابن الجلادي الموصلي (ت ٦٥٦هـ) اعتمادًا على مصادر معاصريه الأدبية والشعرية تعيينًا، من مثل: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لابن الشعار الموصلي، بلديِّه ومعاصره، المتوفى ٦٥٤هـ.

المثال الرابع:

بناء ابن الظهير الإربلي، ت ٦٧٧هـ اعتمادًا على مصادر معاصريه، من مثل:

- عقود الجمان، لابن الشعار، ت ٦٥٤هـ.

المثال الخامس:

بناء ديوان العاصمي البوشنجي، ت ٥٢٠هـ اعتمادًا على كتاب: طرائف الطرف، للبارع البغدادي الهروي، ت ٥٢٤هـ. يقول المحقق في مقدمة هذا الديوان [ص ١٢]:

"أما معظم شعره فقد ورد في كتاب (طرائف الطرف)، الذي ألفه ***معاصره*** "البارع البغدادي الهروي، ت ٥٢٤هـ"؛ وذلك نتيجة لتقاربهما زمانًا ومكانًا".

ويتعلق بمعيار أصالة المصادر مبدأ فرعي، هو الاعتماد على مصادر إقليمية ترتبط بموطن الشاعر الذي جمع المحققون شعره، وهو ما نرى له أمثلة في مثل بناء ديوان علي بن عرام الأسواني، اعتمادًا على كتاب الطالع السعيد، الجامع أسماء نجباء الصعيد، للإدفوي، ت ٧٤٨هـ.

وقد توافر في هذا المصدر محددان من محددات معيار أصالة المصادر، وهما:

أ. أن صاحب المصدر من أسوان، كما يظهر من لقبه ونسبه "الإدفوي"؛ نسبة إلى مدينة "إدفو".

ب. اختصاص المصدر بتراجم نجباء الصعيد.

والحقيقة أن فحص منجز الرجل في هذا الباب يكشف عن حزمة من الخصائص المهمة، التي تدور جميعها حول: التوجه نحو استيعاب الجمع، ونوعية المصادر الأصيلة، من جانب الزمان، والمكان والفنية، والعناية بتخريج الشعر المجموع، وتوثيقه من المصادر توثيقًا جيدًا واضحًا، وخدمة الأشعار بالتعليقات اللازمة التي تركزت حول ما يلي:

أ. إيراد ما يمكن أن يضيء المقطوعات الشعرية من الأخبار التاريخية حول القصيدة.

ب. إيراد ما يمكن أن يضيء المقطوعات الشعرية من بيان أغراضها الشعرية.

ج. التعليق بما يحسم توثيق نسبة بعض المقطوعات الشعرية عند تنازع النسبة إلى غير شاعر.

د. إيراد الروايات المختلفة للبيت الواحد، ومحاولة ترجيح الرواية الألصق بأسلوب الشاعر وفنه.

وتأمل هذه الخصائص يكشف عن وعي بخصوصية النوع، أو أجناس هذه النصوص بوصفها شعرًا، وهي الخصائص المجتمعة فيما يلي:

١. رعاية ضابط الوزن العروضي، وهو موجود أيضًا في معايير نقد ما نشره غيره محققًا من نصوص شعرية.

٢. ضابط المعجم الشعري المعهود لهذا الشاعر أو ذاك عند اختلاف الروايات؛ تمرسًا بأسلوب المؤلف.

٣. ضابط وثاقة الرواية، وقيمة المصدر الذي أورد هذه الرواية أو تلك.

٤. ضابط مناسبة الغرض الشعري وتقاليد القصيدة العربية عند الترتيب بين الأبيات أو الترجيح بين الروايات.

ولكن ثمة ملاحظ غير إيجابية، تتعلق بتوثيق بعض الروايات، تكمن في عدم ذكر المؤشر المكاني لمواضع ورود الروايات.

[انظر هـ ٤ ص ١٢٦، ديوان ابن الحلاوي الموصلي؛ حيث ذكر اختلاف روايات بعض الأبيات، وعزاها للمصادر من دون ذكر للمواضع، وقد كان ذلك منه في الغالب عندما يسبق ذكر أرقام الصفحات في التخريج].

٤/ منجز عبد الرازق حويزي في نقد بناء الدواوين القديمة الضائعة:

المعايير والخصائص:

أنجز عبد الرازق حويزي -كما مر بنا- مجموعة من الدراسات النقدية، والاستدراكية لعدد من الدواوين التي نشرها محققون معاصرون، وقد تمثلت معايير نقده واستدراكه في عدد ظاهر، يمكن رصدها فيما يلي:

أولًا: الاختلاط في النسبة، وأقصد به ظهور شعر في ديوان هذا الشاعر أو ذاك ليس ثابت النسبة له. وهذا لمبدأ خطير جدًّا، وهو واحد من أظهر خصوصيات مبدأ توثيق نسبة النص إلى مؤلفه.

[انظر أمثلة كثيرة على هذا المبدأ في ديوان الخوارزمي: تتمة وإصلاح، (ص ٣٨٦؛ حيث يقول الدكتور حويزي: "وقد حدا بي تنوع ... المحلوظات وتعددها" إلى القول بحاجة هذا الديوان إلى التتمة والإصلاح، وذكر أن أهم هذه الملحوظات ماثل في [٣٨٦] ما يلزم إخراجه من ديوان أبي بكر الخوارزمي، ومن ذلك (ص ٣٨٧ فقرة (١)، وص ٣٨٨ فقرة (٢)، وص ٣٩٧ فقرة (٢٢)، وغير ذلك].

[وانظر كذلك أمثلة كثيرة في دراسته: صنعة الدواوين الضائعة بين الواقع والمأمول: ديوان ابن رشيق أنموذجًا، ص ١١٨ فقرة (١٠)، وص ١١٩ فقرة (١١)؛ حيث يقول: "يلزم حذف هذه المقطوعة من نشرات ديوان ابن رشيق؛ لأنها ليست له"!].

ثانيًا: الإخلال بجرد الروايات المختلفة لكثير من الأبيات في شعر هذا الشاعر أو ذاك.

ثالثًا: النقص الظاهر في كثافة الأشعار المجموعة لهذا الشاعر أو ذاك.

[انظر: استدراكه على ديوان ابن الكيزاني، ت ٦٥٠هـ؛ حيث استدرك عليه (٢٠٥) بيت، مع العلم بأن صانع الديوان جمع (٣١٣) بيت!

رابعًا: الإخلال بمقام صحة تقسيم بعض الأبيات من الوجهة العروضية، يقول د. حويزي في تعليل استدراكه ونقده عمل جامع ديوان ابن الكيزاني [ص ٨٨]، أن ذلك كان سعيًا إلى تصحيح تقسيم الأبيات المدورة: "ويرتبط بذلك الإخلال بتحرير عدد من الأبيات، والإخلال برسمها وكتابتها، وتوزيع كلمات البيت في كل شطر، وهذا أمر تفرضه خصوصية نوع النص بوصفه شعرًا، يلزم التنبه عند تحريره؛ لأن إتقان تحريره جزء من أدائه صحيحًا، وجزء من صيانة هويته".

خامسًا: الإخلال بأوزان عدد من الأبيات، وهذا أمر تفرضه خصوصية نوع النص بوصفه شعرًا؛ إذ الوزن جزء من جوهر هذا النوع، وهو ما نراه في عمل الحويزي [تنبيهات عروضية على تحقيق ديوان صفي الدين الحلي، ت ٧٤٩هـ].

[انظر: أمثلة للتصحيحات العروضية، ص ٤٦٠ (تصحيح بحر)، ص ٤٦١ (عدم تعيين وزن بعض الأبيات، ص ٤٦٥ (تصحيح في بيت مكسور الوزن، واقتراح بما يجبره ويصححه)].

وهذا المبدأ من أخص ما يلزم التنبه له عند تحقيق النصوص الشعرية، بوصفه ركنًا من أركان الشعر.

سادسًا: الإخلال بضبط الشعر؛ خطأ ونقصًا:

والخلل في ضبط النصوص المحققة -بوجه عام- مشكل، ولكنه في تحقيق النصوص الشعرية أكثر خطرًا؛ نظرًا لإمكان تعالقه بإقامة الأوزان، وإقامة المعاني.

[انظر: شعر أسعد بن مماتي ٦٠٦هـ: نظرات وإضافات (ص ٢٥٢)]؛ حيث يقول تعليقًا على بيت:

ألفاظه بَرَدَى وصورة خلقه ثور

ونقص العقل منه يزيد.

"ونسق الشعر يقتضي أن تنقل كلمة (ثور [المنونة بالضم)، وصوابها: ثوري من الشطر الأول إلى أول الشطر الثاني".

وتأمل تعبير "نسق الشعر يقتضي" يكشف عن وعي بما تفرضه خصوصية نوع النص؛ من رعاية مكان رسم الكلمة في تحرير البيت، ورعاية ضبطه.

سابعًا: التقصير في العودة إلى المصادر الأصيلة المتضمنة لشعر الشاعر الذي جمع شعره [وهو ما نرى أمثلة عليه في جمعه ما تبقى من شعر جعفر بن شمس الخلافة، وجمعه ما تبقى من كتابه الأرج الشائق إلى كرم الخلائق، اعتمادًا على الطالع السعيد للإدفوي، والوافي بالوفيات للصفدي. (انظر: ابن شمس الخلافة وما تبقى من كتابه الأرج الشائق، ص ٦٣٤، وص ٦٣٥، وص ٤١ [وغيرها)].

ثامنًا: صدور هذه الأعمال مشغلة نقد الدكتور حويزي وبها أبيات مصحفة ومحرفة ومضطربة الوزن، وبها سقط.

[انظر: غرائب التنبيهات بين المطبوع والمخطوط (ص ٣٦٤)].

يقول تعليقًا على النص التالي: "أنشدني القاضي النفيس أبو العباس أحمد بن عبد الغني الفطرسي وأجاد:

"قلت: في هذا النص سقط وتحريف؛ إذ ورد في الورقة ٣٩/ب من المخطوط هكذا:

"أنشدني القاضي النفيس أبو العباس أحمد بن عبد الغني القرطيسي لنفسه على هذا المعنى وأجاد".

وفي هذا أيضا تحريف، والصواب: القرطسي وهو شاعر مصري".

وفي هذا المثال يظهر نوع حفاية بأصل مهم جدًّا، وهو رعاية النسخ الخطية، والتأني في قراءتها، واستصحابها عند التحقيق مع كل حال.

والحقيقة أن أعمال د. حويزي تكشف عن عناية ظاهرة بأداء النصوص الشعرية خالية من أخطاء القراءة والتصحيفات والتحريفات.

تاسعًا: تصحيح نسبة النصوص، وتوثيق نسبتها إلى أصحابها الحقيقيين:

وهذا مبدأ مستقر من مبادئ تحقيق النصوص التراثية في التقاليد المعاصرة؛ إذ يفرض التحقيق ضرورة توثيق نسبة النص إلى مؤلفه أو مصنفه.

وقد نهض د. حويزي بتصحيح نسبة عدد من النصوص التراثية المعنية بالشعر ونصوصه، اعتمادًا على مجموعة قواعد واضحة ومستقرة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. الأدلة الداخلية (النقد الداخلي للنصوص) من جانبي الكوديكولوجي والفيلولوجي.

ب. الأدلة الخارجية (النقد الخارجي للنصوص).

[انظر: مصنفات حائرة في أفق التراث، ص ٢٠-٢١، للنقد الداخلي، ص ٢١ وما بعدها، للنقد الخارجي، ص ١٧٠، نفى نسبة كتاب المنتحل للميكالي وإثباته للثعالبي، وغير ذلك من المواضع].

عاشرًا: الإخلال في تحرير كثير من الأبيات بعدم أداء الأبيات من جهة رسمها وكتابتها صحيحة. وهذا الوعي بخصوصية كتابة نصوص الشعر أمر مهم؛ ناتج من إدراك بطبيعة العلاقة بين كتابة الشعر وجوهره وماهيته.

٥/ منجز الدكتور عبد الرازق حويزي في نشر الشعر التراثي:

المقاصد والوظائف:

إن فحص منجز الدكتور عبد الرازق حويزي في هذا الباب يكشف عن حزمة من المقاصد والوظائف المعلنة، يمكن إيضاحها فيما يلي:

أولًا: توسيع دائرة نشر التراث الشعري، وهذه وظيفة معرفية مهمة، تنطلق من إدراك حقيقي لمنزلة الشعر العربي؛ بوصفه علم الشرق، وبوصفه ركيزة أساسية لكثير من الحقول المعرفية العربية.

ثانيًا: تحقيق مقصد تقويم النظر وسد الخلل فيما ينشر من نصوص شعرية تراثية، وهو ما ظهر في العلامات التالية:

١. تصحيح نسبة كثير منها إلى أصحابها.

٢. الاستدراك على ما نشر ناقصًا؛ بغية تكملته وتتمته.

٣. تصحيح كثير من نصوص الشعر من جهة أخطاء القراءة والتصحيفات، والتحريفات وأخطاء الوزن والضبط.

ثالثًا: الوظيفة الحضارية؛ بوصف ما ينشر من الشعر ركيزة في تطوير كثير من جوانب الحياة الوجدانية والاجتماعية والعقلية.

خاتمة:

حاول هذا البحث أن يفحص منجز الدكتور عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص الشعرية العربية التراثية من منظور خصوصية هذا النوع الفني.

وقد عالج البحث أربعة مطالب، هي:

١. حدود المنجز.

٢. فحص خطاب التصورات والمفاهيم التي حكمت هذا المنجز.

٣. فحص خطاب الأسس والمعايير التي اعتمدها في إعادة بناء الدواوين الضائعة، أو مفقودة الأصول الخطية.

٤. فحص خطاب نقد تطبيقات الآخرين لإعادة بناء عدد من الدواوين الضائعة.

٥. رصد موجز لوظائف منجز الدكتور عبدالرزاق حويزي.

وقد ظهرت عدة نتائج من فحص هذه الأربعة المطالب، نشير إلى أظهرها:

أولًا: ظهور وعي حقيقي بخصوصية النص الشعري العربي التراثي من منظور النوع عند توجه المحقق إلى إعادة بناء الدواوين الضائعة.

وهذا الوعي امتدت علاماته لتظهر في طبيعة تعيين مصادر جمع المادة الشعرية، وتصحيح المتنازع حول نسبته، وإثبات الراجح من الروايات عند اختلافها ... إلخ.

ثانيًا: ظهور وعي حقيقي بخصوصية النص الشعري العربي التراثي من منظور النوع عند توجه المحقق إلى نقد ما سبق أن نشره غيره من دواوين مجموعة، امتدت علاماته، واتسعت جغرافيتها جدًّا.

ثالثًا: ظهور وعي بخصوصية النص الشعري؛ بوصفه نوعًا أو جنسًا له أركانه في رعاية المحقق لمجموعة من القواعد عند إعادة بناء الدواوين القديمة، تمثلت في:

أ. ترتيب الأبيات داخل القصيدة.

ب. قراءة الأبيات قراءة صحيحة خالية من التصحيفات والتحريفات.

ج. ضبط الأبيات؛ توصلًا لضبط عروضها، وإقامة معانيها.

د. ترجيح الروايات، وحسم أمر الفروق بين الروايات المختلفة، وضبط حركتها بين المتون والهوامش.

هـ. حسم نسبة المتنازع في نسبته من الأبيات إلى أكثر من شاعر أو ترجيحها.

و. تنوع التعليقات المتعلقة بكل ما سبق، مضافًا إليها تعليقات الأخبار التاريخية، والتعليقات على ما يختص بالأغراض الشعرية ... إلخ.

إن هذا العكوف الذي رأيناه من منجز الدكتور عبد الرازق حويزي خطوة مهمة على طريق إعادة كتابة قواعد علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، على خلفية الإدراك المتنامي للخصوصيات التي تفرضها أنواع النصوص في هذا التراث العربي الممتد.



الفصل الخامس

صوت من الحجاز

منجز الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان في تحقيق النصوص التراثية : بين النظرية والتطبيق

مدخل:

الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان: مقالة في حدود المنجز في حقل تحقيق النصوص التراثية:

ولد الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، بالمدينة المنورة ، ١٣٦٤هـ = ١٩٦٤م.

(١) المنجز:

ويتوزع منجزه العلمي على عدد من المسارات المختصة بعلوم العربية والتاريخ، ومن الممكن تقسيمها كما يلي:

أولًا: مسار الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية، وله في هذا المجال عدد من الدراسات المعتبرة، من مثل:

١- التطور البلاغي لمبحث الفصل والوصل.

٢- حماسة أبي تمام وشروحها: دراسة وتحليل.

٣- بحوث ودراسات في الأدب والنقد.

٤- معجم شعراء الحماسة.

٥- كتاب البديع لابن المعتز: دراسة وتحليل.

ثانيًا: مسار الدراسات التاريخية والحضارية: وله في هذا المجال بعض الدراسات، من مثل:

- المصادر العلمية لمعالم المدينة المنورة: قديمًا وحديثًا، سنة ٢٠١٤م.

ثالثًا: مسار التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية: وله في هذا الحقل:

١- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، ط١١، سنة ١٩٩٤م.

٢- محاضرات في أصول التحقيق.

رابعًا: مسار تحقيق النصوص التراثية:

وهذا هو الحقل الذي عرف به، وشغل مساحة كبيرة من جغرافية منجزه، وتتوزع النصوص التراثية التي حققها على الحقول المعرفية التالية:

١- الأدب، وحقق من نصوصه:

أ- البديع في وصف الربيع، لابن عامر بن حبيب الحميري، ت٤٤٠ه.

ب- كتاب التطفيل، للخطيب البغدادي، ت ٤٦٣ه.

ج- حماسة أبي تمام، ت ٢٣١ه.

د- كتاب معاني أبيات الحماسة، لأبي عبد الله النمري، ت ٣٨٥ه.

ه- حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة، لجلبي زاده (دارة الملك عبد العزيز رقم (٣٠٦)).

٢- التاريخ، وحقق من نصوصه:

أ- كتاب أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز، للآجري.

ب- تسهيل فيما جاء في ذكر الخيل، لعثمان بن بشر، (دارة الملك عبد العزيز رقم ٢٧٨، ضمن سلسة مصادر تاريخ الجزيرة العربية (المخطوطة ٩٠).

ج- كتاب الاجتهاد في طلب الجهاد، لابن كثير الدمشقي، ت ٧٧٤ه، (طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت سنة ١٤٠١ه = ١٩٨١م).

(٢) الانتماءات المعرفية للمنجز وخصائصه:

يتضح من تحليل هذا المنجز عدد من العلامات التي تكشف عن الانتماءات المعرفية التي يتحرك في ظلالها الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، وهي الانتماءات المعرفية "الأدبية" بالمفهوم الواسع لمصطلح الأدب الذي يضم الكتابات الأدبية: الشعرية والنثرية، والتاريخية، والحضارية، واللغوية .. وهذا المفهوم قديم في التراث العربي، نراه ماثلًا في تسمية كتب تاريخية ونحوية مستعملة مصطلحي الأدب والأدباء بدلالته الموسعة.

ويتميز منجز الدكتور عسيلان بعدد ظاهر من الموائز، يمكن رصدها في الملامح التالية:

أولًا: الوفاء للمفهوم التراثي للأدب، وهو نوع انتماء معرفي أصيل، كاشف عن حدود حركة عقل الرجل، وهو ما عكسه تنوع انتماءات النصوص التراثية التي نهض بعبء تحقيقها؛ حيث توزعت على النصوص الأدبية؛ شعرًا ونثرًا، والتاريخية، المختصة بسير الأفراد، أو ببعض الموضوعات، والحضارية، واللغوية.

ثانيًا: التنوع الزمني للنصوص المحققة؛ ذلك أن مراجعة تاريخ وفيات المؤلفين والمصنفين للنصوص التي حققها تكشف عن هذا الامتداد الزمني، الذي امتد على مساحة قرون كاملة.

ثالثًا: التنوع المكاني للنصوص المحققة؛ حيث توزعت جغرافية إنجازها لتشغل المشرق والمغرب معًا، وهو خضوع واع لمفهوم وحدة الأمة، وتأثيره الإيجابي في هذا الحقل.

رابعًا: الاعتبار بقيمة النصوص المختارة في الغالب (تحكيم معيار اختيار النصوص).

إن اختيار النص لتحقيقه واحد من المعايير المهمة في حقل تحقيق النصوص، وهو ما نلحظه في عدد من النصوص التي حققها الدكتور عسيلان، ولعل مراجعة أسماء أبي تمام، سنة ٢٣١هـ صاحب الحماسة، والخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ صاحب كتاب التطفيل،

والحافظ ابن كثير الدمشقي، ت ٧٧٤هـ صاحب كتاب الاجتهاد في طلب الجهاد - كاشفة عن وعي المحقق بهذا المعيار المهم من معايير انتخاب النصوص التي نهض بتحقيقها بعد تعيينها واختيارها.

خامسًا: نشر نصوص سبق نشرها بلا مسوغ من وجود نسخ جديدة تضيف، أو خدمة معتبرة على محور قراءة النص، ومعالجته على ما ظهر من عمله في كتاب:

الاجتهاد في طلب الجهاد، لابن كثير الدمشقي، ت ٧٧٤هـ؛ فقد اعتمد نسخة دار الكتب المصرية المنسوخة ٧٨٤هـ، وهي ذات النسخة المعتمدة في طبعة القاهرة سنة ١٣٤٧هـ بعناية محمود حسن ربيع، وعلي حسن البولاقي، وعلي إسماعيل الملاوي. وما وصنعه الدكتور عسيلان هنا يخالف ما ذهب إليه من ضرورة وجود مسوغات لإعادة تحقيق ما صدر من قبل، كما يقرر في كتابه: تحقيق المخطوطات (٧٢-٧٦).

ولم يكن سكوته هذا منهجًا مطردًا؛ فقد قدم مسوغات لإعادة تحقيقه كتاب:

البديع في وصف الربيع، للإشبيلي ت ٤٤٠ه عن ذات النسخة التي اعتمدها: هنري بيريس في نشرته السابقة سنة ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م، وهي النسخة المحفوظة بمكتبة دير الإسكوريال، بإسبانيا، وتلخصت مسوغات إعادة التحقيق في:

١- عدم تخريج النصوص الشعرية والنثرية التي في الكتاب.

٢- عدم الترجمة للأعلام الواردة في نص الكتاب.

٣- امتلاء النص بأخطاء التصحيف والتحريف.

٤- التصرف في النص بالزيادة من دون تنبيه!

٥- النقص الواقع في (الفهارس) أو الكشافات.

وهو هنا متسق مع ما ورد في حديثه الجيد عن مسوغات إعادة التحقيق في كتابه: تحقيق المخطوطات (ص ٧٢-٧٦).

في هذا المدخل الذي أخلص لبيان حدود منجز عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، يظهر أنه من المحققين الذين عنوا بهذا الحقل عناية طيبة.

١- منجز الدكتور عسيلان في التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية:

أنجز الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان كتابه: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، وصدر عن مكتبة الملك فهد الوطنية، بالرياض سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م في ٣٤٣ ص.

(١/١) مادة الكتاب وبناؤه:

جاء الكتاب في قسمين، هما:

أ- واقع التحقيق.

ب- النهج الأمثل (للتحقيق).

وهذه القسمة الثنائية بدت مقصودة من المؤلف من عنوان كتابه.

وقد توزعت مادة الكتاب كما يلي:

- المقدمة: وتضمنت كلمة عن بدء تعلقه بعالم المخطوطات (رحلتي مع المخطوطات)/ وآفاق تراثنا وأهميته/ وتحرير مصطلح التحقيق/ وصفات المحقق.

- القسم الأول: واقع التحقيق، وعالج فيه عددًا من العلامات التي صبت جميعًا في ما يراه مآخذ ومثالب، يتورط فيها نفر من العاملين في حقل تحقيق النصوص التراثية، وقد أجمل هذه المآخذ في ما يلي:

(التهاون في البحث عن النسخ/ فشو الأخطاء والتصحيفات والتحريفات/ التصرف بالزيادة والنقص/ التصرف في عنوانات الكتب وإهمال تحقيقها/ الإسراف في التعليقات والهوامش (الحواشي)/ الخلط في نسبة الكتب/ انتزاع بعض الأبواب ونشرها مستقلة/ تخريج النصوص من مصادر ثانوية/ إعادة نشر ما طبع قديمًا مع ادعاء تحقيقه/ المجافاة لمقتضى التحقيق/ الإهمال في الدراسة؛ دراسة النص (في المكملات)/ الإفراط والتفريط

في صنع الكشافات (الفهارس)/ ملامح من نهج التحقيق لدى: أحمد زكي باشا/ ومحمد محيي الدين عبد الحميد/ وأحمد محمد شاكر/ ومحمود محمد شاكر/ وعبد السلام محمد هارون/ وعبد العزيز الميمني الراجكوتي/ ومحمد أبو الفضل إبراهيم/ والسيد أحمد صقر، ثم واقع تحقيق المخطوطات لدى المستشرقين.

- القسم الأخير (الثاني): النهج الأمثل للتحقيق، وتضمن سبعة مباحث، أوردها وفق مراحل العمل في حقل التحقيق، وهي كما يلي:

١- مرحلة اختيار النسخ المعتمدة ودراستها.

٢- مرحلة نسخ المخطوطة.

٣- مرحلة المقابلة.

٤- مرحلة التصحيح وتحرير النص وتقويمه.

٥- مرحلة التعليقات وتخريج النصوص.

٦- مرحلة مقدمة التحقيق.

٧- مرحلة الفهارس (الكشافات).

ثم ألحق بكتابه تسعة ملاحق، تتعلق بعدد من مسائله الداخلية، وهي:

١- ملحق التصحيف والتحريف.

٢- نموذج لتصحيح بعض التحريفات.

٣- ألفاظ متقاربة في الخط.

٤- من طرائق الكتابة والرسم القديمة.

٥- علامات الترقيم.

٦- السماعات ونماذجها.

٧- المصادر المساعدة في الإرشاد إلى المخطوطات.

٨- بيان بأسماء بعض فهارس المؤلفين والكتب.

٩- المراجع المختصة بفن تحقيق المخطوطات.

(٢/١) بناء الكتاب:

وبناء الكتاب وفق هذا التصميم مقبول، ولا سيما أنه تذرع بما رآه مثالب، فرط من نفر كثيرين يشتغلون بالتحقيق، فجعل معالجتها مقدمة لما رآه نهجًا أمثل في التحقيق.

وتقسيم مباحث القسم الأخير على مراحل العمل في حقل التحقيق يبدو ترتيبًا تعليميًّا، يستهدف غايات عملية تطبيقية، وهو أمر له ما يسوغه في نظريات التأليف وتصميم الكتب، ولكن ثمة ملاحظ على هذا التصميم أو البناء، يمكن إجمالها في ما يلي:

أولًا: يظهر أن أول عمليات التحقيق تتجلى في مرحلة (اختيار النص) الذي سيكون مشغلة التحقيق، وليس مرحلة (اختيار النسخ)؛ فهذه عملية تالية لتعيين النص.

وقضية (اختيار النص) قضية جليلة، قل من اعتنى بها، وتوقف أمامها بالفحص والدراسة، وتعيين الضوابط والمعايير.

صحيح أن الدكتور عسيلان عين معيارين حاكمين لهذه العملية، هما:

أ- قيمة النص (تاريخيًّا/ علميًّا).

ب- عدم سبق نشر النص.

ولكنهما جاءا في سياق أهدر تثمين مبدأ اختيار النص؛ بما هو مرحلة تأسيسية، وقد أمكن تعيين هذه المعايير في ما يلي:

١- ريادة النص وأوليته وارتفاع قيمته (معيار القيمة العلمية). وهي القيمة التي يكشف عنها:

أ- موضوعه. ب- غرضه ومقاصده.

ج- شهرة مؤلفه. د- زمانه.

هـ- نوعه التصنيفي (أصل/ مختصر).

وتعيين القيمة في النهاية مرتهن في الحقيقة بمستوى المسئولية العلمية للمحقق.

٢- وعدم سبق نشر النص محققًا تحقيقًا علميًّا متقنًا وافيًا:

وهذه العملية تحصل في النفس بمجموعة من المسالك، يمكن إجمالها في:

١- تدعيم المسئولية العلمية في تكوين المحققين.

٢- تعميق المعرفة بأصول التخصص العلمي، وفروعه.

٣- متابعة ما ينشر من تحقيقات في حقل الاختصاص.

٤- متابعة ما ينشر من فهارس المخطوطات، ولا سيما المخطوطات الأصول، وفهارس المخطوطات التي وصلت إلينا بخطوط مؤلفيها.

٥- متابعة الدوريات المعنية بنشر نقد الكتب المحققة.

٦- تأمل صنيع جيل المحققين الرواد؛ لاستخراج معاييرهم في الاختيار.

٧- طول الصحبة لأعمال التحقيق، ولا سيما في حقول ميدانية؛ كالمكتبات، والمراكز ودور النشر، والجامعات.

ثانيًا: متابعة أدبيات جيل الرواد في المجمل:

وقد ظهر من عمل الدكتور عسيلان متابعة أدبيات جيل الرواد في المجمل، وقد كانت عنايته متوجهة في المرتبة الأولى لمتابعة عملي جوتهلف برجشتراسر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، وعبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها.

وجاءت المصادر التالية في مرتبة ثانية:

١- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب.

٢- تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، للدكتور عبد المجيد دياب.

٣- قواعد تحقيق النصوص، لصلاح الدين المنجد.

ويلاحظ على عمله في متابعته لأعمال هؤلاء السابقين مجموعة من السمات، هي:

أولًا: الأمانة في التوثيق بدرجة مثيرة للتقدير.

ثانيًا: عدم متابعة الطبعات الحديثة للكتب المعتمدة؛ فهو مثلًا حين اعتمد طبعة كتاب عبد السلام هارون التي صدرت سنة ١٩٧٧م -وهي الطبعة الرابعة بعد طبعتي سنة ١٩٥٤م وسنة ١٩٦٥م، وهو مثال جيد لمبدأ عريق مهم، يعنى بمتابعة التطوير الذي يلحقه مؤلف ما بعمل له- نراه لم يحافظ على تطبيق هذا المبدأ في اعتماده طبعة كتاب برجشتراسر الصادرة سنة ١٩٦٩م، مع وجود أخرى نشرها الدكتور عبد الستار الحلوجي سنة ١٩٨٢م بدار المريخ بالرياض!

وكذلك فعل مع كتاب الدكتور عبد المجيد دياب في طبعته الصادرة عن المركز العربي للصحافة، القاهرة سنة ١٩٨٣م، مع صدور طبعة بعدها سنة ١٩٩٣م عن دار المعارف بالقاهرة، ولا سيما وأن المؤلف يقول في مقدمة طبعته الثانية (دار المعارف سنة ١٩٩٣) [ص ٧] عن الطبعة الأولى المعتمد في كتاب الدكتور عسيلان: "ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب "تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره" سنة ١٩٨٣م من المركز العربي للصحافة في ظروف صعبة ... وتعجل الناشر إخراجه، فكلف غيري عناء تصحيح هذا الكتاب والإشراف على إخراجه، فخرجت طبعته مشربة بأوهام وأخطاء وتصحيفات، حاولت استدراكها في الطبعة التي بين يديك (طبعة دار المعارف سنة ١٩٩٣م) ... فضلًا عما فاتني في الطبعة الأولى من قصور في شرح منهج التحقيق والتوثيق، استدركته في الطبعة التي بين يديك".

وقد أطلت في التعليق على هذه السمة، لأن الكاتب الكريم الدكتور عسيلان -كما سيظهر في سمة تالية- انشغل بنقد الأدبيات التي سبقته في حقل تحقيق النصوص التراثية، وبعض انتقاداته عالجه أصحاب هذه الأدبيات في طبعاتها التالية؛ مما كان يلزم معه التنبه لضرورة الاعتماد عليها من دون غيرها مما سبقها في تاريخ النشر.

ثالثًا: الانطلاق من قاعدة نقدية في معالجة مسائل تحقيق النصوص التراثية، وهذه سمة جيدة في المجمل؛ ذلك أن الأدبيات السابقة في علم تحقيق النصوص التراثية

ونقدها، وقع منها -بحكم ريادتها- مجموعة من الأمور، تستوجب المعالجة النقدية عند التعامل معها، والنقل منها.

ولكن الظاهر أن بعضًا من الانتقادات التي أخذها الدكتور عسيلان على الأدبيات السابقة لم يكن في مجمله، ويمكننا أن ندل عليها في ما يلي:

١- التعرض للمؤلفين لا المؤلفات.

٢- اعتماد طبعات لبعض الأدبيات رجع أصحابها وأصدرها مصححة منقحة.

٣- الوقوع في التناقض، بمعنى أنه يعيب على بعض أصحاب الأدبيات السابقة أمورًا فعلها هو في كتابه.

ومن أمثلة ذلك:

أ- عاب الدكتور عسيلان على الدكتور رمضان عبد التواب الاستطراد في ذكر أقوال من سبق بالتأليف في هذا العلم، وهو عين ما فعله الدكتور عسيلان في مفتتح دراسته.

ب- ينتقد الدكتور عسيلان الدكتور رمضان عبد التواب في مسألة كثرة النقل عن برجشتراسر؛ إذ عد ستة وعشرين (٢٦) موضعًا، وهو ما فعله الدكتور عسيلان مع أكثر من أدبية سابقة، فقد:

- نقل عن الدكتور رمضان عبد التواب، واستشهد بأمثلته في عشرة مواضع: ٥٢؛٥٦؛٥٨؛٥٩؛١٢٩؛١٦٣؛١٧١؛١٧٢؛١٧٨؛١٩٥).

- نقل عن برجشتراسر في أربعة عشر موضعًا هي: (١٢٩؛١٣٠؛١٣٣؛١٣٥؛١٤٢؛١٥٢؛١٦٠؛١٦٢؛١٦٣؛٢٠١؛٢٠٣؛٢٥٠).

- نقل عن عبد السلام هارون في حوالي خمسة وعشرين موضعًا هي: (٣١؛٣٧؛٣٩؛٥٥؛٥٦؛٦٨؛٦٩؛٧٤؛٨٠؛٨٩؛١٠١؛١٠٢؛١١٦؛١٢٧؛١٤٤؛١٧٧؛ ١٨٢؛ ١٨٣؛ ١٨٩؛١٩١؛١٩٥؛٢٤٦؛٢٤٨؛٢٥٠؛٢٥١).

ج- انتقد الدكتور عسيلان الدكتور رمضان عبد التواب في أنه لم يشر إلى مصدر المعلومة التي تتعلق بإيثار برجشتراسر لنشر النسخة المسهبة على النسخة المختصرة لكتاب ما، يقول ص ١٢٩: "وقد تطرق المستشرق برجشتراسر لهذه القضية ... حين تحدث عما سماه بالإبرازات ... وتبعه في ذلك رمضان عبد التواب (ص ٧٠)، دون الإشارة إلى مصدر المعلومة عند ذكرها"! [انظر: في تحقيق النصوص ونقد الكتب، لخالد فهمي، دار الكتب المصرية، سنة ٢٠١٣م].

وبعيدًا عن الدفاع عن الدكتور رمضان، الذي أورد ذكر برجشتراسر (ص ٦٩) في الإشارة إلى قضية تعدد إبرازات الكتاب الواحد، فإن الدكتور عسيلان نقل معلومة سبق إليها الدكتور رمضان، ولم يذكر أنه تأثره فيها.

وهذه المعلومة تتعلق بنشر كل من النسخة المسهبة والمختصرة بشكل مستقل (ص١٢٩)، يقول الدكتور رمضان (ص ٧٠): "إن كانت هناك إبرازات كل واحدة منهما مهمة، والفرق بينهما كبير، لا يمكن إيضاحه بإيجاز، فالأولى نشرهما جميعًا"! ومصدر هذه المعلومة عندهما معًا هو برجشتراسر أيضًا!

رابعًا: مشاركة الأدبيات السابقة جميعًا في الإجمال والعموميات، ولا سيما في التقنيات والإجراءات؛ فقد جاء كلامه عن القضايا التالية مجملًا غير مفصل، مع حاجته الماسة إلى ذلك التفصيل:

أ- تحرير النص:

يعد الدكتور عسيلان من أسبق من استعمل مصطلح تحرير النص في عنوان أحد مباحثه في هذا الكتاب [ص ١٦٧]، وقد ظهر أنه يرادف بينه وبين تصحيح النص وتقويمه، ولم يفهم من معالجته الإخلاص لمفهوم إخراج النص، وتنظيمه، وتنسيقه، واستقرت حدوده عنده في:

١- ضبط النص:

٢- تنظيم النص، وتوزيع معلوماته بين المتن والهامش.

والحق والتفصيل يقضي أن يشمل تحرير النص ما يلي:

١- تنظيم صفحات النص (تقسيم الصفحة).

- قسمة ثنائية (متن/ هامش).
- قسمة ثلاثية (متن/ هامشان).

٢- تنسيق الصفحات:

- التفقير.
- المحاذاة.
- نوع الخطوط: (عنوانات / عنوانات جانبية/ متن/ هامش).

٣- التنويع الكتابي لمحتويات النص في الصفحة (أنواع الرسم والخطوط).

٤- ترقيم النص.

٥- إملاء النص.

٦- ضبط النص، واستعمال علامات الترقيم فيه.

ب- الكتابة عن النص:

سبق أن قررت في كتابي (أنشودة المتن والهامش، القاهرة ٢٠١٥م، ص ٢٢٣): "ولعل الدكتور عسيلان يكون أوسع أصحاب الأدبيات المعاصرة في الإشارة إلى عناصر الكتابة عن النص، من غير ترتيب معتبر، ومن غير بيان للوسائل والإجراءات التي تعين على تحقيقها، وتنفيذها".

فقد عرض لضرورة معالجة ما يلي عند الكتابة عن النص مشغلة التحقيق:

- عرض محتوياته، وجديده.
- مدى تأثره بغيره وتأثيره.

- منهج النص (ملامحه/ وطريقته في عرض مادته وتبوبيها/ وتعامله مع الشواهد/ وتوثيقها وعزوها/ وتعامله مع مصادره/ وأنواعها).

ومع ذلك فإننا عند معالجة الكتابة عن النص اقترحنا التفصيلات التالية في كتابنا (أنشودة المتن والهامش، ص ٢٢٥ وما بعدها):

أولًا: الانتماء المعرفي للنص، ويعين على بيانه:

١- عنوان النص. ٢ - فحص مقدمته. ٣- فحص مصادره.

٤- فحص مصطلحيته. ٥- فحص شواهده. ٦- فحص مسائله.

٧- فحص عنوانات أبوابه وفصوله.

٨- فحص ترتيب فصوله وأبوابه.

ثانيًا: تراث المؤلفات في مجال النص أو حقله المعرفي، أو فنه.

ثالثًا: بنية النص: المنهج/ المصادر.

١- المنهج (المعلومات/ ترتيب المعلومات/ نوع التأليف/ طريقة التأليف/ طريقة الاستشهاد والتعليق ... إلخ).

٢- المصادر:

بيان أنواعها/ مباشرة وغير مباشرة/ تقييم مصادر النص/ طرائق النقل منها: (نص صريح/ تلخيص/ إشاري/ وظائف المصادر).

رابعًا: أثر النص فيما بعده.

خامسًا: مقاصد النص (مسالك الكشف عنها: مقصد العلم العام/ المقدمة/ الإشارات الداخلية/ وأنواع المقاصد).

ويبقى أن نقرر أن كتابه يمثل خطوة على طريق الإحياء الجديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، وهو الإحياء الذي يرجى منه تجاوز ما جاء مجملًا في عمل جيل الرواد من المستشرقين والعرب جميعًا.

ولعل هذا الإحياء الجديد أمامه مسارات لازمة، يمكن الإشارة إليه في:

أولًا: استقلال فرع دراسة النص، والتقديم له، ودراسة تراجم المؤلفين، والوصف المادى المنضبط للأوعية (المخطوطات)

ثانيًا: فرع عمليات التحقيق، وإجراءاته وأدواته، ومفاتيح التعامل مع النصوص وتوثيقها وقراءتها والتعليق عليها، ومعالجتها واستكشافها.

ثالثًا: فرع التكشيف وصناعة الملاحق.

وربما تمدد الإحياء الجديد إلى مسارات أخرى، من مثل:

أولًا: فرع مقاصد علم تحقيق النصوص، ووظائفه.

ثانيًا: فرع تأسيس يتعلق بنظرية تحقيق النصوص، وتأصيلها صناعة وملكة.

ثالثًا: فرع لتحرير النصوص المحققة، وإخراجها وتصميها.

ولعل الدكتور عسيلان يغير عنوان الكتاب في المستقبل، ليكون: تحقيق النصوص التراثية، بديلًا عن تحقيق المخطوطات؛ لأن المخطوطات هي الأوعية، والمقصود هو ما تتضمنه وتضمه من نصوص!

(٣/١) مصادر الكتاب:

تنوعت المصادر التي استعملها الدكتور عسيلان في بناء كتابه، وكان أهمها مجموعة المصادر الخاصة بعلم تحقيق النصوص التراثية في التقليدين الاستشراقي والعربي المعاصرين؛ فقد اعتنى بالرجوع إلى كثير جدًّا منها؛ مما يرقى بمنزلة تعامله مع مصادر الفن المعاصرة، فضلًا عن استعماله مصادر تراثية كثيرة، ولا سيما كتب المحدثين الذين عنوا بهذا العلم وقواعده، وكان الرجوع إلى هذه المصادر لتحقيق وظائف متعددة هي:

أولًا: الوظيفة البنائية، أي استثمارها في البناء العلمي للكتاب.

ثانيًا: الوظيفة الاستدراكية، أي استثمار المصادر للاستدراك عليها، وتصحيح ما وقع منها.

ثالثًا: الوظيفة النقدية، أي العودة لعدد من المصادر المعاصرة في علم التحقيق؛ بهدف نقد مسالك أصحابها في بعض المسائل العلمية.

(٣) منجز الدكتور عسيلان التطبيقي في تحقيق النصوص التراثية في ضوء أصوله التنظيرية:

سبق في مدخل هذه المقالة بيان منجز الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان من تحقيقات النصوص التراثية التي توزعت على انتماءين معرفيين موسعين، هما:

أولًا: الأدب.

ثانيًا: التاريخ.

وفي هذا المطلب تحليل لمنهجيته في تحقيق نصوص هذين المجالين في ضوء أصوله النظرية التي قررها في منجزه التنظيري، وسنحاول احترام منهجه الذي صممه وفق المراحل التي يتعرض لها النص على يدي محققه.

(١.٣) الوعي بتطبيق معيار جودة اختيار النص مشغلة التحقيق:

من مراجعة النصوص التي اختارها وحققها الدكتور عسيلان، يظهر وعي جيد بتحكيم هذا المعيار.

لقد توجه المحقق الكريم إلى عدد من النصوص، وطبق عليها معايير جودة الاختيار كما يلي:

أولًا: قيمة النص في المجال أو الحقل المعرفي الذي ينضوي تحته، وقد كشف عن هذا المبدأ اختياره لحماسة أبي تمام ت ٢٣١ه، وهو نص مهم في حقل الاختيارات أو المختارات الشعرية، وله تأثير في نظرية النقد الأدبي العربية، ومثل ذلك ظاهر في اختيار أبيات الحماسة، لأبي عبد الله النمري ت ٣٨٥ه الذي يعد تحقيقه استجابة لأصل علمي، تمم به عمله في حماسة أبي تمام.

ثانيًا: خدمة حقل الاختصاص:

كشفت قائمة النصوص التراثية التي حققها الدكتور عسيلان عن إرادة خدمة حقل الاختصاص الذي تكون في دوحته، وهو حقل الدراسات الأدبية والبلاغية والنقدية في الأساس.

وهو المبدأ الذي يحمل مستعملي تحقيقاته على تحصيل الاطمئنان المبدئي؛ بسبب من كونها صادرة عن مختص مؤهل، صبر نفسه على التكوين العلمي في ميدان بعينه ابتداء.

وهذا المبدأ هو الذي يفسر لنا السر وراء ارتفاع تحقيقاته في حقل الأدب؛ فقد مثلت تحقيقاته من نصوص الأدب التراثية نسبة تزيد عن خمسة وخمسين بالمئة!

ثالثًا: شهرة المؤلفين والمصنفين أصحاب النصوص المختارة:

ظهر من عدد من النصوص التي حققها الدكتور عسيلان وعيه بمبدأ حاكم في تعيين قيمة النص عند اختياره للتحقيق، هو مكانة مؤلفه أو مصنفه في حقله المعرفي.

وقد جاءت كثير من النصوص التراثية التي حققها المحقق الكريم وفية لهذا المعيار، فاختار نصوصًا:

أ- لأبي تمام، حبيب بن أويس الطائي، سنة ٢٣١هـ، وهو إمام في صنعة الشعر، ودرايته ونقده، فحقق حماسته.

ب- وأبي عبد الله النمري، سنة ٣٨٥هـ، وهو ناقد ولغوي، له مكانة مرموقة، فحقق كتابه معاني أبيات الحماسة.

ج- وللخطيب البغدادي، الحافظ المؤرخ: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، سنة ٤٦٣هـ، فحقق كتابه: التطفيل.

د- ولابن كثير الدمشقي، أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر، ٧٧٤هـ، وهو مؤرخ محدث ومفسر كبير، فحقق له كتاب: الاجتهاد في طلب الجهاد.

إن هذه المعايير الثلاثة الفرعية كاشفة عن وعي إيجابي بهذه المرحلة المهمة على تحقيق النصوص التراثية.

وقد فرط عن الدكتور عسيلان **عند تطبيق هذا المبدأ الكلي** - نوع سلبيات؛ فقد اختار نصوصًا تراثية سبق أن صدرت محققة، ولا يظهر مسوغ لإعادة نشرها عند عرضها على المسوغات التي ذكرها التنظير.

ومن أمثلة ذلك:

١- إعادة نشر كتاب: البديع في وصف الربيع، لأبي الوليد، إسماعيل بن محمد بن عامر بن حبيب الحميري الإشبيلي، ت ٤٤٠هـ، الذي سبق إلى تحقيقه المستشرق: هنري بيريس، معتمدًا النسخة الوحيدة التي اعتمدها بيريس، وهي نسخة مكتبة الإسكوريال.

والمسوغات التي قدمها بين يدي تحقيقه مقبولة في هذا المثال؛ فقد قرر أن إرادته التي توجهت إلى إعادة تحقيق هذا الكتاب هي:

أ- ندرة التعليقات!

ب- عدم تخريج النصوص.

ج- امتلاء نشرة بيريس بأخطاء التصحيفات والتحريفات، وقد صنع جدولًا امتد على صفحتين (ي؛ ك)؛ للتدليل على دعواه.

د- التصرف في النص بالزيادة والحذف من دون تنبيه!

٢- إعادة نشر كتاب: التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم، للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ؛ فقد سبق لحسام الدين القدسي أن نشره سنة ١٣٦٤هـ عن نسختين، هما:

أ- نسخة الشيخ عبد القادر بدران.

ب- ونسخة المكتبة التيمورية.

وجاءت نشرة الدكتور عسيلان، فأخلت بالاعتماد على نسخة الشيخ عبد القادر بدران، وزادت نسخ تشستربتي، واستأنس بطبعة القدسي!

وحمله على إعادة التحقيق:

أ- وجود أخطاء في طبعة القدسي!

ب- تصرف القدسي بالحذف من الكتاب، وهو أمر مرفوض في تقاليد تحقيق النصوص التراثية!

وبهذا فإن إعادة تحقيق كتاب التطفيل استوفت المسوغات.

٣- إعادة تحقيق كتاب: الاجتهاد في طلب الجهاد، لابن كثير الدمشقي، سنة ٧٧٤هـ، وقد كان صدر من قبل سنة ١٣٤٧هـ بالقاهرة.

ولا أرى مسوغًا لإعادة تحقيقه هذا الكتاب؛ ذلك أنه اعتمد على نسخة وحيدة، هي نفسها التي اعتمدها ناشرو الكتاب في المرة الأولى؛ فضلًا عن أنه نص قصير نسبيًّا، كان يكفي في تقويمه صنع مقالة نقدية، تجرد أخطاءه وتصحيفاته وتحريفاته!

وقد فرط من الدكتور عسيلان عدد من الأخطاء، لم يستدركها في مستدرك التصويبات الذي ألحقه بآخر نشرته (ص ١٣٦)! من مثل:

المؤشر المكاني	الخطأ	صوابه
ص ٧٢/ س ١٠	أشعث، بالكسر والتنوين!	أشعث، بفتحة بغير تنوين، وهو المثبت في رواية اليونيني التي اعتمدها في التخريج ٤/ ٤٢!
ص ٧٤/ ١	من سماع الآذان؛ بمد على الألف!	الأذان؛ بهمزة مفتوحة؛ إذ ليست الكلمة جمع أذن!

إن هذه الأمثلة التي ذكرتها هنا لا تمثل -إلا في القليل- مخالفة لمبدأ نظَّر له وقدَّره، متابعًا في ذلك المنظرين لعلم تحقيق النصوص، ولا سيما في التقاليد العربية المعاصرة، وهو عدم التوجه إلى إعادة نشر ما سبق نشره من النصوص التراثية المحققة إلا مع توافر مسوغات حقيقية.

(٢.٣) جمع النسخ:

هذه المرحلة بدت العناية بها في تحقيقات الدكتور عسيلان ظاهرة؛ فقد كشفت تحقيقاته عن رعايته لمبدأ جمع نسخ المخطوطات للنصوص التي حققها وأصدرها، وهو التزام دال على مجموعة من السمات المهمة الواجب توافرها في المحقق، من مثل:

أ- الصبر والأناة.

ب- التضحية في سبيل تحصيل النسخ.

ج- الأمانة العلمية.

(٣.٣) النسخ والمقابلة:

اعتنى الدكتور عسيلان بعمليتي النسخ والمقابلة عناية ظاهرة فيما حققه وأخرجه من النصوص التراثية، بشكل عام، ولا سيما في النصوص التي توافر على عدد من نسخ مخطوطاتها، ولم يكن مفرطًا في ما يثبته من فروق النسخ.

وهو في ذلك وفيّ للتقاليد العربية المعاصرة التي استقرت بعد مرحلة عبد السلام هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ اكتفاء ببيان الخصائص العامة للكتابة في المخطوطات المعتمدة.

(٤.٣) تصحيح النص وتقويمه:

اجتهد الدكتور عسيلان في تصحيح النصوص التراثية التي نشرها محققة؛ مستهدفًا:

أولًا: أداء هذه النصوص صحيحة متقنة.

ثانيًا: تقويم ما فرط من ناشريها السابقين، عند تعرضه لإعادة تحقيقها.

ثالثًا: الإيمان بأن أهم أعمال التحقيق ماثل في أداء النص مشغلة التحقيق صحيحًا متقنًا، خاليًا من الفساد والأخطاء والتصحيفات والتحريفات.

ومع ذلك فقد فرط منه ما يلزم معه تصحيحه في الطبعات التالية لهذه التحقيقات، ومن أمثلة ذلك:

* في البديع: ص ٨/١٣ قرر أن في البيت خللًا يقع بين: رواعدها وبطبول في قول الشاعر: قامت رواعدها [ ] بطبول.

وهو من الكامل، وينقص بمقدار وتد مجموع من التفعيلة الثانية، ولعل كلمة مثل: رَدًى، تقوم بجبر الوزن والمعنى!

* البديع: ص ١٠/١٧ كتب: مزهرة (بالراء) مفعولة من الزهو، وصوابها: مزهوة (بالواو)، وكان من المهم ضبطها: بفتح الميم وسكون الزاء المعجمة وضم الهاء وفتح الواو المشدّدة!

* البديع: ص ٢/٣٥، يقول: لم تنفرد بنوّار، (بتشديد الواو)، والصواب: بفتحها من غير تشديد! ويبدو أن التشديد كان من خصائص عامة الأندلس؛ بدليل استعمال جمعها على: نواوير أحيا في هذا الكتاب نفسه!

* وفي التطفيل ص ٦/١٣٦: "ولا نجدت المنازل إلا لتدخل"، ولا معنى للفعل: نجدت!

ولعل الصواب: "اتخذت"، وهو نص ما في: العقد الفريد، لابن عبد ربه ٢٠٥/٦ س ٦.

وقد سبق أن ذكرت بعض الأمثلة على ما فرط من المحقق في تصحيح نص كتاب ابن كثير الدمشقي (الاجتهاد في طلب الجهاد).

وهذه أمثلة قليلة لا تنال من أصل الحكم بجودة تحقيقات الدكتور عسيلان في الإجمال.

(٥.٣) التعليق وتخريج النصوص:

يبدو من تنظير الدكتور عسيلان عناية طيبة بأصل التعليق، وتخريج النصوص في الأعمال التي يتصدى المحققون لتحقيقها.

وقد بدا من منهجيته في التعليق وتخريج النصوص الخصائص التالية:

أولًا: الوعي بطبيعة التنوع المعرفي للنصوص المتضمنة في النصوص التراثية التي حققها، وهو الوعي الذي انعكس على ما يلي:

أ- تنوع المصادر تبعًا لتنوع أنواع النصوص المضمنة.

ب- تنوع مناهج التخريج تبعًا لأنواع النصوص.

ثانيًا: الإيمان بعدم الإكثار من مصادر التخريج؛ اكتفاء بما يراه فريق من المحققين كفاية التخريج من المصادر الأصيلة.

وهو منهج انتصر له الأستاذ محمود محمد شاكر، وتنبه بأخرةٍ إليه الدكتور محمود محمد الطناحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد خالف هذه المنهجية في تراجم الأعلام لما ورد وترجم له في الكتب التي حققها.

ومع هذا فإن لنا عددًا من الملاحظ على منهجية الدكتور عسيلان في تعليقاته وتخريجاته لنصوص ما حققه من كتب:

أولًا: **مخالفة المتفق عليه في تخريج** النصوص الحديثية الشريفة، مكتفيًا بذكر عنوان المصدر، والمؤشر المكاني لورود الحديث فيه (الجزء/ الصفحة)، وأحيانًا رقم الحديث.

والمتبع في هذا الباب تخريج الحديث: بذكر المصدر/ ثم الكتاب/ ثم الباب الذي ورد فيه الحديث/ ثم المؤشر المكاني: الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

فقد خرج حديث أبي هريرة الوارد في كتاب: الاجتهاد في طلب الجهاد، فقال (٣٥): رواه البخاري في الصحيح ٤/٤١، والمتبع في هذا السياق أن نقول: الحديث في صحيح

البخاري، كتاب فضل الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله (ق٢) ٤/٤١-٤٢.

ثانيًا: **عدم ذكر مراجع عند شرحه** ما يراه في حاجة إلى شرح من الألفاظ اللغوية الغامضة، فلا يوجد إحالة لأي معجم في ما حققه وشرحه في هوامشه من ألفاظ لغوية مبهمة!

ثالثًا: **التقصير في ذكر المؤشر المكاني** (الصفحة أو الجزء والصفحة) عند تخريجه النصوص الواردة في كتبه التي حققها. (انظر: البديع ص ٤٩/ه٥؛ ه٤٥، وفي ص ٩/ ه١٠ يقول: في التشبيهات: أنهاه! بلا ذكر للموضع فيه: وهو في التشبيهات ص ٤٦، فقرة ٥٥).

رابعًا: **التعسير على مستعملي تحقيقاته:**

لقد وقع من المحقق الكريم بعض إجراءات صبت في جلب العسر على مستعملي ما حققه من كتب:

(أ) لعل أصرح هذه الإجراءات ما يظهر من الإحالات التي صنعها في عدد من هوامش كتبه المحققة:

يقول -مثلًا- في ه١ ص ٥٧، تعليقًا على ذكر أبي حفص أحمد بن محمد بن برد، في متن كتاب البديع، س ٩-١٠: "مضت ترجمته! هكذا بلا عزو للمكان، ولم تسبق ترجمته في النص.

ولم يمر قبل هذا الموضع، وإنما جاء بعده مرتين في: ص ٦٣/٣و ١٣٠/٦!

(ب) ومن ملامح التعسير أيضًا عدم تكشيف كل المكونات الصغرى، وأصرح ما وقع منه هو عدم تكشيف كل القوافي الواردة في المتن في كشاف الشعر.

ومن ذلك ما ورد في البديع: ص ٨-٩ خمسة أبيات كشف منها الأول فقط في كشاف الشعر، ص ١٨١، من غير ذكر لعدد أبيات النتفة الشعرية، بجوار القافية المكشفة، وهذه من بدع الكشافات التي أشار إليها نفر من المنظرين في علم تحقيق النصوص التراثية.

(ج) ومن أخطر الإجراءات -التي تقع في الصميم من مفهوم التحقيق- التفريط في ضبط كثير مما يحتاج إلى ضبط.

وأصرح مثال على ذلك غياب الضبط عن أسماء الزهور في كتاب البديع في وصف الربيع، فلم يضبط كثيرًا من أسماء الزهور والرياحين، مع حاجتها إلى الضبط، ومن أمثلة ما غاب عنه الضبط مع الاحتياج إليه:

- البديع، ص ١١٢: الخيري النمام، وضبطه: بكسر الخاء المعجمة وياء مثناة تحتية مدية وراء مهملة مكسورة، وبعدها مثناة تحتية مدية، كما في: منهاج البيان في ما يستعمله الإنسان لابن جزلة البغدادي [تحقيق الدكتور محمود مهدي بدوي، ومراجعة الدكتور فيصل الحفيان، القاهرة، معهد المخطوطات سنة ٢٠١٠م، ص ٨٥٦/٣٦٢].

- البديع، ص ١٥٣: الشقر، وضبطه بفتح الشين المعجمة المشددة وكسر القاف! كما في: منهاج البيان: ص ١٤٠٠/٥٣٤.

- البديع، ص ١٦٢ ضبط: الجلنار، بكسر اللام وتشديدها، والصواب: بالفتح مع التشديد، كما في منهاج البيان ٥١٤/٢٦٢.

(٦.٣) التقديم للنصوص:

التقديم للنصوص المحققة أصل مهم؛ لإعدادها للنشر المعاصر، وقد خصص الدكتور عسيلان جزءًا في تنظيره لما يجب على المحقق الوفاء به قبل نشر ما حققه.

(أ) وقد جاءت تطبيقاته متفاوتة في الوفاء بما قرره في التنظير، فعلى حين اعتنى بصنع قائمة لمن صنف في الجهاد في مقدمة تحقيقه لكتاب: الاجتهاد، لابن كثير، بعنوان:

ثبت بآثار العلماء والمؤلفات حول الجهاد: ص ٣٩-٤٦، وهو أمر مهم متفق عليه في أدبيات تحقيق النصوص في التقاليد العربية على الأقل، نراه قصر، فلم يصنع هذه القائمة لكتب التطفيل وأخبار الطفيليين في التراث العربي، في مقدمة تحقيقه كتاب: التطفيل، للخطيب البغدادي.

(ب) وكذلك تفاوت تعامله في تراجمه لأصحاب الكتب التي حققها، فعلى حين ترجم للحميري الإشبيلي (ت ٤٤٠هـ) صاحب كتاب البديع بالعناصر التالية:

١- اسمه ونسبه وأسرته (ص ٩).

٢- نشأته وصلاته الأدبية والاجتماعية (ص ١٠).

٣- مكانته العلمية والأدبية (ص ١٤).

٤- مادته وآثاره (ص ١٥).

نراه في ترجمته للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، يورد العناصر التالية في مقدمة تحقيق كتاب التطفيل:

١- اسمه ونسبه وأسرته (ص ١٣).

٢- مولده ونشأته وأهم مراحل حياته (ص ١٤).

٣- ملامح شخصيته (ص ١٦).

٤- المسيرة العلمية (ص ١٧).

٥- مكانته بين العلماء (ص ٢١).

٦- نهاية المطاف (ص ٢٢).

ومن ذلك يبدو ما يلي من سمات مقدماته بين يدي تحقيقاته:

أولًا: الاضطراب والتفاوت في عناصر المقدمة.

ثانيًا: الاضطراب والتفاوت في عناصر كل محور من محاور المقدمة.

ثالثًا: عدم وضوح منهجية خاصة في صناعة مقدمة التحقيق.

(ج) الإخلال بمبادئ صناعة كل جزء من عناصر مقدمة التحقيق:

لقد ظهر التفاوت والاضطراب في صناعة الأجزاء التالية:

١- ترجمة صاحب الكتاب المحقق.

٢- الاضطراب في الوفاء بالتراث العلمي في فن الكتاب حضورًا وغيابًا، وكذلك بدا النقص في العناصر التالية:

٣- الوصف المادي للمخطوطات.

فعلى حين اعتنى في مقدمة تحقيق كتاب الاجتهاد، لابن كثير ببعض عناصر الوصف المادي للمخطوطة المعتمدة، ممثلة في ذكر الخصائص المادية التالية:

١- نوع خط النسخة (ص ٤٩): نسخي واضح، بقلم عريض.

٢- عدد ورقاتها: ٣٨ ورقة.

٣- مسطرتها: ٢٠× ١٤ سم، وفي الصفحة: سبعة أسطر.

٤- تاريخ نسخها: سنة ٧٨٤هـ، وناسخها: محمد بن سليمان الصالحي.

٥- خصائص كتابتها.

نراه يسكت عن أي وصف مادي للمخطوطة التي اعتمدها في إعادة تحقيق كتاب البديع، للإشبيلي!

ثم نراه في مقدمة تحقيق كتاب التطفيل (ص ٤١-٤٢) عند الكلام عن مخطوطتي الكتاب، يقصر في الوصف المادي!

(٧.٣) الكشافات (الفهارس):

اعتنى الدكتور عسيلان بتكشيف معلومات ما حققه من كتب، وقد بدت هذه العناية في ما يلي:

أولًا: حضور الكشافات في جميع ما حققه من نصوص تراثية.

ثانيًا: تنوع الكشافات في جميع ما حققه من نصوص تراثية.

ثالثًا: التوجه إلى إعادة نصوص نشرت من قبل؛ بسبب اضطراب كشافات هذه النشرات السابقة، على ما ذكر في مسوغات إعادة تحقيق كتاب البديع، للإشبيلي.

(أ) ومع ذلك فقد وقع منه بعض المآخذ على ما صنعه من كشافات، من مثل:

أولًا: عدم تكشيف كل الأبيات الشعرية الواردة في المتن، وعدم الإشارة إلى الاختصار، (فقد كشف بيتًا واحدًا من قصيدة عدة أبياتها واحد وعشرون بيتًا في ص ٨٧ من كتاب: التطفيل)!

(ب) وكذلك تكشيفه الآيات القرآنية الكريمة على خلاف المتفق عليه في تكشيفها، ففي كشاف الآيات في تحقيق كتاب: الاجتهاد، لابن كثير، ذكر الآية، وأمامها المؤشر المكاني (الصفحة) لموضع ورودها في المتن.

والمتفق عليه، ترتيب الآيات وفق أسماء سورة الكتاب العزيز، مع ذكر رقم الآية، ورقم السورة أحيانًا.

ثم عاد ففعل بدعة جديدة، عندما كشف الآيات في كتاب التطفيل (١٨٥) بحسب الحرف الأول من القطعة المستشهد بها من الآيات!

خاتمة:

إن الوقوف أمام منجز المعاصرين من المحققين والمنظرين في حقل التحقيق أمر مهم؛ لدعم دراسات تحقيق النصوص التراثية وتطويرها.

وقد كشفت هذه الورقة عن منجز الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان بما يجعله من المحققين المعتبرين، والمنظرين الجادين في حقل تحقيق النصوص التراثية، وهو الحكم الذي حازه بموجب أمرين:

١- سهمته في التنظير العلمي لعلم التحقيق.

٢- سهمته في تحقيق عدد جيد من النصوص التراثية في الأدب، والتاريخ.

وقد كشفت الورقة عن عدد من النتائج:

أولًا: تمدد منجز الدكتور عسيلان وتنوعه تنظيرًا وتطبيقًا في حقل التحقيق.

ثانيًا: وعيه بمعايير جودة اختيار النصوص للتحقيق، بتحكيم معايير:

١- القيمة العلمية.

٢- شهرة المؤلف.

٣- الارتباط بالاختصاص العلمي.

ثالثًا: التوافق مع عدد من المبادئ التي قررها في تنظيره، والالتزام بها عند التطبيق.

رابعًا: مخالفة عدد من المبادئ التي قررها في تنظيره، وعدم الالتزام بها عند التحقيق، والاضطراب في تطبيق عدد من البرامج الفرعية في العلم.

خامسًا: الوفاء لمجمل أصول التحقيق المستقرة في تقاليد العلم.

***

المراجع

١- الاجتهاد في طلب الجهاد، لابن كثير الدمشقي، ت ٧٧٤ه، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠١ه = ١٩٨١م.

٢- أصول نشر الكتب لبرجستراشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٩م.

٣- أصول نشر الكتب لبرجستراشر، بتقديم الدكتور عبد الستار الحلوجي، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٤م.

٤- أنشودة المتن والهامش، نحو إحياء جديد لعلم النصوص التراثية، د. خالد فهمي، تحرير: د. هالة القاضي، دار النشر للجامعات، القاهرة ٢٠١٥م.

٥- البديع في وصف الربيع، لأبي الوليد، إسماعيل بن محمد بن عامر بن حبيب الحميري الإشبيلي، ت ٤٤٠ه، تحقيق: هنري بيريس، مكتبة الإسكوريال.

٦- تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، للدكتور عبد المجيد دياب، عن المركز العربي للصحافة، القاهرة سنة ١٩٨٣م.

٧- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، للدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، وصدر عن مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض سنة ١٤١٥ه = ١٩٩٤م.

٨- تسهيل فيما جاء في ذكر الخيل، لعثمان بن بشر، دارة الملك عبد العزيز رقم ٢٧٨، ضمن سلسة مصادر تاريخ الجزيرة العربية.

٩- التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم، للخطيب البغدادي، ت ٤٦٣ه، بعناية حسام الدين القدسي، مكتبة سعد الوطنية، القاهرة، سنة ١٣٦٤ه.

١٠- التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم، للخطيب البغدادي، ت ٤٦٣ه، د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات المدني، سنة ١٩٩٩م.

١١- حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة، لجلبي زاده، دارة الملك عبد العزيز رقم (٣٠٦).

١٢- في تحقيق النصوص ونقد الكتب دراسات ومراجعات، د. خالد فهمي، دار الكتب المصرية، سنة ٢٠١٣م.

١٣- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م.

١٤- منهاج البيان في ما يستعمله الإنسان لابن جزلة البغدادي، تحقيق الدكتور محمود مهدي بدوي، ومراجعة الدكتور فيصل الحفيان، القاهرة، معهد المخطوطات، سنة ٢٠١٠م.

***

الفصل السادس

في نقد تحقيق النصوص التراثية النوعية

كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري المتوفى سنة ٢٦٢هـ: دراسة في نقد التحقيق

./ مدخل:

من نافلة القول المستحبة أن نقرر أن التحقيق العلمي للنصوص التراثية فريضة بمنطق الدين؛ إذ الإسناد والتوثيق من الدين، وفريضة بمنطق العلم؛ إذ الركون إلى تصحيح النصوص، وتوثيق ما بها من معلومات هي الطريق الذي عليه تأسيس الاستنباط، واستنبات الحقائق والنتائج، ثم هو فريضة بالاحتكام إلى التجربة التاريخية، التي تقرر أن الصعود الحضاري القديم والمعاصر للحضارات المستعلية المتغلبة كان بسبب من إسهام الدرس الفيلولوجي في الزمنين معًا، وفي القلب من هذا الدرس الفيلولوجي تحقيق النصوص التراثية، وإشاعة النشرات النقدية الموثقة لنصوص العلم التي أنجزها العلماء القدامى من كل أمة.

ومع تطور علم تحقيق النصوص التراثية، ومحاولة إحيائه الجديد، يحرص نفر من علمائه أن يضموا (نقد تحقيق النصوص التراثية) إلى محاولات هذا الإحياء الجديد؛ تقديرًا منهم لإسهام هذا النقد في تعميق مسائل هذا العلم الجليل الخطير.

وهذا البحث ينتمي إلى بحوث المراجعات العلمية النقدية التي انتهت مناهج البحث من النظر إليها بوصفها بحوثًا كاملة؛ لما تنطوي عليه من جهد تحليلي وتركيبي معًا، وهي أعمال علمية كاملة بذاتها[1].

وتعالج هذه الدراسة -التي تتخذ من نقد عمل المحقق عمادًا لها- قضيتها من خلال فحص المطالب التالية:

١. كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ): مقالة في المادة والانتماء المعرفي.

٢. كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ): مقالة موجزة في آفاق الاستثمار المعاصر.

٣. نقد تحقيق كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ).

٤. خاتمة: في سبيل نشرة نقدية قويمة.

وستكون معالجة هذه المطالب الرئيسة، وما يتفرع عنها من مسائل فرعية على ولاء ما جاء هنا وترتيبه، وهذا أوان بيان كل مطلب:

١/ كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري: مقالة في حدود المادة والانتماء المعرفي:

تعالج هذه المقالة من هذا البحث ثلاث مسائل أساسية، تتوزع على بيان حدود مادة الكتاب، وانتمائه المعرفي الأصيل والتبعي، وقيمته العلمية والحضارية، وبيانها كما يلي:

١/١ مادة كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة، ت٢٦٢هـ:

يتضمن هذا الكتاب -وفقًا للتقسيم الذي وصل إلينا في مخطوطاته، الذي يصح معه القول بأنه ربما كان تقسيم مصنفه عمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ- ثلاثة أقسام أو فصول، هي كما يلي:

١. ذكر ما تيسر من سير العرب العرباء وقصصهم.

٢. ما كان من مسير بني بكر بن وائل وتغلب بن وائل، وما جرى بينهم وبين التبع بن شراحبيل.

٣. ما يتلى من أخبارهم قتل كليب بن ربيعة، ويقال له: حرب البسوس.

وقد تضمن كل قسم أو فصل من هذه الثلاثة الأقسام أجزاء، حمل بعضها عنوان: وقعة كذا، على ما نرى في (وقعة الذنائب، ص ٣٢٤)، أو: ذكر وقعة كذا، على ما نرى في (ذكر وقعة واردات، ص ٣٣١) أو: خروج فلان، كما في (خروج الحارث بن عباد إلى الملك الكندي، ص ٤٠٢)، أو (ذكر من قتل في وقعة الكندي، ص ٤١٢)، وما إلى ذلك مما يعد عنوانات فرعية.

ويعالج الكتاب مادة المعلومات في هذه الأقسام الثلاثة الكبرى، وما يتفرع منها من أجزاء وفق منهج الأخباريين، رواة الأخبار، الذين شيدوا منهجهم متأثرين بعمل المحدثين في رواية الأحاديث النبوية، والآثار.

وثمة قرائن تدل على ذلك المنهج، تتمثل في الملامح التالية:

أولًا: سرد الأخبار والحادثات والوقائع من طريق رواتها، ومن "حدثنا ابن نافع قال" (ص ١٢٣/٣؛ ص ١٢٩/٧؛١٣١/١٣؛١٣٧/١٠).

وغير ذلك من المواضع التي يستعمل فيها عبارات من مثل: (قال الراوي) (ص ٢٨٦/١؛٣٠١/٤؛٣٠٣/٢)، ومن مثل: (قال صاحب الخبر) (ص ٣١٩ /٧؛ ٣٣٥/٤)، وغير ذلك.

ثانيًا: سوق بعض الأخبار وفق منهجية رواية الآثار الفاشية في كتب التحديث، وفي التفاسير الأثرية، التي تعتمد على رواية المأثور من الأقوال التفسيرية؛ بمعنى تكرار بعض الأخبار بعينها، ولكن من طرق مختلفة، بما في كل طريق من زيادات

واختلافات، وهو ما نرى مثالًا له في رواية أخبار: وقعة الأنعمين (ص ٣٦٤)، ثم مرة أخرى (ذكر وقعة الأنعمين، ص ٣٩٦)، وبين الموضعين أخبار وروايات تتعلق بوقعات أخرى غير هاتين الوقعتين!

ثالثًا: استعمال مصطلحات منحدرة من الجهاز الاصطلاحي لعلم الحديث النبوي، بتأثيره في علم التاريخ والأخبار، من مثل: الاصطلاحات التالية:

أ- الحديث، انظر: (ص ١٣١/٥؛ قال رواة الحديث)، وما بعد العبارة خبر تاريخي! وكذلك في (ص ١٥١/٢)، و(قال صاحب الحديث) (ص ١٩٧/٢)، وبعد العبارة خبر تاريخي، وكذلك (٢٠٣/٥).

ب- حدثنا فلان: (انظر: ص ٨٢/١١)، وغيره من المواضع.

رابعًا: خلط رواية الخبر التاريخي الخاص بالحادثة أو ذكر الواقعة بما يحيط بها من أشعار، وهو بعض ما حمل مفهرسو مخطوطات دار الكتب المصرية أن يُدرجوه ضمن كتب الأدب!

٢/١ الانتماء المعرفي لكتاب الجمهرة، لعمر بن شبة البصري، ت٢٦٢هـ:

إن فحص محتوى كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري ت ٢٦٢هـ يكشف عن تعدد انتماءات الكتاب المعرفية، وهو ما يتلخص في عدة الانتماءات التالية:

٢.١/١ تاريخ العرب الجاهليين:

إن مادة الكتاب، وأقسامه الرئيسة، وأجزائها الفرعية تقرر أن كتاب الجمهرة كتاب في تاريخ العرب الجاهليين.

وهذا الانتماء يبرهن عليه جملة من الأدلة، هي:

أولًا: العنوان الجانبي الذي رجحه المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية، وأضافه في أيام العرب.

ثانيًا: مادة الأخبار التفصيلية التي تدور حول بعض أيام العرب في الجاهلية.

ثالثًا: مصادر الكتاب التي جمعت منها مادته الإخبارية التاريخية، التي تكاد تنحصر في الأخباريين المتقدمين، من أمثال:

محمد بن إسحاق، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، وهما من مشاهير الأخباريين العرب المختصين برواية أخبار القوم الجاهليين، مع غيرهم.

وتحليل انتمائه إلى حقل الدراسة التاريخية عند العرب تحكم بصلاحية انتمائه لأكثر من فرع من فروع هذا التاريخ، من مثل:

أولًا: التاريخ السياسي والحربي بين قبائل العرب؛ إذ هو نص في تاريخ عدد من أيام العرب، وإنجازات بعضهم على بعض، وعلاقات بعضهم ببعض في هذا الجانب الخطير من حياتهم وتاريخهم.

ثانيًا: التاريخ الاجتماعي للعرب؛ ذلك أن سرد روايات الوقعات والأيام ترد وقد تلبسها الإخبار عن عاداتهم المختلفة في الاستعداد للحرب، ومواقيت إغاراتهم، وتقاليدهم في النزال والقتال، وأعرافهم في طلب الهدنة، وتوقيت المعارك، وما يدفعهم للقتال، وما يصطحبونه معهم، وعادات خروجهم، وعودتهم من الحروب، وأخلاق نزالهم ومنافساتهم، وموقع النساء من ذلك، وعاداتهم في الملبس، ومعاملة الخيل، والأسلحة، والتحصين، واختيار أماكن المعسكرات، وما إلى ذلك من أعراف وتقاليد، تكشف عن جانب مهم جدًّا من حياتهم الاجتماعية، ولا سيما مستوى تأثير القرابة في هذه العلاقات الاجتماعية.

ثالثًا: التاريخ الأدبي (الشعري بوجه خاص):

إن هذا الكتاب نص قديم وكاشف عن سُهمة الشعر الجاهلي؛ بما هو مصدر من مصادر الكتابة التاريخية عند العرب، وهو دليل إضافي، يدعم القاعدة النقدية

والأدبية والتاريخية الشهيرة التي تقرر: أن الشعر ديوان العرب، وأن الشعر كان علم قوم لم يكن لهم أعلم منه.

وقد احتفظ هذا الكتاب بنصوص شعرية، من نوع القصائد والمقطعات لا توجد في غيره من المصادر، أو جاءت فيه بأوفر مما في غيره من المصادر، وليس أدل على ذلك من اعتماد محققه نفسه الدكتور أحمد عطية عليه بصورة أساسية في جمع شعر البراق بن روحان (الجاهلي) ونشره[٢] بعنوان: (ديوان البراق بن روحان)، يقول في مقدمته: (ص ١٥) تحت عنوان مصادر شعر البراق بن روحان: (الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة: وهو من أهم المصادر التي حوت شعر البراق بن روحان، وقيمة هذا الكتاب أن مؤلفه أحد الثقات المعروفين بالصدق ... بالإضافة إلى التزام مؤلفه لعامل الرواية في نقله الأخبار والأشعار".

رابعًا: التاريخ الحضاري:

يعكس تحليل مادة الكتاب إلى انتماء معرفي ظاهر، يتعلق بالأوضاع الحضارية؛ من جوانب خطط الحرب، وأنواع الأسلحة، وطبيعة الأخلاق، وأنواع المنتجات وأنماط التفكير، مما يصلح أن يكون وثيقة مهمة في تحليل بعض جوانب التاريخ الحضاري والاقتصادي والإنتاجي.

خامسًا: التاريخ الديني:

في عدد من الوقفات في هذا الكتاب يظهر نوع تقديس للبيت الحرام، وهو الأمر الذي ظهر في الحج إليه، وعدم الإغارة في الأشهر الحرم.

وهذه الأخبار التاريخية المختلطة بالتاريخ الحربي والاجتماعي مهمة جدًّا في تحصيل ملامح تقديس البيت الحرام، والتطبيقات المحيطة بهذا التقديس في حياة القوم في الجاهلية.

وهذه خمسة فروع أساسية متحدة من الانتماء المعرفي الأساسي الحاكم لهذا الكتاب، وهو علم التاريخ.

١.٢/١ الأدب العربي (الشعر الجاهلي):

إن تحليل كتاب: الجمهرة لعمر بن شبة ت ٢٦٢هـ يكشف عن انتمائه للأدب الجاهلي، وهو الانتماء الذي يظهر من تصنيف مفهرسي دار الكتب المصرية للنسختين المخطوطتين منه تحت فن الأدب!

وهو مصدر مهم جدًّا لمادة وفيرة من الشعر الجاهلي، يكاد يكون فريدًا في احتفاظه بها، وقد رأينا المحقق الكريم يعتمده في نشر شعر البراق بن روحان، فضلًا عن اعتماد لويس شيخون اليسوعي عليه في بعض ما جمعه في ديوانه الكبير: شعراء النصرانية في الجاهلية.

يقول المحقق (ص ٤١): "تتضح قيمة الكتاب من تلك المادة الشعرية التي حواها في داخله لشعراء عرفوا على الساحة الأدبية".

وتتضح كذلك قيمته من (ص ٢) "تلك المادة الشعرية ... لعدد غير قليل من الشعراء الذين لم يعرفوا ".

إن احتفاظ هذا الكتاب بعدد كبير من قصائد الشعراء الجاهليين ومقطعاتهم، يجعل منه مصدرًا أصيلًا لهذا الشعر، لا غنى عنه لدارسيه.

وهو بذلك يسهم في استكمال النقص المحيط بتقاليد هذا الشعر في هذه المرحلة التاريخية المهمة، كما يسهم في استكمال النقص الواقع في كتب طبقات شعراء الجاهلية وتراجمهم، بما ضمه من أسماء شعراء، وشواعر لا توجد لهم تراجم فيما وصل إلينا من كتب الشعراء.

١/ ٣٠٢ فقه اللغة/ اللسانيات التراثية:

إن ما تضمنه هذا المصدر من أشعار جاهلية جديدة، لم ترد في غيره من المصادر، ولعدد من الشعراء المنتمين لعدد من القبائل العربية المتنوعة - يدرجه ضمن المصادر التأسيسية لعدد من الحقول المعرفية في فقه اللغة أو اللسانيات التراثية؛ ذلك أن هذه الأشعار مهمة جدًّا لبعض أبواب هذا الحقل، وهو ما نلمسه في خدمة القضايا اللسانية التالية:

أولًا: قضية الاحتجاج اللغوي:

إن الشعر الجاهلي يعد من أوثق مصادر الاحتجاج اللغوي، ومن أوثق ما اعتمده المفسرون وشراح الحديث النبوي، والفقهاء والأصوليون، كل في مجاله؛ انطلاقًا من إدراك حقيقة نزول الكتاب العزيز بلسان عربي مبين، وهو ما نراه في عدد من القواعد اللغوية الحاكمة في هذه المجالات، من مثل طلب فهم الكتاب العزيز في ضوء دلالات الكلمات التي كان يحصل معانيها العرب؛ لأن الله سبحانه أنزل الكتاب بهذه اللغة.

ومراجعة تاريخ المؤلفات اللغوية المبكرة جدًّا تكشف عن ذلك، وهو ما نراه ونلمسه من تحليل: سؤالات نافع بن الأزرق للصحابي الجليل عبد الله بن عباس، ت ٦٨هـ، التي تأسست على الشاهد الشعري الجاهلي، واتخذت منه عمادًا عند تفسير الكلمات الغريبة التي سأل عنها نافع الصحابي الجليل ابن عباس، مشترطًا عليه عند تفسيرها الاستشهاد على ما يورد من معانيها بالشعر الجاهلي أو القديم.

ثانيًا: قضية اللسانيات التاريخية:

إن ما أورده هذا الكتاب من نصوص شعرية لشعراء يمنيين تعيينًا يسهم في إضاءة بعض المناطق المتعلقة بعربية اليمن، ولا سيما على مستوى المعجم؛ فقد

احتفظت هذه الأشعار بقوائم جيدة من الكلمات العربية اليمنية، وهو ما يعني تعميق العلم بتاريخ هذه العربية الجنوبية، وما بقي منها في العربية الشمالية أو الفصحى.

ثالثًا: قضية التأريخ للملفات المفقودة في تاريخ اللغة العربية في الحقبة الجاهلية:

ذلك أن النصوص أو مصادر الاحتجاج هي المعول عليه في رصد التحولات التي أصابت اللغة في حركتها في الحياة، على مستوى الأصوات، والأبنية والتراكيب، ودلالات الكلمات.

وهو ما يمكن معه استكمال أجزاء من خريطة التحولات اللغوية، وتحقيبها؛ ذلك أن هذا الكتاب مصدر مأمون من جهة بيان الحقبة التاريخية التي يحتفظ بجزء كبير من نصوصها، أوردها في سياق الأحداث التي أنتجتها؛ مما يجعل من تحصيل المعاني والظواهر أمرًا معلوم التاريخ.

رابعًا: قضية المعجم التاريخي:

إن هذه النصوص معلومة التاريخ، تقدم لنا مادة معجمية لا بأس بها، تحيط بعدد طيب من كلمات حقل الحرب والصراعات، وهو ما يجعلنا أمام نصوص مؤرخة، مشفوعة بسياقات معينة على معالجات استخراج المعنى أو الدلالات.

٢/ كتب الجمهرة لابن شبة البصري ٢٦٢هـ: مقالة موجزة في آفاق الاستثمار المعاصر:

بدا من تحليل الانتماءات المعرفية لكتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري (ت ٢٦٢هـ) أنه صالح لدعم عدد من الحقول المعرفية المعاصرة، وهي ما نسميها باسم آفاق الاستثمار المعاصرة، ونجملها فيما يلي:

أولًا: مجال استكمال النقص الحاصل في تاريخ الشعر الجاهلي.

ثانيًا: مجال استكمال النقص الحاصل في ترجمة عدد من الشعراء والشواعر في العصر الجاهلي.

ثالثًا: مجال الاستدراك على دواوين بعض شعراء العصر الجاهلي المنشورة وبها نقص أحاط بمادتها.

رابعًا: مجال تطوير بحوث تاريخ الجاهلية في حقوله الفرعية المختلفة.

خامسًا: مجال تطوير بحوث تقاليد الشعر الجاهلي.

سادسًا: مجال تطوير بحوث اللسانيات التراثية أو فقه اللغة والفيولولوجي في الأبواب التالية:

أ. التحولات اللغوية في عدد من المستويات.

ب. مصادر الاحتجاج اللغوي بالشعر.

ج. استكمال النقص الحاصل في التأريخ للغة العربية.

د. خدمة المعجم التاريخي.

هـ. إضافة عدد من الأساليب القديمة العريقة في العربية.

سابعًا: مجال تحقيق النصوص التراثية:

إن هذا النص المبكر يمنحنا مثالًا جيدًا، يمكن استثماره في مجالات كثيرة، تقع في الصميم من حقل تحقيق النصوص التراثية، من مثل:

أ. تعميق بحوث حقل أنساق التأليف عند العرب.

ب. تعميق بحوث دراسة تأثير علم الحديث والرواية في العلوم العربية، ومن بينها علم التاريخ.

ج. إضافة عدد من المصطلحات الرحالة والمهاجرة التي انتقلت من علم الحديث إلى علم التاريخ ورواية الأشعار، يمكن دراستها وفحص التحولات

المفهومية التي لحقت بها في رحلة هذا الانتقال عبر الاختصاصات المعرفية المتصلة والمختلفة معًا.

ثامنًا: خدمة مجال المصطلحات المختصة بأبواب الحضارة المادية المختلفة، فقد تضمن هذا الكتاب عددًا من مصطلحات الأسلحة والملابس الحربية، من مثل:

ص ١٥٢: الجواشن.

ص ١٥٢: الدرق.

ص ١٥٢: الصدور.

ص ١٥٢: النبل.

ص ٢٠٨: البيضة.

ص ٢٠٨: الشَّدَّة الخلوقية.

وتضمن عددًا من أسماء أفرسة العرب التي كانت معينة لعدد من الفرسان في حروبها، من مثل:

ص ٢٨: المشهر، وهو فرس لكليب.

ص ٢٤٣: الداحس، وهو حصان قيس بن زهير.

وهذه القائمة من الاستثمارات مرشحة للزيادة مع الوقت.

٣/ كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ: مقالة في نقد التحقيق:

تاريخ نقد النصوص التراثية المحققة تاريخ عريق جدًّا، عرفه العرب المسلمون، وأنجزوا في مجاله منجزًا ظاهر القيمة بدوافع دينية وعلمية معًا.

وهو الأمر الذي نلمسه في عنوانات عدد من الحقول الفرعية في تراث أهل العلم من العرب المسلمين، من مثل:

أ. الاستدراك، والتكملات، والذيول ... إلخ.

ب. التنبيهات، والتعليقات، وغيرها.

ج. التعقبات، والتصحيحات وغيرها.

د. المحاكمات، والإنصاف وغيرها.

واستمرت تقاليد نقد النصوص التراثية التي يصدرها المحققون محققة مخدومة في العصر الحديث، ومن يتتبع هذه التقاليد يجد منجزًا أسهم فيه نفر من رواد تحقيق النصوص التراثية، من أمثال: عبد السلام هارون، عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ومحمود شاكر، وأحمد شاكر، ومحمود الطناحي، ورمضان عبد التواب، ويحيى المعلمي اليماني، وإبراهيم السامرائي، والسعيد عبادة وغيرهم.

وهذه المقالة من هذا البحث تعنى بنقد عمل المحقق الكريم، الدكتور أحمد عطية، الباحث بمركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، وهو أمر أمارسه خدمة للدين والعلم معًا.

وخطة نقدي لعمل المحقق الكريم، ستتوزع على ما يلي:

١/٣ نقد عمل المحقق في المكملات القبلية.

٢/٣ نقد عمل المحقق في تحقيق النص، الذي هو كتاب: الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ.

٣/٣ نقد عمل المحقق في الفهارس أو (الكشافات).

وإلى القارئ الكريم بيان ذلك:

١/٣ نقد عمل المحقق في المكملات القبلية:

منذ استقرت تقاليد تحقيق النصوص التراثية في العصر الحديث في نسختيها الاستشراقية والعربية، والأمر معقود على إدراج المكملات القبلية في تصور هذا

العلم، وحدوده المعرفية؛ بما هي من لوازم خدمة النص، وإضاءته، وتيسير الطرق إلى تحصيل فوائده، واستثماره.

وقد منح هذا الاستقرار هذا الجزء من تصور تحقيق النصوص التراثية استقرارًا آخر على مستوى تصميم مباحثه، وانتظام قواعدها.

جاء القسم الأول من عمل المحقق تحت عنوان: الدراسة، وتضمن ما يلي:

١. عمر بن شبة: حياته وترجمته.

وتضمن ما يلي: (مولده/ والاختلاف في اسمه وكنيته/ ولقبه/ ووفاته/ وصلاته برجال عصره/ وتصانيفه/ ومصادر ترجمته).

وهذا الفصل ناقص ومضطرب من جهات، هي:

أولًا: الاختلال في ترتيب مباحثه؛ فالمستقر البدء باسمه ولقبه وكنيته، ثم الانتقال إلى ذكر الأقوال في مولده ووفاته، ثم في شيوخه (من روى عنهم)، وتلاميذه (من رووا عنه)، ثم مصنفاته، والرأي العلمي فيه وفي منزلته، ومذهبه.

ثانيًا: النقص الحاصل من جهة عدم بيان: أسفاره، وأشعاره، وبيانات من مصنفات ما طبع له.

ثالثًا: جاء مبحث: مصادر ترجمته في هذا الفصل مجرد رصد لعنوانات الكتب التي ترجمت له؛ من غير فحص أو دراسة تكشف عن علاقاتها ببعض، ومستوى موثوقيتها، والملاحظات التي تبدت عند تحليل ترجمتها لابن شبة.

ومما أخل به هذا المبحث من مصادر ترجمته: تاريخ الطبري والسيوطي في: شرح شواهد المغني، والمزهر، كما قرر بروكلمان في ترجمته له ٣/ ٢٥ فقرة ٢ (طبعة دار المعارف، ١٩٩١م).

رابعًا: وقوع بعض ما يحتاج إلى مراجعة وتصحيح، من مثل:

- ص ٧/١٥: يقول: "واختلفت ترجمته بين العديد من كتب التراجم، فمنها ما لقبه (بأبي زيد)"!

"وأبو زيد" ليس لقبًا؛ بل هو كنية!

- ص ١٨/ ٢١ يقول: "وله من الكتب ... كتاب أشعار الشراة".

وهو ما كان يحتاج إلى تعليق يقول فيه: لعله يقصد أشعار الخوارج!

- ص ٤/١٩ ذكر له كتاب طبقات الشعراءمن طريق معجم المؤلفين، وقد سبق ذكره في زهر الآداب.

خامسًا: عدم ترتيب معلومات كثير من مباحث هذا الفصل وفق طريقة في الترتيب؛ فقد أورد أسماء من روى عنهم، ومن رووا عنه بغير ترتيبهم، لا وفق الترتيب الهجائي، ولا على الوفيات، ولا على الطبقات! وكذلك أوردهم من دون أي معلومات عنهم.

سادسًا: إيراد كثير من النقول والأقوال في منزلته العلمية، وتوثيق أهل العلم بالجرح والتعديل له، من دون توثيق ولا عزو إلى مصادر هذه النقول. (انظر: ص ١٨/٥-٨)!

٢. وصف المخطوط، وبيان قيمته، ومنهج التحقيق.

٣. تضمن هذا الفصل معالجة ما يلي: بيان النسخ ووصفها / وتحقيق نسبة المخطوط لعمر بن شبة / ضبط العنوان وترجيح القول فيه / بيان قيمة المخطوط / منهج التحقيق).

والملحظ الأساسي في هذا الفصل كله أنه يستعمل مصطلح المخطوط بعد المبحث الأول، والكلام عن النص، وليس عن النسخ الخطية!

وثمة ملاحظ على معالجة مباحث هذا الفصل، هي كما يلي:

أولًا: نقص في معلومات الوصف المادي / الكوديكولوجي للنسختين المعتمدتين، وهو النقص الذي أحاط بها يلي: (الملاحظات على المبحث "أولًا"):

أ. عدم بيان نوع الخط، وخطهما حديث يختلط فيه النسخ والرقعة.

ب. عدم بيان ما تتمتع به النسختان من تقسيم، وتنسيق ميز الأشعار وكشف عنها بخطوط رأسية مبينة عنها.

ج. عدم إيراد خواتيم النسختين، (حرد كل نسخة).

ثانيًا: ملاحظات على المبحث (ثانيًا)، مما يتعلق بتحقيق نسبة النص إلى عمر بن شبة: جاءت كل أدلة توثيق نسبة الكتاب إلى مصنفه عمر بن شبة من نوع الأدلة الخارجية، أو ما ورد عن الكتاب في الكتب التي ترجمت للمصنف.

والحق أن النقل عن هذا الكتاب في الكتب الأخرى المشتبكة مع فنه ومجاله المعرفي تقدم أدلة أعلى في وزنها النسبي في بيان النسبة وتحقيقها، وهي مما وقع للمحقق الكريم، فقد ذكر بروكلمان (٣/ ٢٥) أن ثمة نقولًا من هذا الكتاب في:

- زهر الآداب للحصري.
- وشرح شواهد المغني، للسيوطي.
- والمزهر في علوم اللغة، للسيوطي كذلك.

ومن أحسن ما اعتمد عليه المحقق في إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه ركونه إلى الأدلة الداخلية.

وفحص بعض كتب ابن شبة فحصًا فيلولوجيًّا، قاده إلى أن يقرر أن فحص كتاب تاريخ المدينة ثابت النسبة لابن شبة، يقود إلى توثيق نسبة كتاب الجمهرة له.

ثالثًا: ملاحظات على ضبط العنوان وتوثيقه وترجيح القول في ذلك:

نشر المحقق عمله بعنوان: كتاب الجمهرة في أيام العرب؛ اعتمادًا على مصادر داخلية نتجت من فحص المخطوطتين، وأخرى خارجية تتمثل في كتب التراجم وفهارس المخطوطات.

وقد ورد عنوان الكتاب: (كتاب الجمهرة) في المظان التالية:

- صفحة الغلاف / العنوان (من أ).
- حرد المخطوطة (أ).
- بعض زيادات على النسخة (أ).
- فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية (بطاقة الفهرسة).

وجاء لمرة واحدة في آخره النسخة (ب) بعنوان: جمهرة العرب وأيامها، وهو ما حمل المحقق على أن يقرر بوضوح تام (ص ٣٩/١١): "وبناء عليه، فإن الغالب على هذه المواطن (هو استعمال عنوان): كتاب الجمهرة".

ومع ذلك نشر نشرته النقدية هذه بعنوان: كتاب الجمهرة في أيام العرب، ولم يضع الزيادة التوضيحية أو الكاشفة (في أيام العرب)، بما يعلن عن زيادتها التوضيحية والتسويقية!

رابعًا: ملاحظات على مبحثه: منهج التحقيق:

ما ذكره المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية في هذا المبحث هو بيان للخطوات الإجرائية التي اتبعها في إخراج نشرته.

وعلى الرغم من أنه قرر اعتماد النسخة المخطوطة (أ) -وهي النسخة رقم ١١٩٤/ أدب، المحفوظة بدار الكتب المصرية- أمًّا، "أو بمثابة النسخة الأم"، فإن تحليل عمله في النص كما تكشف عنه إجراءات المقابلة والمعارضة، ومنهجية إثبات الفروق في الهوامش، يقود إلى الإعلان عن أن المحقق أقرب إلى تطبيقات منهج

"النص المختار"، الذي يستند إلى محاولة إصدار نص من مجموع النسختين المخطوطتين.

وهو الأمر الذي لم ينبه عليه المحقق الفاضل.

من جانب آخر، سيظهر أن المحقق لم يلتزم بما أعلن عنه من إجراءات تحقيق هذا النص مما أورده في حديثه عن منهج التحقيق، كما سيظهر في نقد عمله في معالجة النص، وتخريج مادة معلوماته!

٣. ملاحظات عامة على الدراسة:

إن تحليل عمل المحقق في الدراسة أو المكملات القبلية التي تقدمت بين يدي النص، تكشف عما يلي:

أولًا: نقص في مادة الدراسة، وهو النقص الذي أحاط بما يلي:

أ. غياب مبحث خاص عن منهج كتابة الكتاب أو منهج تأليفه، وهو مبحث منبثق من باب أنساق التأليف، وهو أمر مهم جدًّا.

ب. غياب بيان الانتماء المعرفي للكتاب، وإقامة الدليل على ذلك، وهو ما أظهر نوع اعتراض على فهرسته ضمن الأدب في فهرسة دار الكتب المصرية.

صحيح أن كتاب الجمهرة لعمر بن شبة كتاب مهم من مصادر الشعر الجاهلي؛ لكنه في الحقيقة ألصق من الناحية التصنيفية العلمية بعلم التاريخ وأيام العرب في جاهليتها.

ج. غياب مبحث عن تراث التصنيف في باب الكتاب العلمي. وقد أورد أصحاب الببليوجرافيات التراثية العربية قوائم بما صنفه العلماء والأخباريون في هذا الحقل العلمي.

وهو ما تجد له مثالًا في الفهرست للنديم (١/ ٨١٥٢ وما بعدها، طبعة مؤسسة الفرقان، بتحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد).

والعناية بتراث المؤلفات في فن النص مشغلة التحقيق صار جزءًا أصيلًا من عمل المحقق في دراسة النص، والاستعداد لإصداره في نشرة نقدية محققة موثقة، وخطر غيابها ماثل في إمكان الظن بعدم جمع مصادر مادة النص.

د. غياب مبحث خاص عن أثر النص في النصوص التي جاءت بعده، وتأثرت به، واعتمدت عليه، مما يمكن أن يكون مقدمة أصيلة لتوثيق نسبته، وتحقيق هذه النصوص التي نقلها من جاءوا بعده منه.

د. غياب مبحث خاص عن وظائف النص ومقاصده التي يمكن أن يحققها في الواقع العلمي في حقل اختصاصه المعرفي.

وفحص هذه الملاحظ التي علقتها على عمل المحقق الكريم من شأن استدراكها أن تنهض بهذه الدراسة، وتعظم من الإفادة منها.

٢/٣ نقد عمل المحقق في تحقيق كتاب الجمهرة، لعمر بن شبة البصري ت ٢٦٢هـ:

إن تحليل مادة مقدمة التحقيق، يكشف عن وعي ظاهر لدى المحقق بطبيعة التحقيق العلمي للنصوص التراثية، التي يتمثلها في ضرورة العناية بخدمة النص التراثي؛ ليخرج على الصورة التي أرادها مصنفه، مع اعتماد الأدلة التوثيقية التي تبرهن على هذه الصورة المرادة.

وقد وقع تحقيق نص كتاب الجمهرة لعمر بن شبة في عدد من الأمور، التي نرى أن تصحيحها من شأنه أن يرقى برتبة هذا العمل، ويخلصه من كثير مما وقع فيه.

٣/١.٢ ملاحظات على قراءة النص:

يعد التحقيق في صلب النظر إليه هو القراءة الصحيحة لنص ما؛ بغية تحقيقه، ونشره نشرة نقدية موثقة.

وقد فرط من المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية كثير من المواضع، جاءت قراءته لها على غير ما نرى، مما لا نوافقه عليها، وفيما يلي بيان نماذج على ما نقرر (الرقم الأول للصفحة والأخير للسطر):

١. ص ١٣/٧٥ يقول: "***ووعده*** بتسليمه إليه"، والصواب: "***ووعدوه***"؛ ذلك أن الكلام كله بالجمع قبل ذلك: "يعتذرون منه ... ويقولون ... ويسألونه..."!

٢. ٣/٧٨ يقول: "ولن ابتدي قتل الفضيل ***ابتدة***"، والصواب: "ولن أبتدي قتل الفضيل ***ابتداءة***"!

٣. ١٢/٧٨ يقول: "والتقوا ***بمتون***. وهو واد كثير المياه". ولعله: ***بمثدة*!**

٤. ص ١/٨٠ يقول: "سائل ضبيعة عنا يوم (***مثورها***)". ووفقًا لقراءته لما جاء في التعليقة السابقة مباشرة يجب أن يقرأها: "يوم ***متونها***"! أو يوم مثوتها! وهو ما أميل إليه.

٥. ص ١٢/٨٢ يقول: "عن جعفر بن منصور ***الطاي***"، والصواب: ***الطائي*!**

٦. ص ٤/٨٤ يقول: "إلى أن لحقنا في ***أريطة*** جمعهم"، ولعل الصواب: ***أريكة*!** وهو جبل لبني كلاب، وبه آبار لهم، كما في (معجم البلدان، (***أريكة***) ١٦٦/١).

٧. ص ١١/٨٦ يقول: "قبائل ***طي***" والصواب: "***طَيِّئ***"!

٨. ص ١٠/٨٩ يقول: "لا تحملن ***لواها*** بعدها أبدا"، والصواب: "***لواءً***"!

٩. ص ١٥/١١١ يقول: "وشدت بيوت ربيعة ***وغارت***"، والصواب: "***وأغارت***"!

١٠. ٢/١١٣ يقول: "واستنزلني من جملي فافترضني"، والصواب: "فافتضني"، وهي تقصد: افتضني، أي ذهب بعذرتها فلم تعد عذراء، وهو المعروف اليوم باغتصبني!

وفي لسان العرب (ق.ض.ض): اقتضني؛ أي: افتضني (٧/ ٢٢٠).

ومن العجيب أن المحقق الكريم أهمل رسمًا كان يمكن أن يهديه إلى القراءة الصحيحة، جاء من النسخة (ب)، ووضعه في الهامش (٣)، فقال: "في (ب): واقتضى"!، وصوابها: "*واقتضني*"!

١١. ص ١٢/١١٧ يقول: "غداه *القتنيا* بالرماح الشواجر"، والصواب: "غداة التقينا"!

١٢. ص ١١/١١٨ يقول: "*بنوا* أختنا"، والصواب:"*بني* أختنا".

١٣. ص ١٥/١٢٣ يقول: "إن *قبلتهم* رأيي فلا تفتنوا بيوت ربيعة"، والصواب: "إن *قبلتم*"!

١٤. ص ٨/١٢٥ يقول: "قال: تشتهي نظر *الحسنا*، وأما هي فلا توسع لنا في نفسها بريبة، ولا ترضى بذلك، وإذا لم *ترضى* بذلك فكرهته، فلا *تكرهها أبدا*"، والصواب: "نظر الحسناء ... وإذا لم ترضَ ... فلا *نكرهها*..."!

١٥. ص ١١/١٢٥ يقول: "فقال: *أوفقك* على رأيك هذا"، والصواب: *أوافقك*"!

١٦. ص ٣/١٢٨ يقول: "*صنيع* الإيادي شر"، والصواب: "*صُنْع*"!، وهو ما يفرضه ميزان الشعر!

١٧. ص ٩/١٣١ يقول: "وقال ما رضي لها بالغربة *والأبحاش*"، والصواب: "*والإيحاش*"! من وحشة الأهل والبعد عنهم.

١٨. ص ١٣٣/٥ يقول: "فسيروا لليلى ***لاستببتم***"، والصواب: "***لا استببتم***"! أي يحرضهم على السير لافتكاك ليلى وإنقاذها من الأسر، فذلك سبيل إلى نفي المعرة، فتكون: لا نافية! و"استببتم" افتعلتم، من "سب"؛ للدلالة على البناء للمجهول! فيكون المعنى: سيروا لليلى نفيًا لسبكم!

١٩. ص ١٣٦/١ يقول: "أما ***إيادي***"، والصواب: "أما ***إياد***"!

٢٠. ص ١٣٨/٦ يقول: "اجعلوا هذا الخيل ***قفالكم***". والصواب: "اجعلوا هذا السيل ***قفا لكم***"؛ أي: اجعلوه خلف ظهوركم!

٢١. ص ١٤٢/٥ يقول: "فكم ***يرو*** غير زي العجم وأقالهم"، والصواب: "فلم ***يروا***..."!

٢٢. ص ١٤٣/٦ يقول: "***فأتب*** إلى ما ***يستشير*** بنوأبي"، والصواب: "**فأثب** إلى ما **يستثير**..."!

٢٣. ص ١٤٣/١٠ يقول: "وراح ***بن معه***"، والصواب: "وراح ***بمن معه***"!

٢٤. ص ١٤٩/٢ يقول: "فصادفوا فيها عسكرًا عظيما، ***فلقتهم*** كل قبيلة لقبيلة، ***فتكتبت***" ! والصواب: "***فلقيتهم***".

وربما صحت قراءة الجملة على ما أوردها، بشرط التعليق عليها، بما يفيد أنها جاءت وفاقًا للغة طيِّئ!

وكان يلزمه ضبط: "فتكتبت" بتشديد التاء المثناة الواقعة بعد الكاف، أي نظمت كل قبيلة نفسها في صورة كتائب!

٢٥. ص ١٥٠/٥ يقول: "دخلوا ... في عساكر عظيمة ***وذي*** حسن"، والصواب: "***وزيٍّ***"!

٢٦. ص ٦/١٥٢ يقول: فقدموا رجالا في ***الصدود*** والجواشن والدرق"، والصواب: "في ***الصدور***"، يقصد: الدروع، بدلالة ما بعدها!

٢٧. ص ١٥/١٦٢ يقول: "وإذا هم قد ***جاؤه***"، والصواب: "قد ***جاءوه***"!

٢٨. ص ١٦/١٦٤: "ما ***ذرته*** الأبكار والأظلاما"، والصواب: ما ***زرته***"!

٢٩. ص ١٤/١٦٩: "قال لها: تمضين إلى المدينة، ***وتحتالي*** في الدخول على ليلى، ***وتخبريها***"، والصواب: "***وتحتالين*** ...، ***وتخبرينها***"!

ومن العجيب أنه يثبت في (هـ ٤) القراءة الصحيحة للفعل الأول، فيقول: "في (ب): تحتالين"!

٣٠. ص ٧/١٧٠ يقول: "وحرصت في التقدم إليها ***لا نظر***"، والصواب: "***لأنظر***"!

٣١. ص ١١/١٧٣ يقول: "قال صريم لابن الملك: تنزل هنا حتى تستريح أياما ونعطف عليهم، وتخرجهم من مدينتنا كما أخرجون، ونرجع إلى عادتنا". والصواب: "***ننزل***... ونعطف، ***ونخرجهم*** ...***أخرجونا***" !

٣٢. ص ٩/١٧٩ يقول: وقحم جواده، فوافق ليلى على ***نحيب*** معها ثلاث قينات على البغال. فقال لها: حثي ***نحيبك*** يا ابنة العم"، والصواب: "***نجيب*** ... ***ونجيبك***" بجيم، وليس بحاء مهملة، بدليل البغال، والنجيب: الجمل الفتي القوي الشديد!

٣٣. ص ٧/١٨٨ يقول: "وإن كليبا زاد في شعر ***حت*** هجا التبع"، والصواب: "***حتى***"!

٣٤. ص ١٨٩/ ١٣: "وكان الحلف بين ربيعة واليمن، ***فعلمن*** مضر وإياد بإقبال اليمن"، والصواب: "***فعلمت***"! بتاء مثناة فوقية للتأنيث. وتصح قراءة "تعلمن" بنون النسوة على لغة أكلوني البراغيث، شريطة أمرين:

أولهما: تعليق السيد المحقق.

آخرهما: أن تكون سمة أسلوبية للنص، وليست كذلك!

٣٥. ص ١٩١/ ٧ يقول: "وإنما ***سمى*** كليبًا؛ لأنه مهيبًا منيعًا"، والصواب: "وإنما ***سمي*** كليبًا، لأنه ***[كان] مهيبا*** منيعا"!

٣٦. ص ١٩٢/ ١٤ يقول: "قد أتتكم بدواهيها، حاضرها وباديها ***بجيش متكاثف***، وظلام مترادف"، والصواب: "حاضرها وباديها، ***بجيش متكاسف***"، بسين مهملة بعد الكاف، من الكسف الذي هو القطع من كل شيء، وهي قراءة تناسب الظلام المترادف، فإنما شبه الجيش بكسف السحاب، أي قطعه! (انظر اللسان (ك.س.ف) ٩/ ٢٩٩)، ومن العجيب أن المحقق الكريم أثبت في الهامش (٧) القراءة الأولى، فقال: "في(أ): متكاسف"!

٣٧. ص ١٩٣/ ٦ يقول: "ولا تكن عنهم غافلًا، ولا إلى ودهم مائلًا، و***(ابداى*** القطيعة لهم أبدا". والصواب: "وابدأنّ"، أو "وأبديَنّ"، أو "أَبْدِ"، وأرجح: "وأبدين" من الإظهار مؤكدًا بالنون!، ثم "وابدأن" أمر من "بدأ"، وهو ما يحتمله رسم الخط!

٣٨. ص ١٩٥/ ١٢ يقول: "قد جاملناك، و***خالفناك***" بخاء معجمة، والصواب: "***وحالفناك***" بحاء مهملة، والنص عن أدب الحرب، والهدنة!

٣٩. ص ٢٠٦/ ٢ يقول مفتتحا التعليق بعد الفراغ من قطعة شعرية: "***مثل*** ثم عقد راية أخرى"، والصواب: "***قبل*** ثم عقد راية أخرى"، وهي من اللوزام

التأليفية في الكتاب، فالفقرة التي في الصفحة التي تسبقها (ص ٢٠٥/٧ بعد الفراغ من إيراد قطعة شعرية، يقول "وقيل: وأقبل"!

٤٠. ص ٢٠٦/٨ يقول: "*سادت* كلاب براية منصورة"، والصواب: "*سارت*"!

٤١. ص ٢٠٦/١٠ يقول: "ودروعهم *مسرورة*"! والصواب: "*مسرودة*" من السرد، أي محكمة الصنعة!

٤٢. ص ٢٠٦/١٣يقول: "ودفعها إلى مسعود بن عبد *القيسن*"، والصواب: "عبد *القيس*".

٤٣. ص ٢٠٨/١٣ يقول: "فإذا تداعت كل قبيلة بأسمائها *واريني* قد كررت، وحملت"، والصواب: "*ورأيتني*"!

٤٤. ص ٢٠٩/١ يقول: "أن ينزلوا *موضع*"، والصواب: "*موضعا*"

٤٥. ص ٢٠٩/١١ يقول: "*حُثُّو* المسير"، والصواب: "*حُثُّوا* المسير".

٤٦. ص ٢١٤/٤ يقول: "عقد لهم التبع *الريات*"، والصواب: "*الرايات*"!

٤٧. ص ٢١٨/٥ يقول: "وعاد الحارث إلى تحت *راتيه*"، والصواب: "*رايته*"

٤٨. ص ٢١٨/١٣ يقول: "والحرب ترمي *كشرا و النار*"، والصواب: "والحرب ترمي *بشرار النار*".

٤٩. ص ٢١٩/٦ يقول: "من فارس مدفع *مانع*"، *والصواب:* "من فارس مدافع *ممانع*".

٥٠. ص ٢٢١/١٢ يقول: "*سيلق* ضربًا"، والصواب: "*سيلقى*".

٥١. ص ٢٢٦/٦ يقول: "وكان إذا **غصب** لا يطيق أحد رده"، والصواب: "وكان إذا **غضب**"!

٥٢. ص ٢٢٦/١٢ يقول: "حمل على *الشم* حملة ماجدة". والصواب: "*الشمر*"!

٥٣. ص ٥/٢٤٤ يقول: "ولا وضعت إبلي ***روسها***"، والصواب: "***روثها***"! وهو رجيع كل حافر، كما في اللسان (روث) ٢/٦٥.

٥٤. ص ١/٢٤٧ يقول: "عمك وابن ***عملك***"، والصواب: "وابن ***عمك***".

٥٥. ص ٧/٢٥٢ يقول: "***والتفت***"، والصواب: "***والتفتت***"، وبعدها "وأنشأت".

٥٦. ص ٨/٢٥٣ يقول: "***فسكتها*** وقال اسكتي"، والصواب: "***فسكنها***"!

٥٧. ص ٢/٢٦٢ يقول: "أما ***ولله***"! والصواب "أما *والله*".

٥٨. ص ١٤/٢٧٧ يقول: "أنت زير نساء؛ أي: ***جليسهم***"، والصواب: "***وجليسهن***".

٥٩. ص ٢/٢٨٠ يقول: "***فحيئذ*** خرجت"، والصواب: "***فحينئذ***".

٦٠. ص ٢/٢٨٨ يقول: "أتطمع أن تهب لك تغلب ربها بالصفح، ***وتمنعك*** صفوها"، والصواب: "***تمنحك***".

٦١. ص ٢/٣١١ يقول: "ثم دعا بالثلاثة ***نفر***"! والصواب: "بالثلاثة ***النفر***"، وهو المثبت في الهامش (٣) من (أ)!

٦٢. ص ١/٣١٢ يقول: "تعطوني ***عهد***"، ***والصواب:*** "تعطوني ***عهدًا***"

٦٣. ص ١/٣١٧ يقول: "وعشر ***روس***"، والصواب: "***رءوس***".

٦٤. ص ٦/٣١٧ يقول: "ذبح ***الجذور***"، والصواب: "***الجزور***" بالزاء المعجمة، وقد تكررت (انظر: ص ٢/٣١٨).

٦٥. ص ٩/٣١٧ يقول: "ويسلم لك ***ولديك***"، والصواب: "ويَسْلَم لك ***والداك***".

٦٦. ص ٣/٣٢٥ يقول: "قد كان أكمل من ***تروس***"، والصواب: "***تِرأس***". ورسم ما وضع في الهامش (٢) من (ب) يوحي بصحة القراءة التي اقترحتها.

٦٧. ص ٥/٣٢٧ يقول: "وسار مهلهل يقتل فرسانها، ***ويروي*** شجعانها"، والصواب: "***ويردي***"!

٦٨. ص ٣،٤/٣٢٩ يقول: "وكان بعد هذه الوقعة وقعات ***ومغازي*** ... واشتد الهزيمة ***والخزلان***"، والصواب: "***ومغازٍ... والخذلان***".

٦٩. ص ٨/٣٣٤ يقول: "وصكت وجهها، ***شقت*** جيبها"، والصواب: "***وشقت***".

٧٠. ص ٤/٣٤٠ يقول: "***واردفها*** الثريا"، والصواب: "***وأردفها*** الثريا".

٧١. ص ٩/٣٤٣ يقول: "***أحديها*** عجوز"، والصواب: "***إحداهما***"، وهو ما أثبته في (هـ ٩ من (ب)).

٧٢. ص ١١/٣٦٤ يقول: "***فعندلك*** انهزمت"، والصواب: "***فعند ذلك***".

٧٣. ص١١/٣٦٥ يقول: "ما لهم عنده نصرة ولا ***فرج***"، والصواب: "ولا ***فرجا***"

٧٤. ص ١١/٣٦٧ يقول: "***ويناشك*** الله والرحم"، والصواب: "***ويناشدك***".

٧٥. ٣/٣٧٣ يقول: "قربت إليه ***حجرته***"، والصواب: "***حجره***"، والحجر؛ بكسر الحاء المهملة: الفرس الأنثى، كما في اللسان (ح ج ر) ٤/١٥٠.

٧٦. ص ٢/٣٨٤ يقول: "وإنما سمي ***جحدر*** لقصره"، والصواب: "***جحدرًا***".

٧٧. ص ٦/٤٢٥ يقول: "***مستبحين***"، والصواب: "***مستبيحين***".

٧٨. ص ٨/٤٧٥ يقول: "زايد **الشيكري**"، والصواب: "***اليشكري***".

٧٩. ص ٩/٤٧٠ يقول: "فساروا تحت ليلهم **يتحسون**"، والصواب: "**يتحسسون**".

فهذه مجموعة من نحو ثمانين تعليقة على محور قراءة النص، جردتها من عمل المحقق؛ لكي يستقيم له نصه المهم.

٣/٢,٢. الملاحظات على ضبط النص:

ضبط النص فرع من قراءته، ويزداد الضبط قيمة عند ارتباطه بالنصوص النوعية كالأشعار، فهو على جلاله، وتأثيره في إنتاج المعاني والدلالات، حاكم على ميزان الأشعار، والإخلال به سقوط بميزان الشعر وماهيته.

وقد فرط من المحقق الكريم الدكتور أحمد عطية كثير من المواضع في هذا المستوى، يمكن إجمال الملاحظ عليها فيما يلي:

أولًا: أخطاء في الضبط، وفي الشعر خاصة.

ثانيًا: إهمال في ضبط كثير من الكلمات، ولا سيما في الشعر؛ مما يفوت على مستعمل نصه كثيرًا من الفوائد.

وهاتان الملاحظتان المجملتان من الممكن التعبير عنهما بقولنا إن الضبط في هذا النص شهد حضورًا خاطئًا، وعانى من غياب ضار.

وسوف أركز ملاحظي على ما يدلل على هذين الملحظين في الأشعار بوجه خاص.

١. ٣/٧٠ يقول: "بأني قد قتلت ***فضيلا*** بن عمران"، والصواب: "فضيل" بفتح اللام بغير تنوين!

٢. تصحح كل "سدّوس" مشددة الدال في كل مرة جاءت فيها، لتكون بفتح الدال المهملة من غير تشديد (انظر: ص ٥/٧٠).

٣. ص٨/٧١: "أعني الفتى السيد"، بضم الدال المهملة، والصواب: "فتحها"!

٤. ٤/٧٢ يقول: "أساد" بهمزة، والصواب: "بمد"، لوزن البيت.

٥. ٦/٧٥ يقول: "ولتلفين" بكسر اللام، والصواب: "فتحها".

٦. ١١/٧٥ يقول: "فلينسين"، ضبطها بكسر السين وتشديد الياء المثناة التحتية، والصواب: بفتح السين المهملة، وتشديد النون.

٧. ٨/٧٨ يقول: "وحصل لنا" بثلاث فتحات متوالية، والصواب: بتشديد الصاد المهملة المفتوحة؛ ليسيتقيم الوزن على الطويل!

٨. ص١/٨٠: "سائل ضبيعة" ضبط اللام بالضم، والصواب: بالسكون ليستقيم البيت على وزن البسيط.

٩. ص٦/٨٠: "لا تحسبوا قتل عمران" بفتح النون، والصواب: بالتنوين بالنصب لإقامة الوزن.

١٠. ص١٠/٨٠: "لنا أكلها" بضم الكاف، والصواب: بسكون الكاف!

١١. ص ١٢/٨١: "وتسلم" بفتح الواو والتاء المثناة الفوقية والسين المهملة وتشديد اللام، والصواب: بفتح الواو والتاء وسكون السين وفتح اللام من غير تشديد لوزن الطويل.

١٢. ص ٦/٨٤ يقول: "وأرديت جبارًا" بفتح الباء الموحدة، والصواب: بفتحها وتشديدها للوزن.

١٣. ص٧/٨٤: "ما خلوه" بفتح اللام، والصواب: بفتح وتشديد.

١٤. ص١٢/٨٤: "والأكف تقطع" بفتح الطاء المهملة، والصواب: بفتحها وتشديدها.

١٥. ص٨٦/ البيت رقم ٤: "أقيم معاهم" يلزم ضم الميم الأخيرة من معاهم إشباعًا للوزن.

١٦. ٨٦/٦: "أأترك معشري" بفتح الياء المثناة التحتية، والصواب: سكونها.

١٧. ص ٨٩/٧: "فذي قبائل طي مع قضاعتها" أهمل ضبط العين المهملة من "مع"، والصواب: تسكينها!

١٨. ص ٩١/١١: "أذنت" بهمزة وكسر الذال المعجمة، والصواب: بمد وفتح الذال.

١٩. ص ١٠٤/٢: "الأريحي" يلزم تشديد الياء المثناة التحتية الأخيرة.

٢٠. ص ١٠٤/١٣ "صدقتهم" يلزم إشباع ضم الميم من الكلمة.

٢١. ص ١١٤/١٢: "يرفض" ضم الضاد المعجمة، والصواب: ضمها مع التشديد.

٢٢. ص ١١٥/٩: "المنظم" شدد النون، والصواب: تشديد الظاء المعجمة.

٢٣. ص ١١٧/١٣: ضبط المحقق: "تولوا" بتشديد الواو الأولى وضمها، والصواب: فتح الواو، وتشديد اللام وفتحها، ولم يضبط: "يقسمن"، والأولى ضبطها بضم الياء المثناة التحتية وفتح القاف، وفتح السين المهملة مع تشديها.

٢٤. ص١١٨/١: "قولوا" بضم الواو المشددة، والصواب: بفتحها، وفتح اللام المشددة.

٢٥. ١١٨/٦: "استحر" بفتح الحاء المهملة المشددة، والصواب: بفتح الحاء المهملة والمخففة بفتح الراء المهملة المشددة.

٢٦. ص ١٢١/٦؛٧؛٨: ضبط "أصبحت" بفتح التاء الضمير، والصواب: ضمها؛ وضبط (هم/ غم) بالضم والتنوين، والصواب: بالتشديد والتنوين بالضم،

وضبط "أوسد" بضم الهمزة، وفتح الدال المهملة والصواب: بضم الهمزة، وفتح الواو، وتشديد السين المهملة المفتوحة.

٢٧. ص ١٢١/١٦: ضبط "ذام" بالجرد والتنوين، والصواب: أن الميم مشددة مجرورة منونة.

٢٨. ص ١٢٦/١١: ضبط "القطيعة" بكسر الطاء المهملة المشددة، والصواب: كسرها مع التخفيف!

٢٩. ١٢٨/٢؛٤؛٥؛٦: ضبط "شطبة" بكسر الباء الموحدة، والصواب: بالفتح؛ وضبط "للشَّوس" بفتح الشين المعجمة المشددة، والصواب: بضمها مع التشديد؛ وضبط "يومضين" بتشديد النون المفتوحة، وهو ما يعني أن الضاد المعجمة مفتوحة، وإن لم يضع الفتحة، والصواب: بسكون الضاد المعجمة، وفتح النون المخففة.

٣٠. ص ١٣٢/٢: ضبط "تجبرا" بضم الراء المهملة !، والصواب: ضم الباء الموحدة المشددة!

٣١. ص ١٣٣/٤: ضبط "خزياه" بكسر الخاء المعجمة، ويلزم معها كسر الزاي المعجمة وفتح الياء المثناة التحتية مع التشديد؛ للوزن.

٣٢. ص١٣٣/ ١٥: ضبط "بد" بضم الدال والتنوين، والصواب: بضم وتنوين وتشديد، ويلزم قبلها ضم الكاف والميم في: منكم؛ للوزن.

٣٣. ص ١٤٤/ ١: ضبط "يخفى" بفتح الفاء، بدليل الألف الصغيرة على الألف المقصورة، والصواب: ضم الياء المثناة التحتية وكسر الفاء، وياء مثناة تحتية في آخره.

٣٤. ص ٩/١٤٤: ضبط: "المقدمون" بتشديد الدال المهملة، والصواب: ضم الميم وسكون القاف وكسر الدال المخففة المهملة للوزن، ثم يلزم ضم الميم من "هم" بعدها؛ للوزن كذلك.

٣٥. ص ٣/١٤٥: ضبط "الجاني" بفتح الجيم المشددة، والصواب: فتحها مع التخفيف.

٣٦. ص /١١: ضبط "لي" بفتح الياء المثناة التحتية وتشديدها، والصواب: الفتح مع التخفيف.

٣٧.ص ٦/١٤٧ ضبط: "اليوم" بضم الميم، والصواب: فتحها.

٣٨. ص ١١/١٤٩ ضبط: "مضرا" بتنوين ونصب، والصواب: بضم الراء المهملة من غير تنوين، والجملة: "وأماتت ربيعة ومضر"! بضم التاء والراء من: ربيعة ومضر!

٣٩. ص ٣/١٥٤: ضبط: "مضارب" بضم وتنوين على الباء الموحدة، والصواب: بضمها من غير تنوين.

٤٠. ص ٢/١٥٦: ضبط " نادوا" بضم الدال المهملة، والصواب: بفتحها.

٤١. ص ٦/١٥٦: ضبط "مضمرة" بتشديد الضاد المعجمة المفتوحة، والصواب: فتحها مع التخفيف، وتشديد الميم المفتوحة.

٤٢. ص ٦/١٥٧ ضبط: "جدلت" بفتح الدال المهملة، والصواب: فتحها مع التشديد.

٤٣. ص ١٤/١٥٧: ضبط "الدور" بفتح الدال المهملة المشددة، والصواب: بضمها مع التشديد؛ جمعًا للدار، بدليل: "صاحب هذه الدور والحوائط"!

٤٤. ص ١٥٨/٤: ضبط "وقحم" بفتح القاف، وإهمال الحاء المهملة، والأولى فتحها مع التشديد! وضبط "بكريا" بتشديد الراء المهملة، والصواب: كسرها مع التخفيف، وتشديد الياء المثناة التحتية المفتوحة مع التنوين.

٤٥. ص ١٥٨/٥: ضبط "السيف" بفتح السين المهملة، والصواب: الفتح مع التشديد.

٤٦. ١٥٨/٨: ضبط "براق" بفتح الراء، والصواب: فتحها مع التشديد.

٤٧. ١٥٨/١٣: ضبط "الذواريا" بتشديد الواو، والصواب: فتحها مع التخفيف.

٤٨. ص ١٥٩/١: ضبط: "قطع" بضم القاف، والصواب: فتح القاف والطاء المهملة والعين المهملة، على البناء للمعلوم؛ لوجود الفاعل وهو: لكيز!

٤٩. ص ١٥٩/٢: "أروي" يلزم ضبطها بضم الهمزة، وفتح الراء المهملة المخففة، وتشديد الواو مع كسرها؛ للوزن.

٥٠. ١٥٩/١١: ضبط: (الأبي/ الكمي/ الذي) بتشديد الباء الموحدة المضمومة، والصواب: بكسرها مخففة، ونقل هذا الضبط إلى الياء المثناة التحتية. وضبط الميم من الكمي بالتشديد والكسر، والصواب: كسرها مخففة، ونقل هذا الضبط إلى الياء المثناة التحتية. وضبط الذال المعجمة في الذي بفتح وتشديد، والصواب: كسرها مع التخفيف ونقل ما وضعه من ضبط إلى اللام!

٥١. ص ١٦٠/٥: "وآلُ" ضبط اللام بالضم، والصواب: بالفتح. وفي (١٦٠/٦) "ونويرة" بضم الواو، والصواب: بفتحها، وضم النون قبلها. وفي (١٦٠/٧) "فنشد" بتشديد الشين المعجمة، والصواب: بضمها مخففة، وتشديد

الدال المهملة. وفي (١٢/١٦٠) "طلاق" بفتح القاف، والصواب: بكسرها على البدلية من "الطلاق" في قافية البيت الذي يسبقها.

٥٢. ص ٦/١٦١: "بحرات" بحاء بعدها راء، وجر التاء المثناة الفوقية وتنوينها، والصواب: "بحسرات" بحاء مهملة بعدها سين مهملة ساكنة للوزن! وفي (٧/١٦١) "الجياد ... مران"، بتشديد الياء المثناة التحتية مع الكسر، والصواب: فتحها مع التخفيف، وتشديد الميم من "مران" خطأ، صوابه: ضمها مخففة، مع تشديد الراء المهملة المفتوحة.

٥٣. ص ٥/١٦٤: "أبكيك إذ أبكيك" ضم همزة الفعل الأول، وضم الباء الموحدة من الفعل الأخير – خطأ، والصواب: فتح الهمزة منهما، وسكون الباء الموحدة منهما! وفي (١٢/١٦٤): "مني" بتشديد الميم وكسرها، والصواب: بكسرها مخففة ونقل التشديد والكسر على النون!

٥٤. ١/١٦٢: "ولأنسين" بضم الهمزة، وتشديد الياء المثناة التحتية المفتوحة، والصواب: بفتح الهمزة وسكون النون وفتح السين المهملة وفتح الياء المخففة، وفتح النون الأخيرة التي للتوكيد. وفي (٥/١٦٥) "يا ليل نوحى" بضم اللام الأخيرة من ليل، وهو ضبط محتمل على لغة من لا ينتظر في المنادي المرخم، والأولى هنا فتحها على لغة من ينتظر لموقع تأنيثها، ولمناسبة فعل الأمر المسند إلى ياء المخاطبة بعدها وضبط النون بالفتح، والواو بالتشديد والفتح – خطأ، والصواب: ضم النون، ومد الواو، لإقامة الوزن!

٥٥. ص ١١/١٦٦: "طول" بتشديد الطاء المهملة، وهو غير ممكن، والصواب: فتحها فقط، مع تشديد الواو المفتوحة.

٥٦. ص ٤/١٧١: "الجيش" بتشديد الياء المثناة التحتية المفتوحة، والصواب: تسكينها.

٥٧. ص ١٢/١٧٤: "قدموني" بتشديد القاف وفتحها، والصواب: فتحها مخففة، وتشديد الدال المهملة المفتوحة.

٥٨. ص ٩/١٧٦: "هم" بتنوين الميم المكسورة، والصواب: بتشديدها مع التنوين بالجر.

٥٩. ص ٥/١٨٠: "غذاة" بذال معجمة، وتنوين التاء بالنصب، والصواب: بدال مهملة وفتح التاء من غير تنوين. وفي (٨/١٨٠) "مليك" بضم الميم، والصواب: بفتحها!

٦٠. ص ٣/١٨٦: "التبع" بضم التاء المثناة الفوقية، والصواب: بضمها مع التشديد. وفي (٥/١٨٦) "مبتك" بضم الكاف. والصواب: بكسرها نعتا لحسام المجرورة بالباء . وفي (٦/١٨٦) "متوجين" مشددة التاء المثناة الفوقية المفتوحة، والصواب: فتحها مخففة، وتشديد الواو المفتوحة بعدها.

٦١. ص ١٤/١٨٧: "محولا" بتشديد الجيم المفتوحة، والصواب: فتحها مخففة، وتشديد الدال المهملة المفتوحة.

٦٢. ص ٣/١٨٨: "الهون" غير مضبوطة، والأولى ضبط الهاء بالضم، على معنى الخزي والذل، كما في اللسان (هـ و ن) ٤٨٨/١٣، وهي قرآنية.

٦٣. ص ٣/١٨٩: "لا حبا" بفتحتين على الباء، والصواب: بفتحتين مع التشديد.

٦٤. ص ٩/١٩١: "وأتى" بالبناء للمعلوم، والصواب: بالبناء للمجهول.

٦٥. ص ٦/١٩٢: " سارية" كان الأولى تشديد الياء المثناة التحتية مع الفتح!

٦٦. ص ١١/١٩٣: "بالرحم دونهم" كان الأولى تسكين الحاء المهملة، وإشباع ضمة الميم من "دونهم" لإقامة الوزن!

والقطعة الشعرية في هذه الصفحة من وزن البسيط، وليست من الوافر كما جاء فيها!

٦٧. ص ٩/١٩٦: "فأخبرت بكلامه الوجيه" الأولى ضبط الهاء من "الوجيه" بالفتح على المفعولية المنصوبة "بكلامه". والوجيه: اسم امرأة؛ دفعًا لتوهم حملها على النعت لكلامه! وهي: الوجيه بنت عامر بن فارس؛ أم الزهراء أخت كليب، كما جاءت ترجمة اسمها في (١٩٧ من الكتاب نفسه).

٦٨. ص ٦/١٩٨: "كف" بضم وتنوين على الفاء، والصواب: مع التشديد.

٦٩. ص ١٥/١٩٩: "خزازي"، والأولى ضبطه بفتح الخاء المعجمة، والزاي المعجمة بعد الألف.

٧٠. ص ٤/٢٠٢: "المسومة" ضبطها بتشديد السين المهملة مع فتحها، والصواب: فتح السين، وفتح الواو وتشديدها. وفي (١١/٢٠٢) "ستجر" بضم الجيم المشددة، والصواب: بضم الجيم المخففة، وتشديد الراء المهملة المضمومة.

٧١. ص ٣/٢٠٣: "أصبح" بتشديد الصاد المهملة المكسورة، والصواب: بفتح الصاد المخففة، وتشديد الباء الموحدة المكسورة! وفي (١١/٢٠٣) "فخشى" بألف مقصورة، والصواب: بياء مثناة تحتية مفتوحة، قبلها شين معجمة مكسور.

٧٢. ص ٦/٢٠٥: "قدمن" بقاف مفتوحة، والصواب، بقاف مضمومة ثم دال مهملة مشددة مفتوحة؛ فعل مبني للجهول، ويفصل عن: "من" حرف الجر؛ أي: قطع من! وفي (١١/٢٠٥) "مثلهم" بفتح الميم الأخيرة، والصواب: حذفها! وفي (١٣/٢٠٥) "فج" بجر الجيم وتنوينها، والصواب: بتشديد الجيم وتنوينها!

٧٣. ص ١/٢٠٨: "الهندي" بضم الياء المثناة التحتية، والصواب: بضمها مع التشديد، فهي ياء نسب!

٧٤. ص ١٠/٢٠٩: "وأمره" ضبطها: بتشديد الراء المهملة المفتوحة. والصواب: تشديد الميم المفتوحة، وفتح الراء المهملة المخففة. وفي (١٢/٢٠٩): "لتطاعن" بضم النون، والصواب: بكسرها.

٧٥. ص ٩/٢١٠: "نسبي" بضم النون، والصواب: بفتحها. وفي (٩/٢١٠) "نلقي" بضم النون وكسر القاف، والصواب: بفتح النون وسكون اللام وفتح القاف.

٧٦. ص١/٢١١: "أصم الكعب" بضم ميم أصم المشددة، والصواب: بكسرها مع التشديد؛ نعتًا للدن الجرورة. وفي (٢/٢١١) "وساركل" بتشديد اللام وفتحها، والصواب: بتشديد اللام وضمها. وفي (٧/٢١١) "ذي نجدة" بكسر النون، والصواب: بفتحها.

٧٧. ص ٤/٢١٨: "شذب" يستحب ضم الشين المعجمة، وتشديد الزاي المعجمة المفتوحة. وفي (٨/٢١٨) يستحب فتح الحاء المهملة والدال المهملة من (الحين ... الدين). وفي (١١/٢١٨) تحذف الشدة من ميم: "الجمعان" وتسكن، وفي (١٢/٢١٨) تشدد السين المهملة من السنان مع الفتح.

٧٨. ص ٥/٢١٩،٦: يستحب تسكين العين في قوافي الأجاز جميعًا. وكذلك تسكين الراء المهملة في أرجاز آخر الصفحة كذلك.

٧٩. ص ١٢/٢٢٢: "قرن" بضم النون وصوابها، بضم وتنوين. وفي (١٢/٢٢٢) أيضًا: "الخطى" بتشديد الطاء المهملة، والصواب: بتشديد وكسرها بعد ياء مثناة تحتية مشددة مكسورة، وليس ألفًا مقصورة!

٨٠. ص ٣/٢٢٣: "لا تعجلن" بتنوين النون، والصواب: بسكون؛ للوزن، وفي (٤/٢٢٣): "بضم" مشددة الضاد المعجمة المضمومة، والصواب: ضمها مخففة وتشديد الميم المضمومة.

٨١. ص ١/٢٢٥: "داوديا" بتنوين ونصب، والصواب: بتشديد وتنوين بالنصب، وفي (١/٢٢٥) "بجبة" بجيم مفتوحة مشددة، والصواب: بجيم مضمومة مخففة، وباء موحدة مشددة مفتوحة. وفي (٢٥٥/٦-٩) يستحب تسكين قوافي قطعة الشعر، وتحذف الحركات التي على الروي لخطئها. وفي (١٢/٢٥٥) يستحب تتسكين الحاء المهملة من الحين في قوله: "ونادى من يرديد شرب كأس الحين"!

٨٢. ٧/٢٢٦: "ندا" بتنوين بالنصب، والصواب: زيادة التشديد مع ذلك.

٨٣. ١٢/٢٢٧: "النزال" بتشديد النون المفتوحة، والصواب: بتشديد النون المكسورة.

٨٤. ص ٩/٢٣١: ولم انثني، والصواب: ولم أنثنِ، بإشباع كسر النون.

٨٥. ص ١٣/٢٣١: نجذكم، والصواب: نجذّكمُ، بضم الميم وإشباعها.

٨٦. ص ١٢/٣٢٣: الأسني، والصواب: الأسنى، بألف مقصورة، لا ياء.

٨٧. ص ٩/٢٣٨: وامتثل أمره وأطيع ... في حل، والصواب: وامتثل (بالبناء للمجهول)، وأطيع (بضم الهمزة) في حلٍ: بجر وتنوين، والصواب: بتشديد وجر وتنوين.

٨٨. ص ٨/٢٤٢: أعطى، والصواب: بالبناء للمجهول وكذلك في (٩/٢٤٢).

٨٩. ص ٥/٢٥٠: أتت جساس، والصواب: أتت جساسًا.

٩٠. ص ٤/٢٥٠: حتى تصدر، والأولى: تُصْدِر؛ بضم التاء المثناة الفوقية وسكون الصاد المهملة وكسر الراء المهملة.

٩١. ص ٨/٢٧٤-١٠: الأولى تسكين روي الراء المهملة في قطعة الشعر.

٩٢. ص ١٣/٢٧٤: معولون صواب الضبط بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الواو المكسورة، وضم اللام.

٩٣. ص ١٢/٢٩٣: على أعداءه، والصواب: على أعدائه!

٩٤. ص ٦/٣٠٠: "يشفى" بضم الياء المثناة التحتية، والأولى بفتحها.

٩٥. ص ٣/٣٢٣: "وإن كليبا خير ملك" كان يستحب تسكين لام ملك للوزن.

٩٦. ص ٢/٣٢٦: "ماء" مكسورة الهمزة، والصواب: مكسورة منونة.

٩٧. ص ٨/٣٢٦-١١: تسكن الهاء في قوافي الأرجاء ولا تكتب تاءات!

٩٨. ص ٨/٣٤٠: "صليا" يستحب فتح الصاد المهملة وكسر اللام وتشديد الياء المثناة التحتية.

٩٩. ص ٨/٣٥٠: "شرقي" يستحب تشديد الياء المثناة التحتية، وكسرها!

١٠٠. ص ٩/٣٥٠: "أوردت" يستحب ضم الهمزة وكسر الراء المهملة وفتح الدال المهملة وتسكين التاء المثناة الفوقية. وفي (١١/٣٥٠) يستحب إشباع ميم "منهم" في صدر البيت.

١٠١. ص ٤/٣٥٤: "لرعي ولا سقى"، والصواب: فتح السين المهملة، وسكون القاف وياء مثناة تحتية مجرورة منونة، وليس ألفًا مقصورة.

١٠٢. ص ١٠/٣٥٧: "طرا "، والصواب: بتشديد الراء المهملة المنونة المنصوبة.

١٠٣. ص ٦/٣٨٦: "بحقوى"، والصواب: بحقوي، بكسر الباء الموحدة، وكسر الحاء المهملة، وفتح القاف والواو، وسكون الياء، وليست ألفًا مقصورة؛ فهذه مئة موضع جاء الضبط فيها غير موافق للحق والصواب، وأغلب المواضع واقعة في الشعر مما يضر بميزان الأبيات.

والضبط عن الحقيقة فرع أصيل من قراءة النص، يلحق به، ويدل على فهم محققه، وكل إحسان في ضبط النصوص مشغلة التحقيق هو في الحقيقة عائد على جودة التحقيق بالأساس.

ويلحق به استثمار علامات الترقيم التعبيري التي لحقها غير قليل من الخطأ والاضطرب.

٣.٢/٣/ الملاحظات على تخريج مكونات النص، وعناصره، والتعليق عليها:

إن فحص عمل المحقق في تخريج مكونات كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، والتعليق عليها، يكشف عن مجموعة من العلامات التي تبدت في هوامشه، وهي العلامات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: الحضور الواهم لعدد من التعليقات تخاصم مواد النص، ودلالاته.

ثانيًا: الغياب الضار بمستعمل النص (قارئه).

ثالثًا: النقص المؤثر سلبيًّا على فهم النص، وتحصيل مراد مؤلفه.

وفيما يلي نماذج على ما نقرره:

١. ه ٤/ ص ١١٨: يقول معلقًا على كلمة: "مستغير" في بيت شعر: "السغر النفي، وقد سغره من باب منع: إذا نفاه"! والصواب: أن "مستغير" في بيت الشعر:

من استغار، مبالغة في أغار بوزن استفعل؛ أي: شد الإغارة، أي اشتد وصلب، كما في اللسان (غار) ٥/ ٣٨.

٢. ه ٣/ ص ١٢٩: علق المحقق على كلمة "الشوس" في بيت شعر فقال: "الشوس بالتحريك: النظر بمؤخر العين تكبرا وتغيظا ..."، والصواب: أن الشوس جمع أشوس، وليست بالتحريك، كما قرر، والمعنى هنا أوسع من المتكبر، فهو: الجريء والشجاع، والطويل القوي، كما في اللسان (ش و س) /١١٥٦. وهي جميعًا معان مرادة هنا.

٣. ه ٩/ ص ١٤٢: علق على كلمة "عمطمط" التي وردت في بيت شعري، فقال: "عمط عرضه عمطًا: عابه، ووقع فيه"، وليس ذلك مراد البيت، ولا معنى له. ولعل: عمطمط هذه تحريف التصحيف: لغو مط، وهو المضطرب، المتعاظم الصوت، الهائج، وهو أليق بالموضع هذا.

٤. ه ١٨٥ ورد مثل هو: "لقد ضرب في حديد بارد"، ووردت قصته. ولم يخرج من ذلك المحقق الكريم شيئًا، وهو في نكتة الأمثال للكلاعي (ص١٥٥ بتحقيق الدكتور علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين، دمشق سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م)، وفي هامشه أنه في أمثال أبي عبيد.

٥. لم يفسر "وقطع سبيبه" (ص ١٤/٢٦٧)، وشعر ذنب الفرس، كما في اللسان (سبب) (١/ ٤٥٦).

٦. لم يترجم لكثير من الأعلام مع تعهده بذلك في الدراسة، ومن ذلك: سكوته عن الترجمة للوجيه بنت عامر بن فارس، أم الزهراء أخت كليب، وقد ذكر نسبها عمر بن شبة في الكتاب نفسه، ص ١٩٧.

٧. ولم يخرج لعدد كبير من البلدان والمياه، ومن ذلك عدم تعريفه بخزازي، وهو جبل في الطريق بين مكة والبصرة، كما في معجم البلدان، لياقوت الحموي (خزازي) ٢/٣٦٥.

٨. لم يعرف بأي من الأسلحة التي وردت في النص، من مثل:

- ١٥٢/١٨٢: الجوشن.
- ١٥٢: الدرق.
- ١٥٢: الصدور.
- ٤٨٩: المجن.
- ٢٠٨: النبل.

٩. لم يترجم لأفرسة كثيرة وردت في المتن، من مثل:

- الداحس (٢٤٣) فرس قيس بن زهير.
- المشهر (٢٠٨) فرس كليب.
- النجوم (٢٢٥) فرس شمر.
- النعامة (٣٧٣) فرس الحارث بن عباد.

١٠. لم يترجم لنوق وجمال كثيرة، من مثل:

- أم الدهيم (٣٥٤) ناقة مهلهل.
- سراب (٢٥٣) ناقة البسوس.
- عُلَيّان (٢٥٣) جمل كليب.

وهذه وغيرها أمور كثيرة تضيء النص مشغلة التحقيق، وتعين على الإفادة منه.

ومما وقع فيه من أخطاء بيان بعض أوزان الأشعار ففي (ص ١٩٣) قطعة شعر نسبها للوافر، وهي من البسيط.

٢.٤/٣ ملاحظات على تحرير النص المحقق:

تحرير النص أمر مهم جدًّا، وهو دائر في حدود نسخ النص وكتابته المعاصرة، وتقسيم النص وتنظيمه وترقيمه، وإصلاح خطه، وتجويده، وإخراجه [على ما تقرر في: أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١٥م (ص ١٩١ وما بعدها)].

وقد كشف فحص نص كتاب الجمهرة في نشرته النقدية الموثقة التي أصدرها محققها الدكتور أحمد عطية – عن عدد من الملاحظ التي تحتاج إلى تصحيح وتغيير؛ ليستقيم النص المحقق، ويؤتي ثمراته المرجوة منه. وفيما يلي أمثلة على ما فرط من المحقق في هذا الجانب، موزعة على المحاور الفرعية التالية:

أ. كتابة النص أو إملائه.

ب. الترقيم في النص (غير التعبيري).

ج. تنسيق النص.

وفيما يلي بيان ذلك:

أ. كتابة النص.

من أكثر الأمور التي فرطت من المحقق الكريم ما يتعلق بإملاء النص وكتابته، وقد مثلت كتابة الهمزة، ولام الفعل الماضي الناقص والهاء، والتاء – أكثر المواضع التي أصابها الاضطراب والخطأ، وغير ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

١. ص ٢/٧٣: "كفؤ"، وصوابها: كفء!

٢. ص ٢/٧٣: "ربيعه"، وصوابها: ربيعة!

٣. ص ٢/٧٣: "بيس"، وصوابها: بئس!

٤. ص ٧٣/ ٤: "ابدا بمن بداك"، وصوابها: ابدأ بمن بدأك!

٥. ص ٧٣/ ٥: "وساير"، وصوابها: سائر.

وموقف محقق الكتاب من تحقيق الهمزة وقطعها في مواضعها يحتاج إلى مراجعة شاملة للكتاب (انظر: ص ٧٥/ ٥-٦): بكاس ⁽ بكأس/ كاسا ⁽ كأسا / وكتابيا ⁽ كتائبا، و(ص ٧٩/ ٤: فاتبعه ... ما تبع ⁽ فأتبعه ... فأتبع / و(ص٨٢/ ٨ عجايبا ⁽ عجائبا/ و(٨٥/ ٢) فاجب ⁽ فأجب / فأركبوا ⁽ فاركبوا و(ص٨٨/ ١١) نجايبكم ⁽ نجائبكم /و(ص ٨٩/ ٥) اقر ⁽ أقر السلام / و(ص٩٩/ ٤) فاضحى ⁽ فأضحى)، وغير ذلك كثير جدًّا.

(انظر: ١٠١/ ٤ (أقسم)، ١١ (لإبله)/ ١٠٢/ ١؛٢؛٤؛٧ (أحسست/ أين / فأيقنوا/ أعلموا / ١٠٤/ ٥ (فلأمجعنها بكفء)/ ص ١٠٥/ ١٧ (الشأن) و١٠٩/ ٣ (كفؤين)، وصوابها: كفأين إلا أن تكون مضمومة الفاء، ولم يضبطها/ ١١١/ ١٥، (وأغارت) /١١٢/ ١٣ (وايم)، وتكرر منه قطع الهمزة فيها! في ص ١٢٧/ ٩). وفي (١٣٩/ ٨ (وأردفوه) (و١٤٠/ ٦ (حوائجهم)، وغير ذلك كثير جدًّا، لا تخلو منه صفحة من صفحات نص الكتاب! وقد اطردت كتابة بعض (٢٠٨/ ٥) الكلمات بصورة تسقط الهمزة في كل الكتاب؛ ككلمة: لأمة (درع الحرب)، فهي فيه جميعًا بغير همزة.

وموقف المحقق من رسم الهاء والتاء المعقودة شديد الاضطراب، فكثير من التاءات رسمت هاءات، والعكس صحيح، وإن ندر بالقياس للحالة الأولى: (انظر: ١٤٨/ ٤ (ثعلبة بن الأعرج)، رسمت التاء هاءً! و١٥٠/ ٤ (رعوة) و١٥٤/ ٩ (ربيعة) و١٦٧/ ٤ (بالعطفة).

ومن الصور المعكوسة؛ أي التي رسمها تاءً وهي بهاء: ٢/٢١٥ (دفعة)، والصواب: دفعه في عبارة: "في أمر يريدون دفعه عنهم"!

وكذلك يبدو موقفه من رسم لام الفعل المعتل (الناقص) مضطربًا؛ فكثير ما كتب لام الفعل المعتل (الناقص) الواوي بألف مقصورة؛ (انظر: ١/١٨٧ دعى (دعا ١٨٧ / ١٠ وفشى (وفشا و ٥/٢٠٨)، وغير ذلك من المواضع.

ومن الأمور التي اضطربت في رسم كثير من الكلمات ما نتج من حرصه على وضع ألف صغيرة على (ى) الألف المقصورة؛ لتمييزها عن الياء، ووضع نقطتين تحت الياء على طريقة الشوام، ولم ينضبط له الأمر.

ومن مواضع الخلط:

١. ص ٩/١٩١: وضع ألفًا صغيرة على الألف المقصورة في: أتى، وصوابها أن تكتب بالياء الشامية على طريقته؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

٢. ص ٢٤٢/ ٩؛٨: وضع ألفًا صغيرة على الألف المقصورة في: أعطى، وصوابها أن تكتب بالياء الشامية على طريقته؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

٣. ص ١/١٤١: كتب "رأي" بياء شامية، والصواب: بألف مقصورة فوقها ألف صغيرة.

ومما وقع من صور الاضطراب كذلك كتابة الألف أو عدم كتابتها بعد عدد من الأفعال المنتهية خطيًّا بواو، أو الأسماء المنتهية بواو كذلك، ومن أمثلة ذلك:

١. ص ٣/١٣٥: (وادعوا، والصواب: حذف الألف التي بعد الواو)!

٢. ص ١٦/١٤١: (فلم يرو، والصواب: فلم يروا بألف بعد الواو)!

٣. ص ١١/١٨١: (تقفوا، والصواب: حذف الألف التي بعد الواو).

٤. ص ٢١٧/ ١٤: (ونحن نعدوا، والصواب: حذف الألف التي بعد الواو)!
٥. ص ٢٤٣/ ١٠: (ونحن بنوا، والصواب: من غير ألف بعد الواو)!

أما على مستوى تحرير النص فقد ظهرت بعض مظاهر الاضطراب في تفقيره واستعمال الأرقام في غير الأشعار، فهو قد التزم عدم ترقيم الأشعار بأرقام، ولكنه خالف منهجه ذلك في مرات، متابعًا لبعض مراجع التخريج فيما يبدو، أو سهوًا منه؛ كما في (ص ١٣٦/ ١٣٧/ ١٧٢/ ١٧٣/ ٢٥٥)، ولم يذكر لذلك مسوغًا.

وقد التزم المحقق أن يضع وزن الأشعار بين معكوفين قبل إيرادها، وسقط منه في (ص ٢٤٣) بيان بحر بيت مرثد بن ضرار الذبياني، وهو من الطويل!

إن هذه الملاحظات التي طالت مفاصل من تحرير النص، لا يصح أن تحمل على الملاحظ الشكلية؛ لأنها من تمام عمل المحقق، ومن صميم تصور تحقيق النصوص التراثية.

٣/٣ الملاحظات على تكشيف نص كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ:

الكشافات أو الفهارس جزء مهم جدًّا من التصور العلمي لتحقيق النصوص التراثية في التقاليد الاستشراقية والعربية المعاصرة على السواء.

وهي ذات وظائف عملية وعلمية لا يستغنى عنها.

وقد استقر لدي أن معيار جودة الكشافات كامن في تحقيقها مبادئ ثلاثة، هي:

أولًا: التيسير على مستعمل النص المحقق.

ثانيًا: التوفير عليه في ميادين وقته، وجهده.

ثالثًا: تنوير الطريق له للوصول إلى المكونات الصغرى من المعلومات التي ترد في النص.

وقد صنع المحقق الكريم ثلاثة كشافات لمحتويات الكتاب، هي:

١. كشاف القوافي.

٢. كشاف الشعراء.

٣. كشاف الأيام والوقعات.

وفي هذا الجزء من البحث سنرصد الملاحظات التب تبدت على الكشافات، ونجملها فيما يلي:

أولًا: الاضطراب فيما صنعه المحقق من كشافات.

ثانيًا: غياب عدد مهم جدًّا من الكشافات، مع توافر المعلومات التي يلزم تكشيفها.

وفيما يلي بيان ما أحاط بالكشافات من ملاحظ سلبية:

١. كشف المحقق الأشعار التي وردت في الكتاب تحت عنوان القوافي؛ ولكنه أوردها في الكشاف بحسب صدور مطالع القصائد، وهو ما فوت على المستعمل سهولة الوصول إلى بغيته، وكان الصواب تكشيفها على القوافي، وإيراد القوافي جميعًا، وعدم الاكتفاء بأول القصيدة أو القطعة فقط.

٢. عدم تكشيف بعض الأشعار؛ ومن ذلك عدم تكشيف القصيدة التي وردت (ص١٩٣-١٩٤) وقافيتها: (واديها)! وغير ذلك من الأشعار!

٣. غياب كشافات أو فهارس للأعلام مع أهميتها.

٤. غياب كشافات أو فهارس الأماكن والمياه والجبال.

٥. غياب كشافات ألفاظ اللغة التي شرحها عمر بن شبة في النص من مثل: "زير نساء"؛ أي جليسهن (ص ٢٧٧).

٦. غياب كشافات أفرسة فرسان العرب، وفي النص عدد كبير من أسماء الأفرسة، من مثل:

- الداحس، فرس قيس بن زهير، ص ٢٤٣.
- المشهر، فرس كليب، ص ٢٠٨.
- النجوم، فرس السمر، ص ٢٢٥.
- النعامة، فرس الحارث بن عباد، ص ٣٧٣.

٧. غياب كشاف أو فهرس لأسماء الجمال والنوق، من مثل:

- أم الدهيم، ناقة مهلهل، ص ٣٥٤.
- سراب، ناقة البسوس، ص ٢٥٣.
- عليان، جمل كليب، ص ٢٥٣.

٨. غياب كشاف للأمثال، وفي النص بعض الأمثال، مع قصة كل مثل. (انظر: ص ١٨٥).

٩. غياب كشاف للأسلحة، وقد وردت ألفاظ كثيرة من معجم السلاح في النص، من مثل:

- البيضة ٢٠٨.
- الجوشن ٢٠٨.
- الدرق ٢٠٨.
- الصدور ٢٠٨.
- المجن ٤٨٩.

١٠. غياب كشاف المصطلحات العلمية؛ وفي الكتاب عدد من مصطلحات الرواية، والأدب، من مثل:

- المؤنبات، ٢٥٣، وهي الأبيات التي أنشدتها البسوس في تحريضها على قتال كليب انتقامًا لناقتها السراب!

إن الكشافات طريق عبقرية لاستثمار النص، وتعميم فوائده، والتيسير على مستعمله، وتوفير الوقت والجهد عليه!

خاتمة:

جاء هذا البحث إيمانًا بقيمة نقد النصوص المحققة في ترقية خدمة النصوص التراثية، وتطبيقًا عمليًّا لمفهوم الحسبة في ميدان العلم والمعرفة.

وقد عالج هذا البحث مجموعة من المطالب، هي:

١. بيان الانتماءات المعرفية لكتاب الجمهرة، وآفاق استثماره في الثقافة العربية المعاصرة.

٢. تعيين الملاحظات التي علقتها من عمل المحقق، وتوزعت على المحاور التالية:

أولًا: محور قراءة النص.

ثانيًا: محور ضبط النص.

ثالثًا: محور تخريج نصوص الكتاب والتعليق عليها.

رابعًا: محور تحرير النص.

خامسًا: محور تكشيف النص.

وقد أنتجت عملية تتبع ما وقع فيه ما يلي:

أولًا: وجود مواضع كثيرة خالف فيها المحقق صحة القراءة، وربما كان ذلك بسبب عدم عرض مادة الكتاب على مصادره الأصيلة، وعدم الوقوف أمام النص، وإقامة الدليل على ما يبوح به من معان ودلالات.

ثانيًا: وجود مشكلات كثيرة جدًّا في ضبط كثير من المواضع، وأخطرها ما وقع في الأشعار؛ مما أدى إلى كسور في أوزانها.

ثالثًا: وجود اختلالات في عدد من مواضع التعليق على بعض معلومات الكتاب، معه غياب مؤثر بالسلب في بعض الأحيان التي كان يلزم التدخل بنوع تعليق شارح.

رابعًا: وجود مشكلات في رسم كثير من الكلمات؛ مما أضر بتحرير متن الكتاب، وعدم اطراد في التعامل مع ترقيم الأشعار، وغير ذلك من ملاحظ تحريرية.

خامسًا: وجود مخالفات في الكشافات المصنوعة، وغياب مثير للانتباه لعدد آخر من الكشافات التي كان يلزم وجودها.

إن الصبر في مجال تحقيق النصوص التراثية من جانب، والاحتشاد لقراءتها وتخريج محتوياتها، وتكشيف مكوناتها الصغرى - أمر ضروري، وهو جوهر التصور الدقيق لهذا العلم.

وهذا البحث إنما استهدف خدمة كتاب جليل القدر في بابه، واستهدف ضرب مثال عملي للدلالة على خطر علم نقد تحقيق النصوص التراثية معًا.

الهوامش:

١. انظر: المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة، للدكتور حشمت قاسم، ضمن دراسات عربية في المكتبات والمعلومات، ع (٢) مايو سنة ١٩٩٨م، مج (١٣) (١/ ١١).

٢. ديوان البراق بن روحان، جمع أحمد عطية وتوثيقه، مركز البابطين لتحقيق المخطوطات الشعرية، الكويت، ضمن سلسلة (من تراثنا الشعري/ رقم ٢٩) ط١، سنة ٢٠١٧م.

المراجع

١. أنشودة المتن والهامش: نحو إحياء جديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، للدكتور خالد فهمي، تحرير: هالة القاضي، دار النشر للجامعات، القاهرة ٢٠١٥م.

٢. ديوان البراق بن روحان، تحقيق الدكتور أحمد عطية، مؤسسة مركز البابطين لتحقيق المخطوطات الشعرية، الكويت، ٢٠١٧م.

٣. الفهرست، للنديم، تحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣١هـ = ٢٠٠٩م.

٤. كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري، تحقيق الدكتور أحمد عطية، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ٢٠١٥م.

٥. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٩١م.

٦. المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة، للدكتور حشمت قاسم، مجلة دراسات عربية في المكتبات والمعلومات، ع (٢) مج (١٣)، سنة ١٩٩٨م.

٧. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

٨. نكتة المثال، للكلاعي، تحقيق الدكتور علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين دمشق، ١٤١٦هـ = ٢٠١٥م.

ملحق

التحقيق والقراءة

إشكالية المصطلح وثنائية التعامل مع النص:

مراجعة علمية نقدية

٠/ في جدوى معاودة النظر في مشكلات التحقيق:

تتجلى قيمة هذا الكتاب الجديد في الحقيقة من أمرين ظاهرين، هما:

الوعي الذي يصدر عنه، والحاجة الملحة إلى نمط جديد من التأليف في هذا الحقل المعرفي، يكون أقرب "للإحياء الجديد"، بكل ما يعنيه هذا التعبير غير المجازي بالمرة.

ومن هنا فإن الحفاية به، وبتحليله ومراجعته آكدة من أكثر من منظور، يأتي في المقدمة منها: المنظور المعرفي، الذي يستهدف تطوير وسائل علم تحقيق النصوص، أو النشر النقدي للنصوص، ووضع نهاية حاسمة لعملية "التناسل"، على حد تعبير "التصدير"، أو الاستنساخ، على حد تعبير هذه المقالة أو هذه المراجعة النقدية.

إن جدوى معاودة فحص مشكلات هذا المجال المعرفي (تحقيق النصوص التراثية) ظاهرة جدًّا في مآلات العلم الراهنة، التي توشك أن تدخل به إلى نفق مظلم، ترتفع عليه لافتة بعنوان: (الجمود)!

ولا شك أن استنقاذ علم من أثبت علوم الأمة، وأخطره وزنًا من قضية الجمود عمل جدير بالتقدير، وجدير بدفعه، وتشجيعه بامتياز. يقول الدكتور فيصل الحفيان، مؤلف الكتاب، وصاحب التصدير للكتاب الدوري المحكم، الذي يصدر الكتاب؛ بما هو أول إصدار فيه (ص ١١):

"إن التحقيق اليوم بحاجة إلى أن يتأسس حقلًا معرفيًّا، ليس من باب الترف، ولا من باب تحويل الوسائل إلى مقاصد، ولكن من باب أن إشكاليات النصوص لا تنتهي، وأن مقاربات هذه الإشكاليات يمكن أن تتعدد، وأن تتفاضل، وقبل ذلك كله، فإن من حق المعرفة -أي معرفة- أن تؤصل نظريًّا، وتكشف فلسفتها، وهوما يؤثر إيجابًا على موضوع المعرفية ذاتها"!

وهذا الوعي الذي يؤكده صاحب الكتاب الأول من هذه السلسلة، وصاحب التصدير الذي يحمل عنوانًا كاشفًا عن هذا الوعي وهو (ص ٩): "نحو تجديد النظر في التحقيق"، يستصحب الدافع الثاني لدعوته الإحيائية التي تسكن رحم دلالة التجديد؛ بما هو "مصطلح" يعكس إرداة الانعتاق من حالات الغيبوبة، أو الغياب، أو المرض، او التراجع، أو الضعف، أو هي جميعًا.

والتجديد لفظ حيوي كاشف عن إمكان استبقاء الحياة في الكائن بعد جهد، على طريق استنقاذه؛ ولهذا استعمل في بيان الطريق الإحيائية عندما تحيط بالحضارة والإنسان أجواء الفتنة والمحنة في أي من دروب الحياة، وفي القمة من هذه الدروب طريق العلم والمعرفة.

إن جدوى معاودة النظر والبحث في مسائل هذا العلم ماثلة في روح إنسانية إيمانية حضارية تستهدف تجاوز ثلاثة معوقات أساسية –في طريق تأسيس حقل معرفي ينهض لتعميق التنظير لمسائل علم تحقيق النصوص، وتأصيلها– هي: (ص ١٢):

أولًا: حالة "الدعة" والكسل المعرفي.

ثانيًا: حالة "التقليد" والاستنساخ.

ثالثًا: "الاستهانة" بالتحقيق، وامتهانه، والانتقاص من تقدير قيمته.

١/ الكتاب: مادته، وانتماؤه المعرفي، وقيمته:

١/١ مادة الكتاب:

يتكسر هذا الكتاب على ما يلي:

- إضاءة تكشف عن حدود الأطروحة الجديدة.
- وخمسة مباحث، هي:

١. النص التراثي (تصنيفه/ وهويته/ وقراءاته).

٢. القراءة: تأصيل المفهوم (لغة/ وتأصيلًا تاريخيًّا).

٣. التحقيق والقراءة (قراءات النص/ وبين التحقيق والتأويل).

٤. قراءة محمود شاكر.

٥. قراءة التحقيق (البناء الجديد للنص/ طبقات قراءة التحقيق وخصائصها).

- وخاتمة: يدعو فيها إلى النظر إلى هذا الكتاب/ المحاولة بوصفه إبرازة أولى، قابلة لمعاودة النظر، وانفتاح آفاق التعديل لما تطرحه.

٢/١ الانتماء المعرفي للكتاب:

إن فحص ثلاث مناطق من الكتاب، هي:

أ. خطاب عنوانه، وعنوانات مباحثه.

ب. خطاب تصديره ومقدمته وخاتمته.

ج. متنه، وتحليلات مسائله.

د. خطاب جهازه الاصطلاحي على امتداد الكتاب.

تكشف جميعًا عن حزمة من الانتماءات المعرفية التي يمكن أن ندعي إحاطتها بهذا الكتاب، وفيما يلي بيان ذلك:

١.٢/١ حقل علم تحقيق النصوص التراثية (= النشر النقدي للنصوص):

يعد حقل علم تحقيق النصوص التراثية أو النشر النقدي للنصوص أظهر الحقول المعرفية التي ينتمي إليها هذا الكتاب؛ لأسباب كثيرة، أهمها "خطاب المقاصد"؛ فهذا الكتاب يتغيا -في الحقيقة- افتتاح السعي نحو تأسيس حقل معرفي، وهو ما يعلنه المؤلف بقوله: (ص ١٢): إن "مقصد هذا الكتاب (الدوري) ... يسعى إلى التفكير النظري في التحقيق.

وهذا الكتاب الذي نصنع له هذه المراجعة هو أول إصدارات هذا الكتاب الدوري (مقالات في التحقيق)".

والأدلة -بجانب ما سبق- متضافرة للإعلان عن انتماء هذا الكتاب إلى حقل التنظير، والتأسيس الجديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، ويمثل خطاب المصادر دليلًا مهمًّا في هذا السياق؛ ذلك أن هذا الكتاب اشتبك مع عدد كبير من أدبيات تحقيق النصوص التراثية، موزعة على التقاليد الاستشراقية والتقاليد العربية، من أمثال: براجشتراسر، وعبد السلام هارون، وصلاح الدين المنجد، بالإضافة إلى نفر من الباحثين من الأجيال اللاحقة، من أمثال: حسن العثمان، ومحمود مصري، وغيرهم.

٢.٢/١ حقل الميثودولوجي / مناهج البحث:

يمكن أن ينتمي هذا الكتاب إلى حقل الميثودلوجي؛ لأسباب كثيرة، يظهر منها: إشاراته المتكررة لأنساق التأليف الحاكمة في ميدان تحقيق النصوص، أو النشر النقدي لها، يقول التصدير (ص ٩) لقد: "كان الحكم على هذه الكتب (أدبيات التنظير في مجال تحقيق النصوص) التي تناسلت من بعضها بأنها كتاب واحد - حكمًا عادلًا؛ لا افتئات فيه، ولا تجني فيه"، وعلل حكمه هذا قائلًا: "إذ كيف نحكم لها

بغير ذلك، وهي ما وصلت إلى أدنى أغراض التأليف الذي ذكرنا، فضلًا عن أن تبلغ أعلاها من: أصالة الرؤية، وجدة المادة، واستقلال المنهج، وخصوصية الغرض".

وهذه المسوغات التي سامها الكتاب بين يدي حكمه على مجمل منجز المتأخرين في حقل التأليف في علم تحقيق النصوص تقع في القلب من حقل مناهج البحث بامتياز؛ مما يرشح لانضواء هذا الكتاب تحت لافتته، ومثالًا جديدًا تطبيقيًّا على بعض تجلياته.

٣.٢/١ حقل تاريخ علم تحقيق النصوص التراثية:

في هذا الكتاب كثير من الإشارات التي تنطلق من استجماع لملامح المتابعة الدقيقة لتاريخ التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية؛ فهذه الإشارات تتكلم عن مرحلتين ظاهرتين من هذا التاريخ، هما:

أولًا: مرحلة الريادة التي يهيمن عليها أعمال ثلاثة، هم:

أ. براجشتراسر.

ب. عبد السلام هارون.

ج. صلاح الدين المنجد.

وهي مرحلة يؤرخ لها جديًّا بما لا يتجاوز العقد الأول من النصف الثاني من القرن الميلادي العشرين (ص ١٠).

وهي مسألة تاريخية دقيقة، وإن غاب عنها أسماء مهمة جدًّا، من أمثال: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م)، والدكتور محمد مندور (ت١٣٨٥هـ = ١٩٦٥).

ثانيًا: مرحلة التناسل والاستنساخ والاجترار، التي ينخرط فيها مجمل المؤلفين في التنظير لعلم تحقيق النصوص ممن جاء بعد جيل الرواد.

٤.٢/١ حقل تاريخ الأفكار:

هذا الحقل فرع مهم جدًّا من حقول الكتابة التاريخية المعاصرة بالأساس؛ لكنه يقع شركة بين المعنيين –بجانب التاريخ- بالدرس الحضاري، والدرس الثقافي معًا.

وتحليل هذا الكتاب يكشف عن احتفاله بحزمة من الأفكار المهمة، التي تتغير وتتمايز بسبب من تغير المراحل التاريخية التي شهدها التصنيف في هذا العلم من جانب، وبسبب من جدل العلاقات بين ما هو من الوسائل والإجراءات وما هو من المقاصد والغايات.

والمدهش في هذا الانتماء الذي ندعيه لهذا الكتاب هو استصحابه لروح نقدية، تلوذ بالتعليل، ورصد مخاطر الأفكار المتناسلة.

٥.٢/١ الفيلولوجيا:

إن ما يثيره هذا الكتاب من قضايا تتعلق بصورة مباشرة وظاهرة بما يسميه "بإشكاليات النصوص"، ولا سيما في ظل إقراره بأنها إشكاليات لا تنتهي – يدرجه بامتياز في حقل الفيلولوجيا؛ بوصفه مجالًا معرفيًّا يعنى بدراسات النصوص القديمة، وفي تناول الكتاب للنص التراثي في البحث الذي خصصه لفحص هويته وتصنيفه علامات ظاهرة حاكمة على قبول هذا الانتماء المعرفي.

٥.٢/١ حقل الدراسات الثقافية النقدية المقارنة:

ثم إن هذا الكتاب ينتمي إلى حقل الداسات الثقافية النقدية المقارنة التي تستصحب مجموعة من منجز عدد من الحقول المعرفية التي تتعامل مع مصطلح

"القراءة"؛ بوصفه مصطلحًا مركزيًّا في هذا الكتاب، يطمح إلى أن يكون موازيًا للمصطلح المركزي الأكثر استقرارًا، وهو "التحقيق".

وهذه الدعوى بانتماء هذا الكتاب إلى هذا الحقل يدعمها أمران:

أولًا: الاشتباك مع مفاهيم القراءة في العرفانيات (دراسات التصوف والنقد الأدبي الحداثي، والتأويل "الهرمنيوطيقا").

ثانيًا: اللعب على تخليص مفهوم "القراءة / التحقيق" من التصورات الأخرى للمصطلح في الحقول المعرفية المختلفة؛ بهدف بيان خصوصيته، وتمايزه، وهو ما لم يكن من الممكن تحصيله من دون مقارنات تلوذ بذكر الفروق، والاختلافات والتمايزات الاستعمالية.

٣/١ قيمة الكتاب:

تتعاضد المحددات التي تمنح هذا الكتاب قيمته الرفيعة، وهي محددات جاءته من اعتبارات متنوعة، يمكن بيانها بإيجاز فيما يلي:

أولًا: نبل المقصد والغاية؛ ذلك أنه يطمح إلى افتتاح طرق التأسيس المعرفي لحقل علم تحقيق النصوص في إحيائه الجديد؛ بوصفه حقلًا معرفيًّا مستقلًّا.

ثانيًا: طبيعة المؤسسة التي أصدرت الكتاب؛ فهي أرفع مؤسسة بحثية تعنى بشئون المخطوطات، ودراستها، وصيانتها، وحفظها، وتحقيق نصوصها.

ثالثًا: مكانة المؤلف المرقومة؛ من منظورين، هما:

أ. منظور المكانة العلمية التي تعكسها كتاباته في الشأن التراثي، ومناقشة مشكلاته، والإسهام في خدمة قضاياه وبحوثه.

ب. منظور المكانة الإدارية في سلم القيادة الثقافية؛ بوصفه مديرًا لمعهد المخطوطات العربية، وهو المنصب الذي يستصحب تاريخًا طويلًا سابقًا خلفه.

رابعًا: طبيعة النسق التأليفي للكتاب؛ فهذا الكتاب تأصيلي، يلجأ لتحقيق غاياته إلى منهجية بحثية مركبة، تعتصم بمراجعة الأدبيات السابقة في المجال، وتفحصها، وتقارن بين نتائجها، وتستلخص خصائصها، وتعتصم بتصميم أصيل مبتكر يردفه اقتراح بحزمة من المصطلحات الجديدة، وتعتصم كذلك بروح نقدية وتعليلية، مستمسكة في هذه المراحل جميعًا بالتوثيق، الذي يتجلى في الاستشهادات المرجعية متعددة الوظائف.

٢/ "التحقيق والقراءة": قراءة في خطاب المسئوليات:

إن تحليل هذا الكتاب؛ مادة، وغاية يكشف عن انطلاق مؤلفه من روح تتحمل حزمة من المسئوليات، يمكن الكشف عنها فيما يلي:

١/٢ المسئولية العلمية:

لقد كان الهاجس وراء الاشتغال بهذا الكتاب الدوري من جانب، وبالإصدار الأول / التأسيسي منه -كما يظهر من تصديره- نوع شعور حاد بالمسئولية العلمية، التي تتغيا فتح دروب جديدة، مانعة من الوصول إلى حائط سد، أو إلى درب الجمود والانغلاق، بعد أن تفشت واستفاضت علاماته المتمثلة في تنامي "التناسل" والاستنساخ؛ بوصفه صار النسق التأليفي (= التلفيقي) المهيمن على أدبيات التنظير في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة، بعد أن أدى جيل الرواد واجبهم نحو قواعد هذا العلم.

٢/٢ المسئولية الحضارية:

كما يظهر نوع شعور -لا تخطئه العين الفاحصة- يمكن تسميته بالمسئولية الحضارية، التي تروم التخلص من أجواء الكسل المعرفي، ومحيط التقليد والاجترار؛ لكي يتروى الباحثون المعاصرون ما يلزمهم من جهد تأصيلي وتأسيسي، على غرار

ما أداه علماء الأجيال السابقة، سواء في جيل التأسيس/ الاختراع الأول في أروقة حقل علم الحديث النبوي والتاريخ قديمًا، أو التأسيس/ الابتعاث الحديث، بتأثير من التقاليد الاستشراقية في أروقة جيل الرواد المعاصرين: المعلمي، هارون، والمنجد وغيرهم.

٣/٢ المسئولية الأخلاقية:

إن اشتغال العقل والضمير بسؤال التجديد في حقل المعرفة هو بالضرورة اشتغال بسؤال الأخلاق من طريق عملية؛ ذلك أن الوفاء العملي للرواد -إن في التراث وإن في بدايات الظهور المعاصر لعلم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة- يفرض البناء على ما أسهموا به في تشييد قواعد هذا العلم، وصناعة تراكم حقيقي، يتجاوز آفاق "التناسل" والاجترار، إلى آفاق تأسيس حقل معرفي، يسعى إلى (ص ١٢): "التفكير النظري في التحقيق، وإثارة إشكالاته، في محاولة لتجاوز الجدار العالي والسميك للإجراءات وترتيبها وتأكيدها وأهميتها، وللكلام المكرور المعاد بما يلزم من معرفة وثقافة وخبرة بالمصادر، وصبر وأمانة ويقظة وحذر".

ولعل الخطاب الأخلاقي يظهر مدعومًا في نسبة المؤلف ما رآه قريبًا من منحاه إلى بعض المعاصرين (ص ١٩).

١/٢ المسئولية الفردية:

إن التقدم إلى الفراغات المعرفية -إن صح التعبير- بنمط من الأعمال التي تكسر حالة الصمت وتقتحمها، وتشغل حيزًا من الفراغ الممتد هو نوع قيام بالمسئولية الفردية بامتياز، وهو استجابة واعية بدواعي الإيمان الإيجابي العملي بضرورة العمل

لمن يرى نفسه مالكًا لبعض من القوى والقدر على تقديم عمل بضرب المثال، ويهدي إلى بعض الطريق.

٣/ "التحقيق والقراءة" : آفاق الاستثمار:

ينطلق هذا الكتاب من إرادة افتتاح الدعوة إلى تأسيس حقل معرفي مستقل لنظرية تحقيق النصوص التراثية أو النشر النقدي وفق الاصطلاح الشائع في التقاليد الاستشراقية.

وقد أفضت قراءة هذا الكتاب، وتحليله إلى تأكيد جملة من الحقائق، يمكن رصدها فيما يلي:

١/٣ الكشف عن استيعاب مقولات التراث يمكن أن يكون مفتاحًا صالحًا من بعض الوجوه للتأسيس المستقل لعلم تحقيق النصوص؛ بوصفه مجالًا تجديديًّا لازمًا، وهو الأمر الذي تجلى في استدعاء عدد من التصورات المتشبكة مع التحقيق من لدن مجالات العرفانية (ص ١٩)؛ والتفسير وعلوم القرآن الكريم (ص ٣٤)، وعلم مصطلح الحديث (ص ٣٥)، وهو استدعاء مهم، استوعب فيه المؤلف السياقات التعليمية (البيداجوجية) والسياقات المعرفية (الإبستمولوجية).

٢/٣ تمايز الفروق وصناعة الحدود الضابطة:

ولعل أهم ما يلفت النظر في هذا الكتاب / المحاولة – يتمثل في إرادته تشييد جسور تفصل بين المتقارب من المفاهيم، وفك الاشتباك بين المتداخل منها، عن طريق صناعة حدود ضابطة، تعين الفروق المتمايزة، وهو ما أنتج –على مستوى تعيين قراءات النص–:

أ. قراءة اللفظ، التي تستهدف: استدعاء صورته التاريخية الأولى، وهي بذلك (ص ٤٢): تعد "العملية الإجرائية الأولى"، أو "الأداة التي يمكن بوساطتها الوصول إلى التحقيق"، وهي ترادف عنده "قراءة التحقيق".

ب. قراءة المعنى، وهي ترادف عنده قراءة التأويل والتفسير، وقد استطاع الكتاب أن يبني حدودًا مائزة تفرق بين أنماط القراءات التالية:

قراءة الاستكشاف، وقراءة الإضاءة، وقراءة التكشيف؛ بما هي قراءات تستهدف تحقيق النص، إن على مستوى التحقيق الابتدائي، وإن على مستوى التحقيق النهائي.

٣/٣ الكشف عن منهج استثمار الأدبيات المعاصرة، والقدرة على "الفرز"؛ لاستبقاء الجدير منها بالاستبقاء.

وهو الملحظ المنهجي الذي تجلى من التثاقف حول تجربة الأستاذ محمود شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تحوله إلى مصطلح "القراءة"، وإيثاره له.

وقد تذرعت مثاقفته لمنجز محمود شاكر بنقطة منهجية، تمثلت في مراجعة تواريخ صدور مفردات هذا المنهج؛ ليقرر أن العام ١٩٧٤م كان نقطة تاريخية فاصلة في تحولات الرجل في حقل استعمال مصطلح "القراءة" بديلًا عن مصطلحات: التحقيق والتصحيح.

٤/ التحقيق والقراءة: خطاب ما يتبقى:

إن السؤال الجوهري في تحليل هذا العمل، وفحصه ينبغي أن يتوجه إلى سؤال ما يتبقى منها، وقد أمكن أن نخرج بجملة مما تستنبته هذه المحاولة في تربة استزراع قواعد تحقيق النصوص؛ بما هو حقل معرفي مستقل، يرجى تأسيسه أو إحياؤه من جديد.

وفيما يلي محاولة لبيان هذه الجملة الصالحة من خطاب ما يتبقى من هذا الكتاب المفتاحي:

١/٤ الوعي بخطاب المصادر:

إن أعلى ما يدهش في هذه المحاولة، هو استثمار خطاب المصادر في استصحاب أدبيات تحقيق النصوص التراثية المعاصرة؛ فقد كشف عن ثلاثة من خصائص التعامل معها، هي:

أ. الروح الاستيعابية المتابعة للأدبيات المنجزة.

ب. الروح التحليلية الغواصة في قراءتها، وتفكيكها.

ج. الروح المقارنة، التي تقف على الفروق، وتحصيل المنطلقات.

٢/٤ التنظيم:

تعالج هذه المحاولة أمرها بقدر عال جدًّا من التنظيم، وهو الأمر الذي يظهر على مستويات وأصعدة مختلفة، تتبنى استلهام خطاب المراحل، والتزمين، وهو ما نراه في تنظيم قراءات النص وفق منظور المراحل، أو ما يسميه بتعبيره (ص ٥٤): "التراتبية، مع الوعي في الوقت نفسه بحضور الاستقلالية" (ص ٥٥) في معالجة المحقق لكل قراءة من هذه القراءات!

إن هذا الحرص على رعاية التنظيم ظهر في ترتيب القراءات كما يلي:

١. قراءة الاستكشاف.

٢. قراءة النقد (= التحقيق).

٣. قراءة الإضاءة.

٤. قراءة التكشيف.

٥. قراءة الدرس.

٣/٤ الانضباط المنهجي:

إن أهم ما يتبقى من هذه المحاولة -التي يرجى البناء عليها، ووصلها بغيرها- هو انطلاقها من إطار منهجي منضبط، استدعى الملامح التالية:

١. تعيين نقطة بحثية ضيقة.

٢. استيعاب جمع مادتها العلمية.

٣. تصنيفها تصنيفًا قائمًا على جملة من المعايير الضابطة.

٤. استصحاب نطاق تحليلي، يناقش، ويفرز، ويعلق، ويفسر ... إلخ، وفي هذا السياق نلحظ حرصًا شديدًا على الاحتراس.

٥. استصحاب نطاق نقدي، يتأسس على المقارنة.

٦. استصحاب جهاز اصطلاحي مستقر، واقتراح جملة من المصطلحات، والتدليل على وجاهة اقتراحها.

٤/٤ البيان والوضوح:

إن إشكالية هذا الكتاب، والفلسفة التي تقف في خلفيته، جعلت منه عملًا صعبًا، تواجهه فروق كثيرة بين متشابهات عدة، ومع ذلك فقد تمتعت معالجته بقدر ممتاز من البيان والوضوح، والدقة التي أسهمت في ظهور أسلوبية الاستطراد لإحكام الصياغة، وتوضيح الفروق بين المفاهيم المتقاربة جدًّا، ومن أعلى تجليات تحقيق البيان هو استعمال الخرائط الذهنية، والأشكال التوضيحية في كل مباحث الكتاب.

٥/ التحقيق والقراءة: تعليق نقدي:

إن تحليل هذا الكتاب من جانب وتيسير استثماره، واستلهام مشكله المعرفي يفرضان نوعًا من ضرورة التثاقف حول بعض أطروحاته من مدخل نقدي، وفيما يلي بيان لبعض هذه الأطروحات:

١/٥ الحماسة قد تخفي بعض وجوه الحقيقة:

إن فحص تصدير الكتاب يكشف عن روح حماسية، حملت المؤلف على نوع من "القسوة" في وصم أدبيات تحقيق النصوص المعاصرة بالتناسل، وأنها جميعًا كتاب واحد (ص ٩)، وأنها نبعت من رحم الإعانة على "التعليم" (ص ١٠) ... إلخ.

وهذا الحكم الحماسي صحيح في الجملة، لكنه يشهد استثناءات –وإن تك قليلة– فهي قائمة، ولعل العبارات التي جرت على لسان المؤلف من مثل: (ص ٩) لا افتئات فيه ولا تجني؛ "وصفًا لأحكامه على هذه الأدبيات بالتناسل جاءت شعورًا منه بغير ما ينفيه، ولا سيما وأن ثمة محاولات سابقة حاولت أن تتوقف أمام قراءة النص" في حقل التحقيق بصورة مستقلة، كان من الممكن تلمس بعض الرؤى الجديدة فيها.

٢/٥ نقص أحاط ببعض التقسيمات:

ثمة ما يحتاج في "الإبرازات" التالية لهذا الكتاب إلى المراجعة والاستكمال؛ فقد ذكر المؤلف (ص ٥٩) في سياق حديثه عن مراحل إعادة البناء أن مرحلة الإصلاح أو إصلاح النص بالنص –أي بالنسخ– تنهض على جهتين:

١. جهة الاكتمال.

٢. جهة الاستواء، وقال: "وجهة الاستواء، وإنما يتحقق بأربعة أعمال: (ثم ذكر ثلاثة فقط) هي:

- نفي الزيادة.
- حذف التكرار.
- تسوية الاضطراب"!

٣/٥ ضرورة استفاضة التنظيم ليشمل كل مفاصل المحاولة:

كشفت هذه المراجعة العلمية عن حضور سمة منهجية بارزة هي "التنظيم"، ومع ذلك فثمة مواضع تحتاج إلى ضبط هذا التنظيم، منها:

- عد أرقام مكونات الخريطة الذهنية أو الشكل التوضيحي (ص ٢٧، شكل ٥) من اليسار إلى اليمين، والأولى والأرقام بالعربية ابتداء العد من اليمين إلى اليسار، وتصحيح ترتيب مكونات العمل في النص تبعًا لتصحيح جهة العد المكانية.

٤/٥ ضرورة استفاضة محددات البيان والوضوح:

وكشفت هذه المراجعة عن حضور طاغ لسمة الوضوح والبيان في هذا الكتاب، ومع ذلك فهناك بعض المواضع تحتاج إلى فضل بيان، منها:

أ- مراجعة الاقتراح بشأن مصطلح قراءة "الترشيد"؛ ليكون قراءة التشغيل؛ منعًا من توهم معان أخرى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الترشيد؛ كالتخليص، أو التقريب، أو التيسير، كلها أعمال قائمة في مجال الدراسات التراثية.

ب- مراجعة بعض العبارات التي تتطلب قدرًا من التوقف في تحصيل المراد منها، من مثل (ص ١٠): "منذ وضع برجشتراسر وهارون والمنجد متونهم .. في ذلك الزمن المبكر، بين الربع الثاني من النصف الأول، والربع الأول من النصف الثاني من القرن الماضي"، والحقيقة أن هذه المحاولات جاءت جميعًا بعد ١٩٥٣م، باستثناء عمل براجشتراسر، الذي ولد بعد ١٩٣١م.

صحيح أن النتائج من العبارة صحيحة لكنها تبدو غامضة من جانب، وعامة لا تعين تاريخًا من جانب آخر.

خاتمة:

سعت هذه المراجعة العلمية إلى التهدي إلى ما يمكن استثماره من هذا الكتاب الجديد، ذي الغاية النبيلة الجديدة، من خلال مجموعة من المطالب، هي:

١. مدخل في جدوى معاودة النظر في تحقيق النصوص.

٢. بيان مادة الكتاب، وبيان انتماءاته المعرفية، وتعيين بعضٍ من محددات قيمته.

٣. فحص خطاب المسئوليات التي حكمت تأليفه.

٤. محاولة دلالة المستعمل المعاصر لبعض من آفاق استثماره.

٥. فحص أهم ما يتبقى من هذا الكتاب/ المحاولة.

٦. استخراج بعض الرؤى النقدية.

وقد أنتجت هذه المراجعة العلمية جملة من النتائج، من مثل:

١. ظهور الجدوى المعرفية والحضارية من دعوة الكتاب الدوري والإصدار الأول منه، المتمثل في هذا الكتاب بعينه.

٢. ظهور تنوع الانتماءات المعرفية التي يمكن أن ينضوي تحتها العمل.

٣. ظهور تنوع المسئوليات التي حملت على إنجاز هذا الكتاب، وتوزعها على المسئوليات العلمية والأخلاقية ... إلخ.

٤. تنوع ما يمكن استثماره من الكتاب على مستويات الأفكار، والاصطلاحات.

٥. تحصيل جملة مهمة مما يتبقى من الكتاب على مستوى تطوير العلم، وخدمة حقائقه.

وبعد فإن المراجعات العلمية تبقى –بوصفها أعمالًا مركبة- من الأمور التي تزكو بها المؤلفات، وتتطور بها العلوم.

المصادر:

التحقيق والقراءة: إشكالية المصطلح وثنائية التعامل مع النص، للدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، سلسلة: مقالات في التحقيق، رقم (١) ١٤٣٨هـ = ٢٠١٧م.

***

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

مقدمة...٥

الفصل الأول: تحقيق النصوص التراثية مدخل تأسيسي نحو الخصوصية.................٧

اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة دراسة استكشافية للخرائط المعرفية مداخل أولية:... ٩

١/١ في جدوى المنهج الاستكشافي: ٩

١/٢ أهداف الدراسة: ١٠

١/٣ حدود البحث: ١٠

١/ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية موجز الخريطة المعرفية...............١٥

١/١ الخريطة المعرفية لاتجاهات التأسيس النظري لعلم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة:...١٥

٢/١ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة: في مرحلة الرواد:...١٦

٢/ اتجاهات التأليف في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة: دراسة استقرائية .١٩

١/٢ اتجاه التأسيس في التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة .٢٠

١,١/٢ الاتجاه التأسيسي غير المستقل: ٢١

١,٢/٢ الاتجاه التأسيسي المستقل: ٢٣

٢/٢ اتجاهات ما بعد التأسيس في التأليف في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية ٢٥

الموضوع **الصفحة**

٢/٢,١ اتجاه الاجترار والتقليد: ٢٦

٢/٢,١,١ اتجاه الاجترار والتقليد الأخلاقي: ٢٦

٢/٢,١,٢ اتجاه الاجترار والتقليد السلبي: ٢٧

٢/٢,٢ اتجاه التجديد والإحياء في التأليف في علم تحقيق النصوص في جيل ما بعد التأسيس والريادة: ٢٨

٢/.٢,٢ اتجاه التجديد الجزئي: ٢٩

٢/٢,٢,١ الاتجاه التجديدي الإحيائي الجزئي:.. ٣٠

(أولا) اتجاه مراعاة فروق الأجناس بين النصوص.. ٣٠

(أ/١) اتجاه رعاية خصوصية تحقيق النصوص الشعرية: ٣١

(ا/٢) اتجاه رعاية خصوصية تحقيق النصوص النثرية: ٣١

(ثانيًا): اتجاه التأليف التجديدي في علم تحقيق النصوص من منظور خدمة تقنيات التحقيق ومعالجة النصوص: ٣٤

٢/٢,٢,٢ اتجاه التجديد والإحياء الكلي (المستوعب) في التأليف في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة.. ٣٨

(أولا) اتجاه التأصيل / أو التجذير في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة:.. ٣٨

(ثانيًا) اتجاه التنظيم والتأطير في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص في الثقافة العربية المعاصرة:.. ٤٠

الموضوع **الصفحة**

(ثالثًا) اتجاه التفصيل والتكميل في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص في التقاليد العربية المعاصرة:...٤٢
(رابعًا) اتجاه المقارنة ورصد التطور في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص التراثية في التقاليد العربية المعاصرة: ٤٣
(خامسًا) اتجاه التقييس والتنسيق في التأليف التجديدي الكلي في علم تحقيق النصوص التراثية: ٤٤
خاتمة:..٤٦
الفصل الثاني: في تحقيق النصوص الحديثية ٥١
السَّهَر لقطع غربة الأثر! ٥٣
منجز أبي إسحاق الحويني في تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف: دراسة تحليلية من منظور خصوصية النوع...٥٣
٠/ مدخل: قصد جليل! ٥٣
١/ تحقيق النصوص: قراءة في خطاب التصور والمفهوم: ٥٥
أ/ حققه وخرج أحاديثه: ٥٥
ب/ حقق أصله وعلق عليه:..٥٦
ج/ حقق أصله وخرج أحاديثه: ٥٦
٢/١ التأليف والتصنيف: ٥٧
٢/ خصائص منجز الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: خطاب التحقيق الابتدائي:.......٥٩

الموضوع **الصفحة**

٣/ منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: خطاب التحقيق النهائي: ٦٣
١/٣ خصائص منجز الشيخ الحويني في خدمة المكملات الحديثة (القبلية):...............٦٣
٢/٣ خصائص منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: ٦٦
خطاب معالجة النص: ٦٦
٣/٣ خصائص منجز أبي إسحاق الحويني: خطاب المكملات الحديثية البعدية: ٧٢
٤/ منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: قراءة موجزة في خطاب الوظائف والمقاصد: ٧٥
الفصل الثالث: في تحقيق المعجمات المختصة ٨١
تحقيق معجمات المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة: نحو وعي بخصوصية النوع التأليفي وقواعد نشره النقدي ٨٣
٠/ مدخل: في جدوى تأسيس الوعي بخصوصية تحقيق معجمات المصطلح الصوفي: ٨٣
١/ معاجم المصطلح الصوفي المنشورة: مدخل ببليوجرافي (وراقي) موجز: ٨٤
٢/١ ملاحظ على القائمة: ٨٦
١/ تحقيق معجمات المصطلح الصوفي في العربية: خطاب الوعي بأسس اختيار النص: ٩١
٢/ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في العربية: خطاب الوعي بجمع النسخ والآثار المترتبة عليه: ٩٤
٣/ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي: خطاب معالجة النص: ٩٩
٧/٣. ملاحظ مشتركة: ١١١

الموضوع **الصفحة**

٤/ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة: خطاب المكملات:...... ١١٢
١/٤ المكملات القبلية في تحقيق معاجم المصطلحات الصوفية في التقاليد العربية المعاصرة (دراسة النصوص/ وتراجم مؤلفيها):.. ١١٣
١,١/٤ ترجمة المؤلفين في عمل محققي المعاجم الصوفية: ١١٣
٢,١/٤ دراسة النص في عمل محققي المعاجم الصوفية: ١١٥
٣,١/٤ الكلمة الكاشفة عن النص، وأهميته، ودواعي تحقيقه: ١١٦
٤,١/٤ الوصف المادي (الكوديكولوجي) للمخطوطات:............................ ١١٨
٥,١/٤ بيان منهج التحقيق وإجراءاته: ١١٩
٢/٤ المكملات البعدية في تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة (الملاحق/ والكشافات): ١٢٠
١,٢/٤ الملاحق:.. ١٢٠
٢,٢/٤ الكشافات: ١٢٢
٣/٣ تحقيق معاجم المصطلح الصوفي في التقاليد العربية المعاصرة: ١٢٧
خطاب تحرير النص: ١٢٧
١,٣/٣ ترتيب مكونات العمل المحقق: ١٢٧
٢,٣/٣ تنظيم النص: ١٢٨
٣,٣/٣ الإخراج الطباعي: ١٢٩
الفصل الرابع: في تحقيق النص الشعري ١٣٥

الموضوع **الصفحة**

منجز الدكتور محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية دراسة نقدية............. ١٣٧

مدخل: في سبيل ترسيخ منحى تجديدي في حقل علم تحقيق النصوص:................... ١٣٧

١/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية: حدود المنجز وملامحه: ١٣٩

٢/١ ملاحظ على المنجز:.. ١٤٢

٢/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية العربية التراثية: قراءة في خطاب معايير الاختيار:.. ١٤٥

٣/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية: قراءة في أسس المعالجة:........ ١٥٠

٤/ منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية والتراثية: قراءة في خطاب المكملات والتكشيف والملاحق: ١٥٢

٤/١ المكملات القبلية في تحقيقات محمد سالمان: حدودها وخصائص معالجتها: ١٥٣

٤/١,١ المقدمة:... ١٥٣

٤/١,٢ ترجمة المؤلفين والمصنفين:... ١٥٤

٤/١,٣ دراسة النص مشغلة التحقيق: ١٥٦

٤/١,٤ منهج التحقيق وإجراءاته ووصف النسخ: ١٥٧

٤/١,٥ خدمة تاريخ قضية النص في المكملات: ١٥٨

٤/٢ تكشيف النصوص في منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية: حدوده وخصائصه:.. ١٦١

٤/٣ صناعة الملاحق في منجز محمد سالمان في تحقيق النصوص: الحدود والخصائص: ١٦٣

الموضوع **الصفحة**

٥/ تحرير النصوص في منجز الدكتور محمد سالمان في تحقيق النصوص الشعرية التراثية:... ١٦٤
منجز عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص الشعرية التراثية ونقده: حدوده وخصائصه من منظور خصوصية النوع.. ١٧٠
٠/ مدخل: ١٧٠
١/ منجز عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص الشعرية التراثية: مقالة في الحدود: ١٧١
١/١ تحقيق النصوص التراثية الشعرية: ١٧١
١/٢ نقد تحقيقات النصوص الشعرية التراثية: ١٧٢
١/٣ تحقيق النصوص النثرية التراثية:.. ١٧٣
١/٤ إعادة بناء الدواوين القديمة:.. ١٧٤
٢/ منجز عبد الرازق حويزي في تحقيق النصوص الشعرية التراثية: ١٧٤
خطاب المفاهيم والتصورات: ١٧٤
٢/١ خطاب المفاهيم والتصورات في تحقيق النصوص التراثية الشعرية في منجز د. عبد الرازق حويزي: ١٧٥
ملاحظ على مصطلحات العمل وكثافة تكرارها:...................................... ١٧٦
٢/٢ خطاب المفاهيم والتصورات في نقد تحقيقات النصوص التراثية الشعرية في منجز د. عبد الرازق حويزي:... ١٨٢
٣/ منجز الدكتور عبد الزراق حويزي في إعادة بناء الدواوين التراثية: ١٨٧
قراءة في المعايير:.. ١٨٧

الموضوع **الصفحة**

٤/ منجز عبد الرازق حويزي في نقد بناء الدواوين القديمة الضائعة: ١٩٣

المعايير والخصائص: ١٩٣

٥/ منجز الدكتور عبد الرازق حويزي في نشر الشعر التراثي:...................... ١٩٧

المقاصد والوظائف:... ١٩٧

الفصل الخامس: صوت من الحجاز..................................... ٢٠١

منجز الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان في تحقيق النصوص التراثية: بين النظرية والتطبيق ٢٠١

مدخل: ٢٠١

الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان: مقالة في حدود المنجز في حقل تحقيق النصوص التراثية: ٢٠١

(١) المنجز: ٢٠١

(٢) الانتماءات المعرفية للمنجز وخصائصه: ٢٠٣

١- منجز الدكتور عسيلان في التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية:.............. ٢٠٥

(١/١) مادة الكتاب وبناؤه:... ٢٠٥

(١/٢) بناء الكتاب: ٢٠٧

(١/٣) مصادر الكتاب:... ٢١٤

(٣) منجز الدكتور عسيلان التطبيقي في تحقيق النصوص التراثية في ضوء أصوله التنظيرية: ٢١٥

(١,٣) الوعي بتطبيق معيار جودة اختيار النص مشغلة التحقيق: ٢١٥

الموضوع **الصفحة**

(٢,٣) جمع النسخ: ٢١٩
(٣,٣) النسخ والمقابلة: ٢١٩
(٤,٣) تصحيح النص وتقويمه: ٢١٩
(٥,٣) التعليق وتخريج النصوص: ٢٢١
(٦,٣) التقديم للنصوص: ٢٢٣
(٧,٣) الكشافات (الفهارس): ٢٢٥
الفصل السادس: في نقد تحقيق النصوص التراثية النوعية ٢٣١
كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري المتوفى سنة ٢٦٢هـ: دراسة في نقد التحقيق ٢٣٣
./ مدخل: ٢٣٣
١/ كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة البصري: مقالة في حدود المادة والانتماء المعرفي: ٢٣٤
١/١ مادة كتاب الجمهرة في أيام العرب، لعمر بن شبة، ت٢٦٢هـ: ٢٣٤
٢/١ الانتماء المعرفي لكتاب الجمهرة، لعمر بن شبة البصري، ت٢٦٢هـ: ٢٣٦
٢,١/١ تاريخ العرب الجاهليين: ٢٣٦
٢,٢/١ الأدب العربي (الشعر الجاهلي): ٢٣٩
١/ ٣٠٢ فقه اللغة/ اللسانيات التراثية: ٢٤٠
٢/ كتب الجمهرة لابن شبة البصري ٢٦٢هـ: مقالة موجزة في آفاق الاستثمار المعاصر: ٢٤١

الموضوع **الصفحة**

٣/ كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ: مقالة في نقد التحقيق:............ ٢٤٣
١/٣ نقد عمل المحقق في المكملات القبلية: ٢٤٤
٣. ملاحظات عامة على الدراسة:.. ٢٤٩
٢/٣ نقد عمل المحقق في تحقيق كتاب الجمهرة، لعمر بن شبة البصري ت ٢٦٢هـ:......... ٢٥٠
١,٢/٣ ملاحظات على قراءة النص:.. ٢٥١
٣,٢/٣/ الملاحظات على تخريج مكونات النص، وعناصره، والتعليق عليها:............ ٢٧١
٢,٤/٣ ملاحظات على تحرير النص المحقق:.. ٢٧٤
٣/٣ الملاحظات على تكشيف نص كتاب الجمهرة لعمر بن شبة البصري، ت ٢٦٢هـ: ٢٧٧
ملحق التحقيق والقراءة إشكالية المصطلح وثنائية التعامل مع النص: مراجعة علمية نقدية ٢٨٣
٠/ في جدوى معاودة النظر في مشكلات التحقيق:.................................. ٢٨٣
١/ الكتاب: مادته، وانتماؤه المعرفي، وقيمته: ٢٨٥
١/١ مادة الكتاب: ٢٨٥
٢/١ الانتماء المعرفي للكتاب:.. ٢٨٥
١,٢/١ حقل علم تحقيق النصوص التراثية (= النشر النقدي للنصوص): ٢٨٦
٢,٢/١ حقل الميثودولوجي / مناهج البحث: ٢٨٦
٣,٢/١ حقل تاريخ علم تحقيق النصوص التراثية: ٢٨٧
٤,٢/١ حقل تاريخ الأفكار: ٢٨٨
٥,٢/١ الفيلولوجيا: ٢٨٨

الموضوع **الصفحة**

١/٥,٢/١ حقل الدراسات الثقافية النقدية المقارنة:.. ٢٨٨
١/٣ قيمة الكتاب:.. ٢٨٩
٢/ "التحقيق والقراءة": قراءة في خطاب المسئوليات:.. ٢٩٠
١/٢ المسئولية العلمية:.. ٢٩٠
٢/٢ المسئولية الحضارية: ٢٩٠
٣/٢ المسئولية الأخلاقية:.. ٢٩١
١/٢ المسئولية الفردية:.. ٢٩١
٣/ "التحقيق والقراءة": آفاق الاستثمار: ٢٩٢
٢/٣ تمايز الفروق وصناعة الحدود الضابطة:.................................... ٢٩٢
٣/٣ الكشف عن منهج استثمار الأدبيات المعاصرة، والقدرة على "الفرز"؛ لاستبقاء الجدير منها بالاستبقاء.. ٢٩٣
٤/ التحقيق والقراءة: خطاب ما يتبقى:... ٢٩٣
١/٤ الوعي بخطاب المصادر:.. ٢٩٤
٢/٤ التنظيم: ٢٩٤
٣/٤ الانضباط المنهجي:... ٢٩٥
٤/٤ البيان والوضوح:... ٢٩٥
٥/ التحقيق والقراءة: تعليق نقدي: ٢٩٥
١/٥ الحماسة قد تخفي بعض وجوه الحقيقة:.. ٢٩٦

الموضوع **الصفحة**

٢/٥ نقص أحاط ببعض التقسيمات: ٢٩٦
٣/٥ ضرورة استفاضة التنظيم ليشمل كل مفاصل المحاولة: ٢٩٧
٤/٥ ضرورة استفاضة محددات البيان والوضوح: ٢٩٧
خاتمة: ٢٩٨
المصادر: ٢٩٩
الفهرس.. ٣٠١

***